صنعة التحقيق

ضوابط وقواعد

تأليف
الدكتور بدر العمراني
أستاذ الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين - تطوان / المغرب

تقديم
الدكتور عامر حسن صبري
أستاذ الحديث وعلومه
والمستشار الأكاديمي للمعاهد الشرعية
في وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين

المكتبة العمرية
دار الذخائر

صَنعَةُ التَّحقِيقِ

ضَوابِطُ وَقَواعِدُ

وَيَشتَمِلُ عَلَى البُحُوثِ الآتِيَة :

١- كَيفَ نُعالِجُ ظاهِرَةَ التَّصحِيفِ وَالتَّحرِيفِ أَثناءَ تَحقِيقِ كُتُبِ التَّراجِمِ؟ قَواعِدُ وَنَماذِجُ.

٢- قَواعِدُ لِتَحقِيقِ النُّسخَةِ الوَحِيدَةِ: كِتابُ الجامِعِ لِلرُّعَينِيِّ المالِقِيِّ أُنمُوذَجًا.

٣- عِلمُ العَرُوضِ ضَرُورِيٌّ لِمُمارَسَةِ فَنِّ التَّحقِيقِ.

٤- المَخطُوطاتُ الحَدِيثِيَّةُ المَنسُوبَةُ لِغَيرِ أَصحابِها بِالخَزائِنِ المَغرِبِيَّةِ.

تَأليفُ

الدُّكتُور بَدر العِمرانِي

أُستاذ الحَدِيثِ وَعُلُومِه

بِكُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ - تِطوان / المَغرِب

تَقدِيمُ

الدُّكتُور عامِر حَسَن صَبرِي

أُستاذ الحَدِيثِ وَعُلُومِه

وَالمُستَشارُ الأَكادِيمِيُّ لِلمَعاهِدِ الشَّرعِيَّةِ

فِي وِزارَةِ العَدلِ وَالشُّؤُونِ الإِسلامِيَّةِ بِمَملَكَةِ البَحرَين

المَكتَبَةُ العُمَرِيَّةُ

دارُ الذَّخائِر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق أجمعين، نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد أطلعني الأخ الدكتور بدر العمراني على مسوّدة كتابه: (صنعة التّحقيق: ضوابط وقواعد) فسُررْتُ لذلك العنوان والموضوع، لما أعهده في المؤلف الفاضل -في تحقيقاته ومؤلفاته- من همّة عالية، وعقل حصيف، وفكر ناضج، وثقافة واسعة، وموضوعية تامة، وخبرة وتجربة في استيعاب ما يقوم به من جهد علمي.

وقد اشتمل هذا الكتاب على منهج علمي سليم، وعناوين رئيسة وجانبية، واضحة ومعبرة، حصرها في أربعة موضوعات أبان عنها في مقدمة الكتاب، وهي:

الموضوع الأول: في طريقة معالجة ظاهرة التحريف والتصحيف أثناء تحقيق كتب التراجم، وقد ضمّنه بذكر عشر قواعد مشفوعة بنماذج وأمثلة مستفادة من واقع خبرته.

الموضوع الثاني: قواعد لتحقيق النُّسخة الوحيدة، وذكر كتاب (الجامع لما

في المصنفات الجوامع من أسماء الصّحابة الأعلام) للحافظ عيسى بن سليمان الرُّعَيْنِي (ت٦٣٢هـ).

الموضوع الثالث: تحدث عن علم العروض، وهو علم ضبط الشعر، ومعرفة صحيحه من فاسده، وهو ضروريّ لممارس فنّ التّحقيق، كي يسلم عمل المحقّق من التّحريف والكسر، وذكر أمثلة على ذلك بشواهد من أوضاع بعض المحقّقين المعاصرين.

الموضوع الرّابع: تطرق إلى المخطوطات الحديثيّة المنسوبة لغير أصحابها بالخزائن المغربيّة، وذكر كتاب (النُّكَتُ على صحيح البُخَاري) أُنْمُوذَجًا، وهو المنسوب لابن السبكي، وتطرّق فيه إلى قضية نسبة هذا الكتاب لغير صاحبه، وكيف نتمكّن من معرفة مؤلّفه الحقيقي.

وقد عُني بهذه المباحث بكل مهارة، واستخرج دُرر علم التحقيق بكل جدارة، وسيفتح هذا الكتاب صفحة جديرة بالاهتمام وبالتحقيق العلمي المتميز، وأنا أهنئه أخلص التهنئة بنتاجه الموفق الجميل، وعلى ما حباه الله من حدس صائب، وذوق سليم.

والله وليّ الهدى والسداد، وإليه المرجع والمآب..

كتبه:

عامر بن حسن صبري التميمي

عفا الله عنه ووالديه والمسلمين

المقدّمة

الحمد لله وحده، والصّلاة والسّلام على من لا نبي بعده.

أما بعـد؛ فإنّ تحقيق التُّراث صنعة كباقي الصنائع؛ تبدأ بالتّعلّم، وتُصقل بالممارسة، وتزهو بالإبداع.. لذلك لا ينبغي لأحدٍ مّا أن يخوض غمارها؛ دون مهارة وحِذق لفنونها، ولا يتمّ ذلك إلاّ بضوابط حازمة، وعبر خطوات لازمة:

○ ضوابط التحقيق:

✍ أن يتولّى التّحقيق باحث محبّ للتّراث، يتمتع بخصائص ثلاث: التّجرّد -التّثبّت- التّبصّر، وإن لم تتوّفر فيه هذه، اتّسم بنقيضها، وهي: التّعصب، التّسرّع، التّوهّم. وبذلك سيكون عابثا بالتّراث لا محقّقا.

✍ الرّغبة في التّعامل مع المخطوط بحبّ وشغف؛ لأنّ النّص المخطوط يتطلّب أناة وصبرا، وهاتان لا تكونا إلاّ للمحبّ الشّغوف.

✍ اتّخاذ القدوة؛ فمن لم يكن متّبعا لمحقّق إمام، متبصّرا بمنهجه، تاهَ وضلّ؛ بل خَبَطَ خَبْطَ عشواء. وحبّذا لو كان حيًّا يُباحثه ويُراجعه، ويعرض عليه أعماله؛ حتّى يستوي عُودُه، ويثبت عَمُودُه.

✍ المُمارسة والدُّرْبة لمُراكمة التّجارب، وتطوير المهارة، والإبداع في الإنتاج.

○ خطوات التحقيق:

فمن ولّى وجهه شطر التّراث المخطوط، وأحبّ الاعتناء بأعلاقه، فلا بد له من تحسّس هذا المنهج:

١ - التّوفر على المخطوط، ثُمّ السّؤال عن نُسَخِه والحصول عليها، أو الوقوف عليها؛ إنْ تعذّر التّصوير.

٢- قراءة النّص والاستئناس بخطّه، والموازنة بين النُّسخ إنْ وُجدت، وإلّا التّعرف على مصادر الكتاب كي تكون بمثابة نسخة ثانية أثناء المقابلة.

٣- اختيار النّسخة الأصل عند توافُر النّسخ.

٤ - إعادة نسخ النّصّ بالرّسم الإملائي المعاصر مع التّوشية بعلامات التّرقيم.

٥- مقابلة النّص وإثبات الفروق بالهوامش.

٦- توثيق النّقول المختلفة من: عزو الآيات، وتخريج الأحاديث، والإحالة على المظان الّتي نقل منها المؤلف: نثرا أو شعرا.

٧- قراءة النّص قراءة نقدية متبصّرة فاحصة؛ من أجل تلافي الأخطاء والأوهام الّتي ندّت عن قلم المحقّق، وكذا تمحيص أفكار المؤلّف، ثم جمع مادة الدّراسة.

٨- تحرير الدّراسة، وتهمّ جانبين:

الأول: المؤلِّف؛ ترجمته مع إبراز علاقته بالمخطوط والفنّ الذي يدور عليه.

الثاني: المؤلَّف؛ موضوعه وقيمته وسياقه وأثره سابقا ولاحقا.

٩ - فهرسة العمل: وذلك راجع إلى حجمه فإن كان صغيرا، فيُكتفى بفهرسة

المصادر والمراجع، وفهرسة الموضوعات، وإن كان كبيرا، فيلزمه فهارس أخرى؛ نحو: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام .. وهكذا.

لكنّ الوالج لغمار التّراث -وخاصّة المبتدئ- سيُصدم بقضايا وإشكالات؛ منها: شيوع التّحريف والتّصحيف في المخطوطات، ضبط النّصوص الشّعرية، النسخة الوحيدة، الكتاب المنسوب لغير مؤلّفه.

كل هذه القضايا تُمثّل عقبات أمام المحقّق، تحتاج لكشف مجاهيلها، وحلّ عويصها؛ إلاّ أنّني تمكّنت من وضع صُوى لتذليل الصّعوبات التي كانت تعترضني أثناء اشتغالي بالتحقيق طيلة عَقْدَيْن من الزّمن، فأفدْتُ بها في محاضرات أربع:

الأولى: كيف نعالج ظاهرة التحريف والتصحيف أثناء تحقيق كتب التراجم؟ وقد أجبت عن هذا السّؤال بعشر قواعد مشفوعة بنماذج وأمثلة مستفادة من خبرتي.

الثانية: قواعد لتحقيق النُّسخة الوحيدة، كتاب الجامع للرُّعَيْني أنموذجا: حاولت فيها تبيان الطريقة المثلى لتحقيق النسخة الوحيدة تطبيقا على كتاب الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصّحابة الأعلام للحافظ عيسى ابن سليمان الرُّعَيْنِي (ت ٦٣٢ هـ).

الثالثة: علم العروض ضروريّ لممارس فنّ التّحقيق: بيّنت فيه أنّ المخطوطات الشّرعية لابدّ للمعتني بها أنْ يدرس العروض، أو يعرض المادة الشّعرية على عروضيّ، كي يسلم عمله من التّحريف والكسر، ومثّلتُ على ذلك بشواهد من أوضاع بعض المحقّقين المعاصرين.

الرّابعة: المخطوطات الحديثيّة المنسوبة لغير أصحابها بالخزائن المغربيّة: النُّكَتُ على صحيح البُخَاري بمكناس أُنْمُوذَجًا، تعريف وتحليل ومناقشة: تطرّقت فيه إلى قضية نسبة الكتاب لغير صاحبه، وكيف نتمكّن من معرفة مؤلّفه الحقيقي، وذلك بالتطبيق على شرح صحيح البخاري المنسوب لابن السّبكي.

والآن عَنّ لي جمعها في هذا الكتاب كي يعمّ نفعها، بين الباحثين وطلبة العلم، مُؤْثرا تسميته:

«صنعة التّحقيق: ضوابط وقواعد»

ولا يفوتني هنا قبل رفع القلم أن أُجزل شكري لكل من أفادني بفائدة، أو دلّني على شاردة، أو مدّ يد عون بالخير رائدة، وأخصّ بالذكر: الشيخ المحدّث المحقّق الدكتور عامر حسن صبري الذي اعتنى بي منوّها ومقدّما لهذا السِّفْر، والأستاذ الكبير البحّاثة المطّلع الدكتور أحمد شوقي بنبين الذي أمدّني بصورة ملوّنة عن أصل الجامع للرعيني المحفوظ بالخزانة الحسنية، والأستاذة الأديبة نعمة بنحلاّم مديرة الخزانة الوسائطية محمد المنوني بمكناس على تعاونها من أجل الاطلاع على مخطوط النُّكَت على صحيح البخاري. بارك الله في الجميع وجزاهم كلّ خير.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

بدر العمراني

طنجة مساء الأحد ٠٣ ربيع الأنور ١٤٤١هـ

كيف نعالج ظاهرة التصحيف والتحريف
أثناء تحقيق كتب التراجم؟

قواعد ونماذج

كيف نعالج ظاهرة التصحيف والتحريف أثناء تحقيق كتب التراجم؟ قواعد ونماذج

إنّ المحدّثين يُعتبرون من الرّواد في باب الضبط والتوثيق، حفظا لسنّة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من أن يطالها التحريف والتصحيف، ويختلط فيها الصحيح مع السقيم، وكان من جهودهم في ذلك وضع مؤلفات نصّوا فيها على قواعد لحماية اللّسانين (اللسان والقلم) من الزّيغ والانحراف عن جادة الصواب.

من ذلك ما كُتب في المتفق والمفترق للتمييز بين الأسماء والكنى والأنساب.. المتشابهة لفظا وخطا؛ مثل كتاب المتفق والمفترق، وكتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ).. وما كُتب في المؤتلف والمختلف للتمييز بين الأسماء والألقاب والأنساب المتشابهة خطّا لا لفظا، مثل كتاب المؤتلف والمختلف لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، والإكمال لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، وتقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجيّاني (٤٩٨هـ).

ثم توجهوا إلى بيان ما وقع فيه البعض من زلل ووهم في هذا الباب،

وألفوا كتبا لإصلاحها وإيضاح الصواب فيها، مثل: إصلاح غلط المحدّثين لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطّابي (ت٣٨٨هـ)، وتلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، وتاليه للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)..

ولما تحركت عجلة الطبع والنشر، وتسارعت حركة المحققين بها، ندّت من أقلامهم بعض مظاهر التصحيف والتحريف، فكان أهل التصحيح لها بالمرصاد بيانا وكشفا، أمثال: أحمد ابن الصديق، وعبدالرحمن المعلمي اليماني، وعبدالله بن الصديق، وعبدالسلام هارون، وعبدالفتاح الحلو، ومحمود شاكر، ومحمود الطناحي، ومحمد بن تاويت التطواني..

وإنّ من يخوض غمار التحقيق العلمي، ويروم مخالطة كتب التراث المخطوطة، لا بدّ أن يُلقي بالا لهذه المصادر والمراجع، ويكون على بيّنة من طرقها ومناهجها، كي يرجع إليها ويستأنس بنكتها وفوائدها، وإلّا تكون قدمه سهلة الانزلاق في مهاوي التصحيف والتحريف.

ولأجل التنبيه والتذكير بخطورة هذا المسلك، آثرت في هذا البحث أن أثير قواعد وأسس تُحتذى في مضمار تحقيق كتب التراجم. وذلك عبر مبحثين وخاتمة.

○ المبحث الأوَّل: من أجل تحديد المفاهيم: التصحيف، التحريف، الترجمة:

✍ المطلب الأوَّل: التصحيف والتحريف:

١ - مفهوم التصحيف والتحريف:

- التصحيف:

لغة: من صَحَّفَ، نسبة إلى الصّحِيفة، ج: صُحُف، وصَحائف. والمُصَحِّف والصَّحَفيُّ الذي يَرْوي الخَطَأَ عن قراءة الصُّحُف بأَشْباه الحروفِ. والمصدر: التَّصْحِيفُ، وهو الخَطَأُ في الصَّحِيفةِ[1].

اصطلاحا: هو تغيير يطرأ على اللفظ من جهة النقط أو الحركة مع بقاء صورة الخط[2]. مثل: غيب، وعيب، وغيث. جنس، وجيش، وجبس. فطرة، وقطرة. أُبَي، وأَبي.

- التحريف:

لغة: التغيير والتّبديل، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ ﴾، وقَوْلُه تعالَى أَيضًا: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾، وهو في القرآنِ والكَلِمَةِ: تَغْيِيرُ الحَرْفِ عن مَعْنَاه، والكَلِمَةِ عن مَعْنَاها، وهي قَرِيبَةُ الشَّبَهِ كما كانَتْ اليَهُودُ تُغَيِّرُ مَعانِي التَّوْرَاةِ بالأَشْباهِ[3].

---

(١) لسان العرب ٩/ ١٨٦. تاج العروس ٢٤/ ٦.

(٢) نزهة النظر ١١٨. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ٢٨٦.

(٣) تاج العروس ٢٣/ ١٣٥.

اصطلاحا: هو تغيير يطرأ على صورة اللفظ بزيادة أو نقص أو تبديل[١].

٢- أسباب التصحيف والتحريف:

قال المعري: أصل التصحيف أن يأخذ الرجلُ اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيّره عن الصواب[٢].

لكن لم يعد هذا المفهوم مرتبطا بذلك فقط؛ بل تعداه إلى أسباب أخرى متعددة، ويُعدّ الأستاذ الدكتور محمود الطّناحي رَحِمَهُ اللَّهُ من الباحثين الذين اهتموا باستقصاء هذه الأسباب، فبلغ تعدادها لديه عشرة[٣]، ويمكن لي إرجاعها -حسب فهمي- إلى سببين، مع استدراك سبب ثالث:

السبب الأول: الجهل: ويندرج فيه:

- الجهل بأنواع الخطوط العربية.
- عدم المعرفة بلغات القبائل.
- الجهل بغريب كلام العرب، وأنماط التعبير عند القدماء.
- الجهل بأسماء البلدان.
- الجهل بمصطلحات العلوم.

السبب الثاني: الاشتباه، ويندرج فيه:

- تشابه رسم الحروف وتساويها عددا مع إهمال النقط.

---

(١) انظر: نزهة النظر ٢٢٩. شرح نزهة النظر ٢٨٩-٢٩٠. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ٢٨٧.

(٢) المزهر ٢/ ٣٥٣.

(٣) المدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ٢٩٩-٣١٣.

- اختلاف الخط العربي بين مشرقي ومغربي.
- قرب الحروف وبعدها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين.
- خداع السمع.
- خفاء معنى الكلمة عند الناسخ.

السبب الثالث: العجلة وعدم التأني في القراءة، حتى يتضح المعنى العام لسياق الكلام، ولأجل هذا كان الأستاذ المحقق الأديب محمود شاكر يوجه تلاميذه وقراءه، إلى أن يداخلوا الكتب ويصبروا على السير في دروبها، وألاّ يكتفوا منها بالنظرة المختلسة، والقراءة الخاطفة(١).

وهذا يوحي لنا بأنّ هذا المسلك صَعْبٌ ووَعِر، وقديما أوضح الجاحظ ذلك بقوله: (ولربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يصلِح تصحيفًا، أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حرِّ اللفظ، وشريفِ المعاني، أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام)(٢).

٣- نتائج التصحيف والتحريف:

ولمّا كان أصل التصحيف والتحريف هو التغيير الذي يطرأ على اللفظ صورة ومعنى، فإن تأثيره سيكون له نتائج وخيمة على التراث، منها(٣):

---

(١) المدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ١١٩.

(٢) الحيوان للجاحظ ١/ ٧٩.

(٣) انظر: بحث الدكتور وليد محمد السراقبي المعنون ب: مفهوم التحريف: دراسة في تأصيل المصطلح. مجلة عالم الكتب مج٢٢، ع١-٢، ص٥١-٥٥.

- التغيير في الحقائق التاريخية وأسماء الرجال.

- تغيير الأحكام الفقهية.

- التخليط في أسماء الرجال.

- التغيير الدلالي.

٤- مؤلفات في التصحيف والتحريف:

وفي هذا الباب، وكغيره من أبواب العلم، نجد العلماء والمحققين قد صنّفوا كتبا لكشف وبيان ما وقع فيه الناس (وفيهم أعلام من محدثين وقراء ولغويين وأدباء وشعراء..) من تصحيف وتحريف، ومن أهم ما أُلِّف في ذلك[١]:

- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني(ت٣٦٠هـ)[٢].

- تصحيفات المحدثين لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)[٣].

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري[٤].

- أخبار المصحّفين له أيضا[٥].

---

(١) ومن أراد معرفة المزيد من الأسماء في هذا الباب فليراجع كتاب التصحيف للدكتور جمال أسطيري ٤٥٥-٤٧٣.

(٢) طبع بتحقيق: محمد أسعد طلَس. ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. عن دار صادر-بيروت سنة ١٩٦٨.

(٣) طبع بتحقيق: محمود أحمد ميرة. عن المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٨٢.

(٤) طبع بتحقيق: عبدالعزيز أحمد. عن مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٣.

(٥) طبع بتحقيق: إبراهيم صالح. عن دار البشائر بدمشق سنة ١٩٩٥.

- تصحيف المحدثين لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)[١].
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لخليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)[٢].
- التطريف في التصحيف لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)[٣].

✍ المطلب الثاني: الترجمة:

١ - مفهوم الترجمة:

لغة: من: تَرْجَم يُتَرْجم تُرْجُمانا. والترجمان هو الذي يترجم الكلام؛ أي: ينقله من لغة إلى أخرى، والجمع: تراجم[٤].

اصطلاحا: ترجم للمسألة عَنْوَن لها، ومن ثم يُقال: تراجم الإمام البخاري؛ أي: عناوين المسائل، أما ترجم للشخص فتعني: عرَّفه وذكر سيرته، ومن ثم يقال: تراجم الأشخاص؛ أي: سِيَرَهُمْ، وكتب التراجم؛ أي: كتب السِّيَر، ولذلك سمّى الذّهبي كتابه الفذّ في التاريخ: «سير أعلام النبلاء»، ومنه سيرة النبي ﷺ[٥].

---

(١) وهو من مرويات ابن خير في الفهرست ١٢٣. وأشار الدكتور موفق عبدالقادر بأن في الجامعة الإسلامية صورة عن نسخة منه غير واضحة. انظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص. ١٧٥.

(٢) طبع بتحقيق: السيد الشرقاوي. مراجعة رمضان عبدالتواب. عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٧.

(٣) طبع بتحقيق: علي حسين البواب. عن دار الفائز بالسعودية سنة ١٩٨٨.

(٤) لسان العرب ١٢/ ٦٦.

(٥) عن رسالة «بيان العي والتضجم الواقعين في رسالة الترجّم» للشيخ أبي طه محمد محفوظ البحراوي. مخطوطة. ٢.

٢- إلماعة حول ما أُلّف في التّراجم:

وهذا الفن أولاه العلماء عموما، والمؤرخون والنسابون والمحدثون خصوصا، عناية تستحق الاحتفال والتنويه؛ حيث ألفوا (التآليف في صنف من العلماء وغيرهم، يجمعهم وصف خِلْقي، أو علمي، أو مكاني، أو غير ذلك.

أما فيمن جمعهم الوصف العلمي؛ فألفوا طبقات المفسرين، والقراء، والمحدثين، والثقات، والمجروحين، والقضاة، والمفتين، والفقهاء، والأصوليين، والمؤرخين، والمتكلمين، والنحويين، واللغويين، والبلاغيين، والأدباء، والشعراء، والخطاطين، وسواهم، والكتب المؤلفة في هذا الوجه كثيرة لا تحصى.

وأما فيمن جمعهم وصف مكاني، فألفوا في تاريخ البلدان، وذكروا في تاريخ كل بلد من نشأ بها، أو انتقل إليها وتوطّن، أو مرّ بها وعَبَرها، وفي ذلك أيضا كتب كثيرة لا تعدّ ولا تحصى.

وأما فيمن جمعهم وصف خِلْقي، فألّفوا في العميان، والعُوران، والحُولان، والحُدْبان، والبُرْصان، والصُّمّان، والعُرْجان، والسُّودان، والثُّرْم -أي: مكسوري الأسنان-، والمُعمَّرين، وعقلاء المجانين، والمُرْدَفات -وهُنّ النساء اللائي تعاقب عليهن عدد من الأزواج-، وغير ذلك من الصِّفات التي تقع في الخِلْقة لزُمْرَة من النّاس، يشتركون فيها ويتصفون بها. وأبرز المصنفات المشهورة في هذا الباب تأليف أبي عمرو الجاحظ، المسمى: «كتاب البرصان والعرجان والعوران والحولان»، وهو مطبوع، وقد تعرض فيه لسواهم ممن جمعهم وصف خِلْقي أيضا.

ومن الكتب المشهورة في هذا الموضوع كتاب «نكت الهِمْيان في نكت

العُمْيان» للصلاح الصفدي، وهو مطبوع، وله كتاب «الشُّعور بالعُور»، وله كتاب في «العُمْش»، وكتاب في «الحُدْبان»، وللحافظ الذهبي كتاب المعمَّرين؛ سماه «من جاوز المائة»، وهو مطبوع أيضا. وللمؤرخ النسابة أبي الحسن علي بن محمد المدائني (ت٢٢٥هـ) كتاب «المردفات من قريش» وهو مطبوع أيضا)[1].

وهكذا تكاثرت كتب التراجم وتنوّعت، وتباينت أهدافها وتلوّنت، حتى صارت المكتبة الإسلامية والعربية بها زاخرة.

٣- أصناف التراجم:

ومن أبرز أصنافها ما رتبه الدكتور عبد الله المرابط الترغي بأوائل تحقيقه لكتاب «أعلام مالقة»، وهي:

١- صنف الترجمة العلمية العامة: وهي الترجمة التي تستهدف أساسا التعريف بالرجل في إطار انتمائه إلى صنف العلماء أو طبقة من طبقات الممارسين للعلم. وميزتها أن المؤلف يستقي موادها من الوثائق والمصادر التي تتيسر بين يديه. ويمثلها عموما نصّ الترجمة الوارد في كتب تواريخ الرجال والطبقات وكتب الوفيات.

٢- صنف الترجمة البرنامجية: وهي الترجمة التي يصوغها الرجل لأشياخه خاصة، فيستقي موادها من مواقفه الخاصة ومن معايشته للمترجم به ومشاهداته له في العموم. وتمثل هذه الترجمة بشكل عام نصوص الترجمات الواردة في كتب الفهارس والأثبات والبرامج والمشيخات ومعاجم الشيوخ.

٣- صنف الترجمة البلدانية: وهي الترجمة التي يصوغها المؤلف لأجل

(١) عن كتاب «العلماء العزاب» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ٩-١٠.

التعريف بالرجل باعتبار شرط انتمائه إلى البلد الذي قامت عليه تراجم الكتاب، أو لمجرد إقامته أو مروره به فقط. وتُبنى الترجمة هنا على طريقة الترجمة العلمية العامة، غير أنه يُراعى في ذلك شرط الانتماء إلى البلد المعني بالأمر، بذكره والتنصيص عليه. ويمثل هذا الصنف من التراجم: كتب تاريخ بغداد وذيوله، وتواريخ: مدينة دمشق، وحلب، والقاهرة، وغرناطة، وفاس، وغيرها من بقية التواريخ البلدانية الخاصة بتراجم رجالها والطارئين عليها.

٤- صنف الترجمة الأدبية: وهي الترجمة التي يبنيها المؤلف بقصد تهيئة الظروف لعرض ما أنتجه المترجم به من نماذج أدبية. ولا يستهدف منها تقديم معلومات حول المترجم به أو عرض أحواله أو ذكر وفاة وغيرها. وغالبا ما تُصاغ هذه الترجمة بطريقة أدبية يتأنّق الكاتب في لغتها بالأسجاع والمحسنات ليجعلها مدخلا لعرض أعمال الأدب. من هذه الترجمات ما ضمّه كتاب «قلائد العِقْيان» للفتح ابن خاقان، وما ضمّه كتاب «ريحانة الألبا» للشهاب الخفاجي، وغيرهما.

٥- صنف الترجمة الصوفية: وهو يمثل الترجمة التي يصوغها المؤلف بقصد تقريب المترجم به وهو في إطار انتمائه إلى رجال التصوف أو ممارسته له. فتركّز موادها على ذكر الكرامات والمناقب وتعرض سلوك المتصوف وعبادته ومواقفه وأقواله ومعاملته للشيوخ والمريدين. ويمثل هذا الصنف التراجم الواردة في كتب طبقات الصوفية والمناقب مثل: طبقات الصوفية للسلمي، وكتاب التشوف إلى رجال التصوف للتادلي، وغيرهما[1].

---

(١) أعلام مالقة ١١-١٢.

○ المبحث الثاني: قواعد منهجية مشفوعة بنماذج تطبيقية:

من خلال ما سبق في المبحث المتعلق بتحديد المفاهيم، يمكننا الولوج إلى تقرير القواعد التي يُمكن الاعتماد عليها أثناء تحقيق نص تراثي عامة، ونصّ في باب التراجم بشتى أنواعها خاصة، وقد حدّدتها في عشر قواعد، حسب علمي واطلاعي، ولغيري أن يزيد عليها حسبما أداه اجتهاده، ووفّقه إلهامه.

وصغتها صياغة محكمة وفق ما اصْطُلح عليه في تعريف القاعدة: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها(١).

أمّا النماذج والأمثلة الموضّحة، فآثرت ألّا أدرج تحتها إلّا ما وقفت عليه أثناء اشتغالي بالتحقيق، أو صادفته خلال مطالعاتي الشخصية. والله الموفّق والمعين.

✍ القاعدة الأولى: التّمكّن قبل التّصدّر:

أي: أن يكون المحقّق متمكنا من الفنّ الذي يخوض فيه، فلا يقتحم ما ليس له به صلة، وإلا وقع فيما يُعاب عليه، وقديما قيل: من تكلّم في غير فنّه أتى بالعجائب.

لأن «تحقيق النصوص علم له قوانينه وأعرافه ومصطلحاته وأدواته، وله جانبان: جانب الصنعة، وجانب العلم. فأما جانب الصنعة: فهو ما يتصل بجمع النّسخ المخطوطة للكتاب المراد تحقيقه، والموازنة بينها... وهو جانب يستوي فيه النّاس جميعا غالبا إذا وفّوه حقه. وأما جانب العلم في تحقيق النّصوص: فهو الغاية التي ليس وراءها غاية، وهو المطلب الكبير الذي ينبغي أن تُصْرف

---

(١) التعريفات للجُرْجاني ١٤٣. وانظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/ ٢٥٢.

إليه الهمم.. والتدليل عليه لا يكون إلاّ بالنّظر في أعمال المحقّقين الأثبات، وقراءة حواشيهم، وسترون أن هؤلاء المحقّقين العلماء دائرون في قضايا العربية كلِّها التي يدور حولها النّص، أصالة أو استطرادا، ثم تأمّلوا جريدة مراجعهم وستجدون أنها تكاد تغطي المكتبة العربية كلّها، فعُدّة المحقق هي الكتب في كل فن، لأنّه في كلّ خطوة يخطوها مع النّص مطالب بتوثيق كل نقل، وتحرير كل قضية، بل إن المحقق الجاد قد يبذل جهدا مضنيا لا يظهر في حاشية أو تعليق، وذلك حين يريد الاطمئنان إلى سلامة النص واتساقه، ولا يشفع له إذا كبا أو تعثّر أنه متخصّص في الحديث فقط، أو في الفقه فقط، فلا بدّ أن يكون على صلة باللغة والنحو والتفسير والحديث -متنا وسندا- وعلم الكلام، والأصول والفقه، والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والبلدان (الجغرافيا) وسائر فروع العلم، إن لم يكن من طريق الإلمام الكامل -وهذا شاق بلا ريب- فمن طريق الأنس بكتب هذه الفنون، والدُّربة على التعامل معها والإفادة منها، ومعرفة مظنّة العلم نصف العلم»(١).

وللتّمثيل في هذا الباب، أعرض نماذج من كتاب ألفية السند للحافظ مرتضى الزبيدي، وهي فهرسته المنظومة، وقد نُشرت بدار ابن حزم سنة ٢٠٠٦. وأغلبها محرّفة مشوّهة، بحيث قلّما تجد فيها بيتا سليما.

من ذلك: قوله:

وقَدْرُهُ في العُلماء مشتهرُ وفضْلُهُ بينهمُ لا يُنْكَرُ(٢)

---

(١) مقالات الطناحي ١/ ١٢٤-١٢٥. بتصرف.

(٢) ألفية السّند ١٢٠.

والصواب: بحذف همزة آخر (العلماء) ليستقيم وزن بحر الرجز.

وقوله:

نجْـلُ عطـا اللّـه مـن بُوصيـرِ ذو الزُّهْد والعرفان والتّحرير[(١)]

والصواب: بإثبات الهمزة لعطاء.

وقوله:

والنُّمْرُسِـي العالـم المعْـروف ولُكُـس والماجـدُ المَنُوفـي[(٢)]

الصواب: وَلُوكَسِ بالواو بين اللام والنون والمقصود به عمر بن عبدالسلام لوكس التطواني كذا ضبطه الشيخ عبدالحي الكتاني في فهرس الفهارس[(٣)]. والشيخ أبو العباس أحمد الرهوني التطواني في عمدة الراوين[(٤)].

إضافة إلى:

- لحنه في ضبط الماجد بالرفع، والصواب بالكسر، عطفا على ما سبق، وموافقة لحركة الرَّوِي المكسورة: المعروفِ/ المَنُوفِي.

- ضبط ياء النسبة في: النُّمْرُسِيِّ، بكسر وتشديد، حتى لا تُغْفَلَ أثناء القراءة، فينكسر الوزن.

وقوله:

عـن الشِّـهابِ أحمد بن يَشْبُك عن الجمالِ القَلَقْشَـنْدِي الزَّكِي

(١) ألفية السّند ١٢٨. (٢) ألفية السّند ١١٦.

(٣) فهرس الفهارس ٢/ ١٠٠٧.

(٤) عمدة الراوين في تاريخ تطاوين ٦/ ٤٣.

والصواب: القَلْقَشَنْدِيّ بسكون اللام وفتح القاف الثانية.. نسبة إلى: قَلْقَشَنْدَة إحدى قرى مصر. كذا ضبطها كل من الصفدي في الوافي بالوفيات عند ترجمة الليث بن سعد(١)، والزّبيدي في تاج العروس(٢).

إذن، فعلى المحدّث أو المشتغل بالحديث أن يكون مُلِمًّا بعلم العروض علاوة على تخصصه وفنه. وإلا عليه مراجعة أهل الاختصاص كما سيأتي في القاعدة الخامسة.

✍ القاعدة الثانية: الأدب قبل العتب:

«إذا كان النقد يجبر النقص، ويقيم العوج، ويصلح المُنآد»، و«أنّ جودة العلم لا تتكون إلاّ بجودة النّقد، ولولا النّقد لبطل كثير العلم، ولاختلط الجهل بالعلم اختلاطا لا خلاص منه، ولا حيلة فيه»(٣).

فإنّ المحقق ينبغي له أن يتحلّى بالأدب ويتخلّق بالخصال الحميدة، وأن لا يكون شديدا في النقد، متسرّعا إلى التجهيل وبيان المعايب، بل عليه أن يتخذ المعاذير، ويحسّن الظن؛ لأن الخطأ والوهم من سمة البشر، مهما علا قدره، وسمت مكانته.

لذلك إذا وقفنا على وهم فلا تأخذنا نشوة الانتصار، ونسارع إلى تبخيس حق السابق، بل نعامله بأدب، ونراعي جهده العلمي، هكذا كان أسلافنا الكرام.

---

(١) الوافي بالوفيات ٢٤/ ٣١٢.

(٢) تاج العروس ٩/ ٧٠-٧١.

(٣) مقالات الطّناحي ٢/ ٥٩٢.

انظر مثلا إلى ما قاله الأستاذ الدكتور محمود الطّناحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتقد أحد المحقّقين وبيّن بعض هفواته: (ومهما يكن من شيء فلن نستطيع أن ننكر للمحقق الفاضل هذه اليد التي أسداها إلى تراثنا العربي ببعث أصل مبكّر من تراثنا الخالد. وتحية لكل الجهود المخلصة)(١).

وللعلم فإن الخطأ والوهم يقع فيه الكبار فضلا عمن دونهم، لذلك فلننتظر عثراتنا ما يُقال فيها، ولنكن مستعدين لإسداء الشكر لمن بصّرنا بها، وفي هذا الباب نذكر لمحة من أدب الشيخ المحقق محمود شاكر عندما صحّح له مستشرق يهودي خطأ وقع فيه، فقال في ص٣٩٥ من طبقات فحول الشعراء: (وكنت أخطأت بيان ذلك في طبعتي السالفة من الطبقات، فجاءتني من الأرض المقدّسة التي دنّستها يهود، رسالة رقيقة من (م.ي. قسطر) فدلّني على الصواب الذي ذكرته آنفا، فمن أمانة العلم أذكره شاكرا كارها لهذا الذكر)(٢).

ما أروعها من شهادة أمْلَتْها أمانة العلم وفاءً وحرصا !!

ولا يستعمل في عباراته ما يفيد التوهين والتبخيس، مثل:

(وقد تكلف متشدقا بهذا التأويل وأغرب- ومن الجهل الاستشهاد بهذا الحديث...-كذب...).

بل يقل: لعله قصد كذا. والصواب كذا... ونحوها من العبارات الملطّفة. وليتّخذ قصة أبي عُبَيْد القاسم بن سلام الهروي(ت٢٢٤هـ) مع إسحاق

---

(١) مقالات الطناحي ١/ ٦٤.

(٢) مقالات الطناحي ٢/ ٥٩٥.

الموصلي بشأن كتابه غريب المصنف نبراسا ومنهاجا في باب النقد:

قال الخطيب البغدادي: (انصرف أبو عُبَيْد يوما من الصّلاة، فمرّ بدار إسحاق الموصلي، فقالوا له: يا أبا عُبيد، صاحب هذه الدار يقول: إن في كتابك «غريب المصنف» ألف حرف خطأ. فقال أبو عُبيد: كتاب فيه أكثر من مائة ألف يقع فيه ألف، ليس بكثير، ولعلّ إسحاق عنده رواية، وعندنا رواية، فَلَمْ يَعْلَمْ فَخَطَّأَنَا، والرِّوايتان صواب، ولعله أخطأ في حروف، وأخطانا في حروف، فيبقى الخطأ شيء يسير)[1].

✍ **القاعدة الثالثة: إدمان المراجعة أولى من المتابعة:**

على المحقق أو المتصدّي لفن التحقيق، والاعتناء بالمخطوطات، أن يُكْثر من مراجعة المصادر والمراجع للتأكد والتثبت مما يَرِد في النّص المخطوط، لا أن يكون متابعا وموافقا لما ورد فيه.

- من ذلك ضبط النَدْرُومِي، نسبة إلى ندرومة من أعمال مدينة تلمسان بالجزائر، وهي بالدال المهملة كذا ضبطها كل من ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء، قال: (أبو عبد الله محمد بن سحنون الندرومي منسوبا إلى ندرومة من نظر مدينة تلمسان)[2]. وابن خلدون في التعريف[3]. ومحمد بن عبدالمعنم الحِمْيَري في الروض المعطار، وأبو عبيد البكري في المسالك والممالك، والشريف

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ٤٠٣.

(٢) عيون الأنباء ٢/ ٥٣٧.

(٣) التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا ٤٦.

الإدريسي في نزهة المشتاق[١].

إلاّ الزِّرِكْلي رَحِمَهُ اللهُ فقد اضطرب في ضبطها فمرة بالدال المهملة، وأخرى بالمعجمة[٢]. فتبعه في ذلك بعض الباحثين المعاصرين في تحقيقه[٣]. والسبب ورودها في بعض السماعات المثبتة في ثبت الشيخ محمد بن محمد بن يحيى النَّدْرُومي الكومي (نحو ٧٧٥هـ) المحفوظ بجامعة الملك سعود بالرياض، بالذال المعجمة[٤]. وأرى ذلك من باب الخطأ الناتج عن سرعة الكتابة فقط، في حين أنها مكتوبة بالمهملة على نهج الصواب في أغلب المواضع الواردة في الثبت فلتنظر[٥].

- ومن ذلك أيضا ما يقع للحافظ نور الدين الهيثمي عن راو: لا أعرفه، فالغالب في ذلك يكون من تصحيف وتحريف يقع في الاسم، لذلك يلزم منا الفزع إلى كتب الرجال نفتّش فيها علّنا نظفر بترجمته، من ذلك:

عتبة أبو عمرو. قال الهيثمي: لم أجد من ذكره. قال صاحب كتاب الفرائد على مجمع الزوائد: الراجح أنه: عتبة بن عمرو المكتب، فقد ترجم له ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن الشعبي؛ شيخه في هذا الحديث، بالإضافة إلى أنه كوفي، كما نسبه ابن حبان، وإسناد البزار إسناد كوفي، وكذلك عادة

---

(١) الروض المعطار ٥٧٦. المسالك والممالك ٢/ ٧٥٠. نزهة المشتاق ٥٣٤.

(٢) الأعلام ٧/ ٤٠. ٨/ ٢١٤.

(٣) انظر كتاب كشف المغطّا في فضل الموطّا لابن عساكر ص٣٠ وصورة طرة المخطوط في ص٣٧.

(٤) انظر ثبت محمد بن يحيى الندرومي، الورقة ٢١.

(٥) انظر ثبت محمد بن يحيى الندرومي، الورقات: ٤-٦. ٩-١٠. ١٣-١٨. ٢٥-٢٦. ٣٠.

كثير من الرواة أن يسموا أبناءهم باسم آباءهم، ثم يكتنوا بها، وصاحب الترجمة كنيته: أبو عمرو. فهذه أمور ترجح ما ذهبت إليه. والله أعلم. وعتبة بن عمرو هذا ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان(١).

قلت: ليس كذلك؛ بل هو عتبة بن يقظان كما جاء مصرحا به عند النسائي في الكُنى. وهو معروف، روى له ابن ماجه في التفسير، وضعفه النسائي، وقواه بعضهم كما قال الذهبي(٢). وذكره ابن حبان في الثقات(٣). أفاده الشيخ أحمد ابن الصديق في رسالته «فصل القضاء في تقديم ركعتي الفجر على الصبح عند القضاء»(٤).

- ومن ذلك ما يقع في الرّموز: مثل ما جاء في تحرير التقريب:

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين، وله سبع وسبعون سنة. ع.

قلت: رمز ع يشير إلى الجماعة، مع العلم أنه ليس من رجال الشيخين، والظاهر -والله أعلم- أنه خطأ مطبعي: اشتبه على الطابع رقم أربعة حسب الترقيم الهندي بحرف: ع(٥).

---

(١) الفرائد رقم ٣٥٢.

(٢) الميزان ٣/ ٣٠.

(٣) الثقات ٧/ ٢٧١.

(٤) فصل القضاء ٧١.

(٥) تحرير التقريب رقم: ٩٦.

القاعدة الرابعة: لا قياس في الأسماء:

إنّ الأسماء من جهة الضبط والشكل الأصل فيها السماع، لذلك فلا يُمكن ضبط اسم اعتمادا على القياس. روى أبو عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ت٥٢٥هـ) في مشيخته، بإسناده إلى أبي إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيِّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قال: أَوْلَى الأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ أَسْمَاءُ النَّاسِ، لأَنَّهُ شَيْءٌ لا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ[١].

من ذلك: ضبط اسم والد بقي بن مخلد، ضبطه الدكتور محمد أديب جُمْران، هكذا: مُخَلّد[٢]. بضمّ الميم، وفتح الخاء، وتشديد اللاّم. ولعله قاسه على: مُحَمّد.

وسمعت بعض الباحثين في بعض الندوات يضبطها: مَخْلِد. على وزان: مَعْقِل.

قلت: وهذا خطأ محض، والصواب الذي لا محيد عنه هو: مَخْلَد[٣]. لأنّ غالب من سُمِّي بهذا الاسم على هذا النحو. وأما مُخَلَّد فقليل، وقد حصرهم ابن ماكولا في الإكمال ولم يذكر منهم بقي بن مخلد، قال: (أما مَخْلَد بسكون الخاء المعجمة وفتح اللام وتخفيفها فكثير. وأما مُخَلَّد بفتح الخاء المعجمة وفتح اللام وتشديدها، فهو مسلمة بن مُخَلَّد له صحبة ورواية عن النبي ﷺ، روى عنه علي بن قادم وغيره، ولي مصر وأقام بها إلى أن مات. وذكوان بن

(١) مشيخة أبي عبدالله الرازي رقم: ٩٤. ص٢٤٤.

(٢) شعر ابن عبد ربه الأندلسي لمحمد أديب جمران ٢٢.

(٣) كذا ضبطها الدكتور معمر نوري في كتابه الإمام أبو عبدالرحمن بقي بن مخلد: شيخ الحفاظ بالأندلس. ص٥.

عبد قيس بن خلدة بن مخلد بن عامر بن زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة ابن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج، وخلدة بن مخلد جد جماعة من الأنصار شهد ذكوان العقبتين وبدرا وقتل يوم أحد، ذكره ابن إسحاق. والحارث ابن مخلد الزرقي يروي عن عمر وأبي هريرة، روى عنه سهيل بن أبي صالح.

وقيس بن مخلد من بني مازن بن النجار قتل يوم أحد قاله ابن إسحاق. ومخلد شاعر شيباني عاصر أبا تمام وهجاه)[١].

✍ القاعدة الخامسة: الاستعانة أولى من الاستماتة:

إن المحقق ينبغي له أن تكون له آليات لإدراك الخطإ من الصّواب، طبقا للثقافة التي يتحلّى بها، والأدوات التي يستعملها، فليس كل ما يُنصّ عليه في مصدر معين، أو من لَدُن كاتب يُصار إليه، ويُعتمد عليه. بل ينبغي التدقيق لا التسليم. والاستعانة لا الاستماتة.

ومن الاستعانة:

● استخدام فنون أخرى لحل إشكال أو كشف اشتباه؛ كعلم العروض مثلا، من ذلك: ضبط اسم مدينة الْمَرِيّة. جاء في كتاب تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب لجمال الدين أبي حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني: الْمَرِّية بفتح الميم، وكسر الراء المكررة المشددة[٢].

---

(١) الإكمال ٧/ ٢٢٣.

(٢) تكملة الإكمال ٣٣٤.

فلما قرأته، استغربت الضبط، لأني أعلم من خلال بحثي وتنقيبي أن الضبط الصحيح خلافه، لأمرين:

- **الأمر الأول**: السماع، فكم سمعت هذا الضبط من مجموعة من الأساتذة والشيوخ الذين درست عليهم.

- **الأمر الثاني**: متمثل في تنصيص ياقوت الحموي في معجم البلدان: المرية بالفتح[١] ثم الكسر[٢] وتشديد الياء بنقطتين من تحتها. يجوز أن يكون من مَرَى الدم يَمْري إذا جَرَى، والمرأة مرْئية. ويجوز أن يكون من الشيء المَرِيء فحذفوا الهمزة؛ كما فعلوا في: خَطِيَّة[٣] ورَدِيّة[٤].

علاوة على ذلك أن علم العروض لا يقبل هذا الضبط بدليل الأبيات الشعرية التي وردت بذكرها، منها:

قال أبو عمر أحمد بن دَرَّاج القَسْطَلي: [الطويل]

مَتَى تَلْحَظُوا قَصْرَ الْمَرِيَّةِ تَظْفَرُوا ... بِبَحْـرِ نَـدًى مِينَـاهُ دُرٌّ وَمَرْجَـانُ
وَتَسْتَبْدِلُوا مِنْ مَوْجِ بَحْرِ شَجَاكُمُ ... بِبَحْـرٍ لَكُـمْ مِنْـهُ لُجَيْـنٌ وَعِقْيَـانُ

وقال ابن الحداد في أبيات ذكرت في تُدْمِير: [البسيط]

أُخْفِي اشْتِيَاقِي وَمَا أَطْوِيهِ مِنْ أَسَفٍ ... عَلَـى الْمَرِيَّـةِ وَالأَنْفَـاسُ تُظْهِـرُهُ

---

(١) يعني: فتح حرف الميم.

(٢) يعني: كسر حرف الراء.

(٣) يقصد: أصلهما: خطيئة ورديئة.

(٤) معجم البلدان ٥/ ١١٩.

وقال آخر:

قَالُـوا الْمَرِيَّـةُ صِفْهَـا فَقُلْـتُ مَـظٌّ وَشِـيحُ
فَقِيـلَ فِيهَـا مَعَـاشٌ فَقُلْـتُ إِنْ هَـبَّ رِيـحُ[١]

وقال ابن الحداد أيضا في قصيدة من مدائح ابن صُمَادِح، يصف غلبته على وادي آش سنة خمس وخمسين: [الطويل]

بلاد غدت يأجوج فيها فأفسدت فكنت كذي القرنين والجحفل السد
ومـا زال شـرقيّ الْمَرِيَّـةِ عاطـلاً إلى أن علاها من رؤوسـهم عقد[٢]

وقوله أيضا: [الكامل]

يـا وافـدي شـرق البـلاد وغربهـا أكرمتهـا خيـل الوفـادة فاربطـا
ورأيتمـا ملـك البريـة قاطبـا ووردتمـا أرض الْمَرِيَّةِ فاحططا
يرمـي نحور الدارعيـن إذا ارتأى ويـذل عـز العالميـن إذا سـطا[٣]

وقوله أيضا: [الطويل]

وما بال طرفي لا يوافيك شـاكياً وطرفك في كل الأحايين وسنان
وفـي ثغـرك الوضـاح ريّ لبانتـي فظَلْمُـك صَـدْآءُ وقلبيَ صديـان
تسـح بأهـواء الـورى منـه راحـة شـآبيبها فيهـا لجيـن وعقيـان
ومـا كَيَمِينَيْـهِ الفـرات ودجلـة وإن حكمـوا أن الْمَرِيَّـةَ بغـدان[٤]

---

(١) الروض المعطار ٥٣٧. (٢) الذخيرة لابن بسام ١/ ٣١٤.
(٣) الذخيرة لابن بسام ١/ ٧١٢.
(٤) الذخيرة لابن بسام ١/ ٧٢٣-٧٢٤.

ولأبي بكر الخولاني المنجم في رجل قَرّاق من أهل جيّان: [المجتث]

أوغاد أهل الْمَرِيَّةِ افترسوا   عرسك يا وغد أهل جيان
قراقهم أنت غير أنهم   قد بشروا رأس قافك الثاني[1]

وقال أبو القاسم خلف ابن فرج الإلبيري المعروف بالسُّمَيْسِر: [الخفيف]

بئس دار الْمَرِيَّةِ اليوم دارا   ليس فيها لساكن ما يحب
بلدة لا تمار إلا بريح   ربما قد تهب أو لا تهب[2]

وقال: [مجزوء الرجز]

قالوا الْمَرِيَّةُ فيها   نظافة قلت إيه
كأنها طت نبر   ويبصق الدم فيه[3]

وقال أبو طالب عبد الجبار من أهل جزير شقر، وكان يعرف بالمتنبي، في أرجوزته:

وآل مَعْن ملكوا الْمَرِيَّهْ   بسيرة محمودة مرضيه[4]

وأنشد الرئيس أبو عبد الله بن أبي الحسين: [مجزوء الخفيف]

حُسْنُ الْمَرِيَّةِ رِيحٌ   جَرى عليْها فَعَمَّا
فَكُلُّ وَجْهٍ تَرَاهُ   تَراهُ بَدْراً أتَمَّا[5]

---

(١) الذخيرة لابن بسام ١/ ٨٠٥.
(٢) الذخيرة لابن بسام ١/ ٨٨٤.
(٣) الذخيرة لابن بسام ١/ ٨٨٥.
(٤) الذخيرة لابن بسام ١/ ٩٤٣.
(٥) تاج المفرق ١/ ١٨١.

فانظر إلى هذه الأبيات، تجدها اختلفت من جهة القالب، ومن جهة المصدر.

- من جهة القالب: بحورها مختلفة، فيها البحور الطويلة، مثل: الطويل والبسيط.. وفيها المتوسطة، مثل: الخفيف، وفيها القصيرة: كمجزوء الخفيف، ومجزوء الرجز.

- من جهة المصدر: نُظَّامها أو شعراؤها متعددون.

كل هذا يُبعد فرضية الوقوع في الضرورة الشعرية، والتوافق أو الاتحاد على الإتيان بها دائما محرّفة.

أما قول ابن الصابوني: بفتح الميم، وكسر الراء المكررة المشددة.

فخطأ محض، اعتمادا على ما تقدم. وأُراه تحريف من الناسخ أو المحقق، نتج عن خطإ في القراءة. والصواب الذي لا مِرْيَةَ فيه: بفتح الميم، وكسر الراء، والياء المشددة. والله أعلم.

● الاستعانة بأهل الخبرة، كما فعل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد استعصى عليه قراءة بيت شعر جاهلي، فراسل العلامة الأديب أبا فهر محمود شاكر فأفاده به، وقد أثبت ذلك بآخر تحقيقه لكتاب «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن قيم الجوزية[١] بكل تواضع وأمانة.

«وهذا هو العمل العلمي الناصح الصحيح، والذي نودّ أن نسمو إليه، فنستعين بأهل الاختصاص لتكون الكتب صورة صادقة عن وضع مؤلفيها»[٢].

---

(١) المنار المنيف ٢٠٠-٢٠١.

(٢) منهج البحث في الدراسات الإسلامية: تأليفا وتحقيقا ٨٨.

القاعدة السادسة: الإدراك والفهم أصل في سلامة السياق:

أي: لا يجوز التصرف في النص المخطوط بضبط، أو تنسيق عبر علامات الترقيم إلا بعض قراءته قراءة حسنة يُدرك منها مضمون الكلام، ويسلم السياق. فإذا لم يراع هذا خرج النص مشوها.

من ذلك ما وقع في نشر المثاني لابن الطيب القادري قال أثناء الترجمة للحافظ أبي العلاء إدريس العراقي[1]: (وكان مقبلا على مطالعة كتب السير وعلوم الحديث واصطلاحهم، واستغرق في ذلك مدة من عمره، فحصّل من ذلك ما اشتمل عليه الصحيحان وكل الكتب الستة، وطالع شراحهم، مثل شرح ابن حجر على البخاري، والأُبّي، والنووي، وتكميل السيوطي على مسلم، وباقي التقاييد والتعليقات التي على الكتب الستة، وعلى بعض غيرها من كتب التخريج، ودخل بيده كتب من الحديث كثيرة في: الغريب، والأطراف، والأفراد، والشاذ، والناسخ والمنسوخ، والعلل، وكتب الجرح والتعديل، ومعرفة أحوال الرجال ومراتبهم، والضعفاء، والوضاعين؛ فضلا عن الثقات المحتج بهم. فكان يستحضر رجال تهذيب الذهبي في الرجال، والستة والميزان له، واللسان لابن حجر في الضعفاء، وغيرهم كالكاشف للذهبي، وكتاب الكلاباذي، وموضوعات ابن الجوزي، وتاريخ الخطيب البغدادي، والنُكت على التعقيبات للسيوطي، وشرح البديعات له أيضا، والسخاوي[2] وزكرياء[3] وشرح المؤلف على

(١) موسوعة أعلام المغرب ٦/ ٢٢٤٨.

(٢) يقصد: فتح المغيث شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث.

(٣) يقصد: شرح شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري على ألفية العراقي المسمى: فتح الباقي.

ألفية العراقي، والجامع الكبير للسيوطي، وغالب كتب الحديث. فحصل له من ذلك فوائد كثيرة لم تحصل لغيره، وانتهى إليه السؤال عن ذلك، فكان يستحضر ما يسأل عنه ويجيب عنه عقب فراغ السائل من غير تأمل ولا مطالعة كتب اصطلاح ذلك، كان ذلك عن حديث أو عن مرتبته، أو عن أحوال الرجال أو عن رتبتهم، فكان هو المشار إليه في ذلك).

قلت: فما تحته خطّ محرف، وصوابه على التوالي حسبما يقتضيه سياق الكلام:

- يستحضر رجال تهذيب الذهبي في رواة الستة.. أي: رواة الكتب الستة.

- وشرح الألفية له أيضا. أي: ألفية مصطلح الحديث للسيوطي.

ومن ذلك أيضا ما جاء في فهرسة الحافظ أبي العلاء العراقي، عند ذكر سند الشيخ عبدالسلام بناني إلى جزء الحسن بن عرفة، وبآخره، قال أبو العلاء: وأذن لي حفظه الله (وعمر به) أن أرويه عنه بالسند المذكور...[1]

قلت: وفي النسختين المعتمدتين في التحقيق: وعمر به. لكن المعنى العام للكلام يوحي لنا بأنّ هناك سقطًا يستلزم ترميمه، هكذا: وأطال عمره. حتى يسلم السياق من التحريف. والله أعلم.

ويشهد له كلام العراقي نفسه في مواضع أخرى من الفهرسة؛ حيث يكرر هذه اللازمة: أطال عمره، أطال في عمره..[2]

ومن ذلك ما وقع لأحد الباحثين المعاصرين أثناء نقله من مذكّرات ابن

(١) فهرسة العراقي ٥٣. (٢) فهرسة العراقي ٥٢-٥٣.

الحاج النُّمَيْري (ت بعد ٧٦٨هـ)، أصله محفوظ بمكتبة دير الإسكوريال بمدريد تحت رقم: ١٧٣٤.

تناسوني الأحبّة إذ رأوني   رهين جنادلٍ تحت التُّراب
فمن رَأى مَضجعي فليعتبر بي   ولا يغترّ بعْديَ بالشّباب
ليعتبرِ اللذين رأوا شبابي   كأنّ الموت لم يَكُ في حسابي
يَزُورُني الحبيب ولا يراني   ويدعوني ولا يرجو جوابي[١]

الصواب حسب ما يقتضيه الوزن العروضي لبحر الوافر:

فَمَنْ رَّا، بتشديد الراء والمدّ.

يَزُورُنِيَ، بكسر النون وفتح الياء الأخيرة.

وكلاهما مضبوطتان على الصواب في المخطوط الذي نقل منه الباحث[٢].

✍ **القاعدة السابعة: إذا طرأ الشكّ فلا يُقْطَع برأي إلاّ بنصّ أو مُرَجّح قوي:**

أي: إذا اختلف رسم عبارة أو لفظ بين نسختين فأكثر مما يعتمده المحقق أثناء عمله، فلا يصير إلى ترجيح معين إلا بدليل يستند عليه.

مثال:

- ما جاء في فهرسة أبي العلاء العراقي[٣]، عند ذكر إسناد الفقيه عبدالسلام

---

(١) تاريخ قصر المجاز ص١٢٠.

(٢) انظر ظهر خلاف الكتاب المطبوع، فقد أورد به المؤلف صورة عن ورقة من مذكرات ابن الحاج النميري بها الأبيات المذكورة.

(٣) فهرسة العراقي ٥٣.

بناني إلى مسند عبد بن حُميد، قال في آخره عن أشياخه المذكورين من فهرسة محمد الصغير الفاسي، عن الحجّار، عن:

في نسخة: ابن الليثي. وفي أخرى: ابي الليث.

والصواب: ابن اللَّتّي. كما تشهد بذلك طبقة الإسناد، وهو: الشيخ الصالح المسند المعمّر رُحلة الوقت أبو المنجا عبدالله بن عمر بن علي بن زيد ابن اللَّتي البغدادي الحريمي الطاهري القزّاز (ت٦٣٥هـ)[١].

- وما جاء في مخطوط التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان: بيت شعري لعاصم بن عمرو التميمي:

لا تَأْكُلــوا جيرانكُــم سَــرَفا   أَهْلَ الذَّعارَةِ في مُلْكِ ابْنِ عَفّان[٢]

قلت: فيها تحريف وتصحيف:

أما التحريف: فهو تحريف سياق صدر البيت وكسر ميزانه العروضي (بحر البسيط) الذي يومئ إليه العجز، والصواب فيه إضافة كلمة تجبر ما وقع فيه، فيصير هكذا: لا تَأْكُلوا [أبداً] جيرانكُم سَرَفا.

وهو ما فعله محقّق كتاب الرّدة والفتوح معتمدا على نسخة مخطوطة من الكتاب[٣].

وأما التصحيف: فواقع في ما تحته خط من عجز البيت، وهو المثبت في كتاب

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٥-١٧.

(٢) التمهيد والبيان ص٢٩.

(٣) الردة والفتوح ٢٧ رقم: ٣٠.

الردة والفتوح. والصّواب فيه: الزّعارة بالزاي المعجمة، التي تعني: الشّراسة وسوء الخلق[١]، وهو المعنى المناسب لمضمون البيت[٢]. والله أعلم.

القاعدة الثامنة: ليس كل مُثْبت يُصار إليه:

أي: ليس كل ما أثبت في النص المخطوط من لفظ أو عبارة أو تعيين يُعتمد عليه؛ بل نناقشه ونمحّصه كي نتوصّل إلى الصواب فيه. من ذلك:

- ما وقع في مخطوط وصْلة الزُّلفى تقرّبا بآل المصطفى ﷺ لأبي العباس أحمد بن علي بن محمد البوسعيدي السوسي (ت.١٠٤٦هـ): (قال الشيخ العارف بالله أبو عبدالله محمد بن ميسرة القرطبي رَحِمَهُ اللهُ...)[٣]، والصواب: (مَسَرَّة)، واسمه الكامل: محمد بن عبد الله بن مسرّة القرطبي (ت.٣١٩هـ)، انظر ترجمته في جذوة المقتبس للحميدي[٤].

- وما وقع في مخطوط التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان: (روى صاحب الفتوح عن خليد بن زفر ومجالد قالا: استخلف عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ...)[٥].

لما رجعت إلى كتاب الرّدة والفتوح لسيف بن عمر التميمي، وجدت المحقق علّق على ما تحته خط بقوله: ط١/ ٢٧٢٧ «ذفرة». ومثل قراءتنا في التمهيد عن سيف ٢٧[٦].

(١) انظر لسان العرب ٤/ ٣٢٣.

(٢) وهذا الملحظ أفادني به الأخ الباحث المطّلع عبداللطيف السملالي حفظه الله.

(٣) وصلة الزلفى ق٣٩/ أ. وكذلك وقع في كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه القرطبي ٤/ ٣٨٥.

(٤) جذوة المقتبس٩٤.

(٥) التمهيد والبيان ص٢١.

(٦) الردة والفتوح ص١٤ رقم: ١٣.

فقلت: لا بأس من تحقيق هذا الاسم بالرجوع إلى كتب الرجال، بحثت عن ترجمته فوجدت بأنّ الاسم محرّف، والصواب فيه: ذَفَرة. بذال معجمة وفاء مفتوحتين، نصّ على ذلك كل من ابن ماكولا في الإكمال، والمزي في تهذيب الكمال، وابن حجر في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه[١].

القاعدة التاسعة: القصد قبل النقد:

أي: أن لا يسارع المحقق إلى النقد إلاّ بعد تحديد مكمن الخطأ، ووجه الصواب فيه؛ كي يكون التصحيح وفق الجادة.

مثل: قول أحد الباحثين[٢] في تصحيح اسم راو ظنه محرّفاً: عن جنيد بن ميمون: (صوابه: سعيد بن ميمون، فقد قال المناوي في تخريج الحديث في فيض القدير ٤/ ١٢: ورواه عنه أيضاً الحكيم في نوادره، قال الحافظ: وهو من روايته عن شيخه عن ابن أبي عمر وهو واه، وفي سنده سعيد بن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة).

قلت: أخطأ في التصويب، والنقل الذي نقله المناوي عن الحافظ موجود في فتح الباري، وفيه: جنيد[٣]. والله أعلم.

ومثل: ضبط الشعراني ورد في فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي، بالواو: الشعراوي[٤].

---

(١) الإكمال ٣/ ٣٢٨. تهذيب الكمال ٣٥/ ١٧٠. تبصير المتبه ٢/ ٥٦١.

(٢) رؤية الله تعالى في المنام ٤١.

(٣) فتح الباري ١٢/ ٣٤٥. وانظر المداوي ٤/ ١٠٥.

(٤) فهرسة العراقي ٤٦.

فلا يتسرع المحقق، ويقول تحريف، والصواب: بالنون. لأنها ثابتة رغم عدم شهرتها. باعتبار نسبته إلى ساقية أبي شعرة من قُرى المنوفية، فيقال: الشعراني، والشعراوي[١].

القاعدة العاشرة: التصحيح أولى من إثقال الهوامش بالفروق:

تجد بعض المحققّين يغرقون الهوامش بذكر الفروق التي يُعرف غلطها بداهة، فيكون إثباتها تكثّرا لا فائدة من ورائه، وتشويشا لبال القارئ، من كثرة نظره ومراجعته للهامش.

وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور محمود الطَّناحي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وليس هناك داع لإثقال النّص بالفروق الهينة، أو التي تكون واضحة الخطأ، نتيجة لأوهام النّسّاخ أو جهلهم، ولا يُذكر من الفروق إلا ما كان له وجه يخدم النّص)[٢].

من ذلك ما وقع لمحقق كتاب صفوة من انتشر للإفراني، خلال ترجمة الشيخ عبدالسّلام بن إبراهيم اللُّقَّاني:

قال الإفراني: (كان من الموسومين بالذّكاء والفطنة، وهو وارث علوم أبيه، وألفه من أصحابه الذي ليس له شبيه؛ إلا أنه غلب عليه الانفراد والنّفور من العباد، فمن قائل أنّ ذلك تنسّك وزهادة، ومن قائل لما له وملا له..)[٣].

فعلق المحقق على ما تحته خط: في رحلة العياشي: بطالة.

قلت: وهو الصواب الذي ينبغي إثباته، وتكون به العبارة السليمة: (ومن

---

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٣/ ١٥٧-١٥٨. الأعلام ٤/ ١٨٠.

(٢) مقالات الطناحي ١/ ٥٥.

(٣) صفوة من انتشر ٢٨١.

قائل: بطالة وملالة).

وأورد خلال ترجمة الشيخ عبدالوهاب الفاسي أبياتا منها:

وإن يـك الأفـق الغربـيّ مطلبهـا فماللأفق في سوى الشرقيّ من أرب[١]

فعلّق على ما تحته خطّ: في ب وح و د: لنا.

قلت: وهو الصواب الموافق لوزن البيت (بحر البسيط). فعليه إثباته.

زيادة على ضبطه نسبة اللقاني بضم اللام مع التشديد، ثم قاف مشددة مفتوحة. وهذا غلط.

قال الشيخ عبدالحي الكتاني في فهرس الفهارس: (تنبيه: لام اللَّقاني بالفتح والتشديد، هذا هو المعروف، ولما ضبطه صاحب «اليانع الجني» بضم اللام كتب عليه مجيزنا مسند الجزائر أبو الحسن عليّ بن موسى: فيه نظر، فقد أثبت فتحها صاحب خلاصة الأثر. وقد اعتذر المؤلف محسن الترهتي، آخر ثبته «اليانع الجني» هذا بأن الأسانيد والأنساب التقطها من نسخ لم يحسن قراءتها، اهـ من خطه)[٢].

أما تشديد القاف فلم أقف على أحد ممن نسب اللقاني نصّ على ذلك. لذلك فالصواب: اللَّقَاني بتخفيف القاف، كما فعل الزركلي في الأعلام[٣]. والله أعلم.

---

(١) صفوة من انتشر ٢٩٤. (٢) فهرس الفهارس ١/ ١٣١. (٣) الأعلام ١/ ٢٨.

خاتمة

وبعد هذه الجولة بين تضاعيف وصحائف كتب التراجم، والوقوف مليا برحابها، بحثا عن أوجه الصواب في سياقها، ودرءً للخطأ والوهم عن معانيها، نتيجة تصحيف، أو زلل أفضى إلى تحريف، نخلص من خلال هذا العرض إلى مجموعة من النتائج، منها:

- ضرورة الاهتمام بالخط وأنواعه، وتطوره عبر التاريخ.

- كتب التراجم لا ينفع فيها التخصص، بل يستلزم على الخائض فيها أن يكون مشارِكًا أو مشارَكًا[1]؛ لأنها (وبالخصوص الكبيرة منها كالطبقات) تتضمن فنونا أخرى[2]، لا يمكن لصاحب التخصص أن يُلِمَّ بها.

- التأني في العمل وسيلة لتجنب الوقوع في التصحيف والتحريف.

- الإحجام عن الخوض فيما لا نحسن أسلم من الافتضاح والوقوع فيما لا يُحْمَد.

- لا يعرى عن الوقوع في التصحيف والتحريف أحد إلاّ المعصوم، والإكثار

(١) مشارِكا في الفنون، أو مشارَكا في العمل من ذوي التخصصات الأخرى.

(٢) انظر: بحث الدكتور أحمد حدادي: الترجمة في الغرب الإسلامي، فنها ووظيفتها في حفظ التراث وتحقيقه. ضمن ندوة: تحقيق التراث المغربي الأندلسي حصيلة وآفاق. ١٤١-١٦٦. جامعة محمد الأول-وجدة. سنة ١٩٩٧.

منه يفضي إلى القدح المذموم.

إذن، فالتحقيق مسلك وعر، ومركب صعب، ومن يداخله عليه بالنهوض بأعبائه، والحذر من التهاون في أداء الواجب المنوط به، مع الإخلاص في المهمة، ومخالطة أهل الإتقان والخبرة.

والحمد لله رب العالمين، الهادي إلى أقوم سبيل..

في طنجة : ١٤ ربيع الأول ١٤٣٥هـ

جريدة المصادر والمراجع

١- إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ تحقيق: د. محمد الشريف. المجمع الثقافي-أبو ظبي. ط١/ ١٩٩٩.

٢- أخبار المصحفين للحسن العسكري. تحقيق: إبراهيم صالح. عن دار البشائر بدمشق سنة ١٩٩٥.

٣- الأعلام للزركلي. دار العلم للملايين-بيروت. ط١٧/ ٢٠٠٧.

٤- أعلام مالقة لابن عسكر وابن خميس. تحقيق: الدكتور عبد الله المرابط الترغي. دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٥- الإكمال لابن ماكولا. تحقيق: نايف العباس. الفاروق الحديثة. القاهرة.

٦- ألفية السّند لمرتضى الزبيدي. تحقيق: محمد بن عزوز. دار ابن حزم-بيروت. ط١/ ٢٠٠٦.

٧- الإمام أبو عبدالرحمن بقي بن مخلد شيخ الحفاظ بالأندلس. للدكتور نوري معمر. منشورات عكاظ-الرباط. ط١/ ١٩٨٨.

٨- تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي. تحقيق جماعة من المحققين. منشورات وزارة الإعلام بالكويت. ط٢/ ١٩٨٧.

٩- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق لأبي البقاء البلوي. تحقيق: الحسن السائح. مطبعة فضالة-المغرب.

١٠- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي

-بيروت. ط١/ ٢٠٠١.

١١- تاريخ قصر المجاز لرشيد العفاقي. دار الحديث الكتانية-بيروت. ط١/ ٢٠١٢.

١٢- تبصير المنتبه وتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد علي النّجار وعلي محمد البجاوي. المكتبة العلمية-بيروت.

١٣- تحرير تقريب التهذيب لابن حجر. بشار عواد - شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة-بيروت. ط١/ ١٩٩٧.

١٤- تحقيق التراث المغربي الأندلسي حصيلة وآفاق. ندوة أقيمت تكريما للأستاذ الدكتور محمد بنشريفة. جامعة محمد الأول-وجدة. سنة ١٩٩٧.

١٥- تحقيق وصلة الزلفى ترقبا بآل المصطفى للبوسعيدي. دراسة وتحقيق: بوشعيب شابون. رسالة دكتوراه نوقشت بجامعة ابن زهر-أكادير سنة ٢٠١١.

١٦- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي. تحقيق: السيد الشرقاوي. مراجعة رمضان عبدالتواب. عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٧.

١٧- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته للدكتور اسطيرى جمال. دار طيبة-الرياض. ط١/ ١٩٩٧.

١٨- تصحيفات المحدثين للحسن العسكري تحقيق: محمود أحمد ميرة. عن المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٨٢.

١٩- التطريف في التصحيف للسيوطي. تحقيق: علي حسين البواب. عن دار الفائز بالسعودية سنة ١٩٨٨.

٢٠- التعريفات لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: محمد صديق الجرجاني. دار الفضيلة -القاهرة. ط١/ ٢٠٠٤.

٢١- التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا لابن خلدون. دار الكتاب اللبناني-

بيروت. ط١/ ١٩٧٩.
٢٢- تكملة الإكمال لابن الصابوني. تحقيق: مصطفى جواد. مطبعة المجمع العلمي العراقي. سنة ١٩٥٧.
٢٣- التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ﷺ لمحمد بن يحيى المالقي، مصور عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٢٢تاريخ م.
٢٤- تهذيب الكمال في أسمال الرجال لأبي الحجاج المزي. تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة-بيروت. ط١/ ١٩٨٠.
٢٥- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، لموفق عبدالقادر. المكتبة المكية-مكة. ط١/ ١٩٩٣.
٢٦- الثقات لابن حبان. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. دائرة المعاف العثمانية-الهند. ط١/ ١٩٧٣.
٢٧- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس لمحمد بن فتوح الحميدي. تحقيق: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد. دار الغرب الإسلامي-تونس. ط١/ ٢٠٠٨.
٢٨- الحيوان للجاحظ. تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون. مكتبة البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط٢/ ١٩٦٥.
٢٩- دعامة اليقين في زعامة المتقين لأبي العباس العزفي. تحقيق: أحمد التوفيق. مكتبة خدمة الكتاب-الرباط. ط١/ ١٩٨٩.
٣٠- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني. تحقيق: إحسان عباس. الدار العربية للكتاب-ليبيا. ط١/ ١٩٨١.
٣١- الردة والفتوح لسيف بن عمر التميمي. تحقيق: قاسم السامرائي. دار أمية-بيروت. ط٢/ ١٩٩٧.

٣٢- رسالة «بيان العي والتضجم الواقعين في رسالة الترجم» للشيخ أبي طه محمد محفوظ البحراوي. مخطوطة.

٣٣- الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري. تحقيق. إحسان عباس. مكتبة لبنان-بيروت. ط٢/ ١٩٨٤.

٣٤- رؤية الله تعالى في المنام بين إثبات العلامة عبد الله التليدي وإنكار الشيخ محمد بوخبزة لمحمد ابن الأزرق. مطبعة الهداية-تطوان. ط١/ ٢٠٠٧.

٣٥- سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة-بيروت. ط٧/ ١٩٩٤.

٣٦- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للحسن العسكري تحقيق: عبدالعزيز أحمد. عن مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٣.

٣٧- شعر ابن عبد ربه الأندلسي. صنعة: محمد أديب جمران. مكتبة العبيكان- الرياض. ط١/ ٢٠٠٠.

٣٨- صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير الإفراني. تقديم وتحقيق: عبدالمجيد خيالي. مركز التراث الثقافي المغربي- البيضاء. ط١/ ٢٠٠٤.

٣٩- العقد الفريد لابن عبد ربه القرطبي. تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر-مصر. ط٣/ ١٩٦٥.

٤٠- العلامة المجاهد محمد إبراهيم بن أحمد الكتاني: حياة علم وجهاد. جمع وتحقيق: علي بن المنتصر الكتاني-خالد بن إبراهيم الكتاني. مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء. ط١/ ١٩٩٢.

٤١- عمدة الراوين في تاريخ تطاوين لأحمد الرهوني. تحقيق: جعفر بن الحاج

السلمي. منشورات جمعية تطاون أسمير. مطبعة الخليج العربي-تطوان.
٤٢- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة. شرح وتحقيق: نزار رضا. دار مكتبة الحياة-بيروت.
٤٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. اعتناء: عبدالله بن باز-محمد فؤاد عبدالباقي-محب الدين الخطيب. دار المعرفة-بيروت.
٤٤- الفرائد على مجمع الزوائد لخليل العربي. مكتبة التوعية الإسلامية-مصر. ط١/ ٢٠٠٠.
٤٥- فصل القضاء في تقديم ركعتي الفجر على الصبح عند القضاء لأحمد ابن الصديق الغماري. تحقيق: عدنان زهار. دار الكتب العلمية-بيروت. ط١/ ٢٠٠١.
٤٦- فهرس الفهارس لعبدالحي الكتاني. تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي -بيروت. ط٢/ ١٩٨٢.
٤٧- فهرست ابن خير. اعتناء: محمد فؤاد منصور. دار الكتب العلمية-بيروت. ط١/١٩٩٨.
٤٨- فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي. تحقيق: بدر العمراني. دار ابن حزم-بيروت. ط١/ ٢٠٠٨.
٤٩- كتاب العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للشيخ عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية-بيروت. ط٤/ ١٩٩٦.
٥٠- كتاب التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني. تحقيق: محمد أسعد طلَس. ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. عن دار صادر -بيروت سنة ١٩٦٨.
٥١- كتاب كشف المغطّا في فضل الموطّا لابن عساكر. تحقيق: خالد السباعي.

دار الحديث الكتانية-بيروت. ط١/ ٢٠١٣

٥٢- كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التّهانوي. تحقيق وترجمة: جماعة من الباحثين بإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم. مكتبة لبنان ناشرون-بيروت. ط١/ ١٩٩٦

٥٣- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزّي. اعتناء خليل منصور. دار الكتب العلمية-بيروت. ط١/ ١٩٩٧.

٥٤- لسان العرب لابن منظور. دار صادر-بيروت. ط١.

٥٥- المداوي لعلل المناوي لأحمد ابن الصديق الغماري. دار الكتبي-مصر. ط١/ ١٩٩٦.

٥٦- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ومحاضرة عن التصحيف والتحريف للدكتور محمود الطناحي. مكتبة الخانجي-القاهرة. ط١/ ١٩٨٤.

٥٧- المزهر في علوم اللغة للسيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك-محمد أبو الفضل إبراهيم-علي محمد البجاوي. مكتبة دار التراث- القاهرة. ط٣.

٥٨- المسالك والممالك لأبي عبيد البكري. دار الغرب الإسلامي-بيروت. ط١/ ١٩٩٢.

٥٩- مشيخة أبي عبدالله الرازي تحقيق الشريف حاتم العوني. دار الهجرة-بيروت. ط١/ ١٩٩٤.

٦٠- معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر-بيروت. ط١/ ١٩٧٧.

٦١- مقالات الدكتور محمود الطناحي. دار البشائر الإسلامية-دمشق. ط١/ ٢٠٠٢.

٦٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية-بيروت. ط٦/ ١٩٩٤.

٦٣- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا لفاروق حمادة. مطبعة

النجاح الجديدة-الدار البيضاء. ط١/ ١٩٩٥.

٦٤- موسوعة أعلام المغرب لمحمد حجي. دار الغرب الإسلامي-بيروت. ط١/ ١٩٩٦.

٦٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي-فتحية علي البجاوي. دار الفكر العربي-بيروت. دت.

٦٦- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي. مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة. سنة ٢٠٠٢.

٦٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني. تح: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي. مطبعة سفير-الرياض. ط١/ ١٤٢٢.

٦٨- الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط -تركي مصطفى. دار إحياء التراث - بيروت. ط١/ ٢٠٠٠.

٦٩- وُصْلة الزُّلْفى تقرُّبـًا بآل المصطفى ﷺ للبوسعيدي. مصورة عن الأصل المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط ضمن مجموع تحت رقم: ١٢٥٢٠.

المجلات:

١- مجلة عالم الكتب مج٢٢، ع١-٢، ص٥١-٥٥.

قواعد لتحقيق النسخة الوحيدة:
كتاب الجامع للرُّعَيْني المالقي أُنْمُوذَجًا

إنّ التحقيق فن جليل، وخطره عظيم، والخائض فيه عليه بالتُّؤَدَة والتَّرَيُّث، وليحذرْ من العجلة والتّسرعّ، لأنّ العواقب ستكون غير محمودة.

هذا إنْ تيسّرت الأدوات، واكتملت العُدّة، بتوافر النُّسخ، وجودة الخَطّ، إذْ كم من كتاب اعتُدِي عليه وحاله كذلك.

أمّا إذا كان الكتاب لا تُعرف له إلاّ نسخة وحيدة، وقد تسلّطت عليها الأَرَضة وأكلت جوانبها، وأتلفت بعض حروفها، فعلى المتصدر لها الإحجام قبل الإقدام، والتّبصّر لا التّسرّع.

وفي هذا الباب نجد كتاب الجامع لما في المصنفات الجوامع، من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام للحافظ أبي موسى عيسى بن سليمان الرعيني المالقي (ت٦٣٢هـ) الذي لم تصلنا منه إلا نسخة وحيدة، وقد أصابها ما أصابها.

حُقّقت، لكن بعض المعتنين بها لم يُدركوا جلالة الموقف فوقعوا في هنات شانت النّصّ.

وفي هذا العرض سأحاول إيضاح ذلك عبر قواعد أصوغها لتُحْتَذى، وذلك تحت عنوان:

قواعد لتحقيق النسخة الوحيدة:
كتاب الجامع للرُّعَيْني المالقي أنْموذَجًا

وتتمثل في:

القاعدة الأولى: المراجعة أولى من المتابعة.

القاعدة الثانية: التوثيق أُنسُ التَّحقيق.

القاعدة الثالثة: لا عُذر في تحريف أحال معنى أو أرْبَك السِّيَاق.

القاعدة الرابعة: الضَّبْطُ حِلْيَةُ القَلَم وعِصْمة من الوَهَم.

القاعدة الخامسة: التَّنْقير أساس التَّحْرير.

القاعدة السادسة: القَصْدُ قبل النَّقْد.

وللعلم فهذا الموضوع لم يَسْبِق لأحد أنْ طَرَقه، حسب علمي، رغم وفرة الكتابات في فن التحقيق ومناهجه، وقد انطلقت فيه من خِبْرتي بهذا الميدان التي استمرت أكثر من عَقْدَين من الزّمن، خدمت فيها أزيد من عشرين مخطوطا، منها كتب حقّقتها على نسخة وحيدة، بعضها حالتها سيئة؛ مثل:

- طب العرب (نسخة مسندة) لعبد الملك ابن حبيب القرطبي (ت٢٣٨هـ).

- شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني للقاضي عبدالوهاب بن نصر البغدادي (ت٤٢١هـ).

- المنتقى من فوائد الحافظ أبي القاسم سعد الزّنجاني (ت٤٧١هـ).

- جزء فيه أجوبة مشايخ الإسلام رَحِمَهُمُ اللهُ: ابن حجر، والقاياتي من الشافعية، والعيني وابن الدَّيْري من الحنفية، والعزّ الحنبلي من الحنابلة عن مسألة التاريخ، جمع الحافظ شمس الدين السخاوي محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ).

ومنهجي في هذا البحث:

١ - تقسيمه إلى قواعد كلية تشمل في طياتها الوسائل الكفيلة بحل الإشكالات

العارضة للمحقّق.

٢- صوغ القواعد صياغة كلية محكمة.

٣- تعريف كل قاعدة تعريفا يُجَلّي مضمونها، ويكشف عن مكنونها.

٤- انتقاء الأمثلة الملائمة لكل قاعدة بعناية تامة كي تكون تطبيقا مناسبا للاحتذاء عند الصعوبات التي تواجه المحقق.

٥- الاعتماد في الأمثلة المنتقاة: على كتاب الجامع للرغيني تحقيق مصطفى باحو، مع الرجوع إلى النسخة المخطوطة المصورة عن الأصل المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط.

٦- الدِّقة في عرض المَلاَحِظ بدلائلها، مع الاستعانة أحيانا بصور من الأصل المخطوط.

٧- تعمّد إدراج الأسانيد أحيانا حتى تتميز الرواية، وينكشف الغموض.

٨- ضبط المشكل من الأسماء والحروف، والمصغّر من الكلمات، إزالة للاشتباه.

والله أسأل التوفيق والسداد، حتى أقدم عليه يوم المعاد.

القاعدة الأولى: المراجعة أولى من المتابعة:

هذه القاعدة يُقصد بها كثرةُ مراجعةِ المحقّقِ للنصّ، والتأمل فيه، ومعرفة سياقه، والرجوع إلى مصادره، من أجل:

- التصحيح وتفادي التصحيف والتحريف.
- التأكد من إطلاقات المصنف حتى لا يتابعه فيما لا يستحق المتابعة.
- إلحاق السقط، وترميم ما طاله البتر.

وإليك الأمثلة الموضحة:

• **المثال الأول:**

(طل فت) مرارة بن ربعى بن عدي بن زيد:

(ذكر) ابن الكلبي: أنه من بني عدي بن زيد بن جشم، وقال: هو أحد البكّائين، ولم أجد هذا عند أحد من () غيره؛ قاله العدوي ()[1].

مرارة بن ربيعة

ويقال: ابن ربيع أخو عمرو بن عوف شهد بدرا، وهو أحد الثلاثة المتخلفين عن تبوك، فانظره معه فما أخلقه أن يكون هو. ذكره العدوي[2].

قلت: هكذا أورد المحقق النقل، مقسّما إلى ترجمتين، وما وضعه بين قوسين مكانه بياض بالأصل.

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٦٦. رقم: ٤٩١٥.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٦٦. رقم: ٤٩١٦.

يُلاحظ عليه: تقسيمه للترجمة، مع عدم ملء البياض.

ولو تأمل النصّ وأدرك السياق، لتمكّن من ملء البياض، وتفادى التقسيم. فيكون النّصّ هكذا:

((طل فت) مُرارة بن رِبْعي بن عَدِيّ بن زَيْد: (ذكر) ابن الكَلْبي: أنه من «بني عَدِيّ بن زَيْد بن جُشَم»، وقال: هو أحد «البَكّائين»، ولم أجد هذا عند أحد (ممّن ترجمَهُ) غيرُه؛ قاله العَدَوِي. (وقيل:) مرارة بن رَبِيعَة، ويُقال: ابن ربيع أخو عمرو بن عَوْف. شَهِد «بَدْراً» وهو أحد الثلاثة المتخلفين عن «تَبُوك»، فانظره معه فما أخلقه أن يكون هو. ذكره العدوي).

فصل ترجمة مُرارة بن ربيعة عن مرارة بن رِبْعي، سيؤدي إلى التكرار، لأنّ المؤلف قد أفرد مرارة بن ربيعة بترجمة قبل مرارة بن ربعي، فلا داعي للإعادة. وإنّما ذكرها للتنبيه وبيان الاختلاف، ويشهد لذلك الإشارة التي في قوله: (فانظره معه فما أخلقه أن يكون هو).

• **المثال الثاني:**

(بغ بر ند نع) مرثد بن وداعة، أبو قُتَيْلَة الكِنْدِي:

ويقال: الجُعْفِيّ، ويقال: العمي، شامي حمصي، قال البُخاري: له صُحْبَة، وقال أبو حاتم: ليست له صُحْبَة، وذكره مسلم في التابعين، والله أعلم[١].

وقع في هذه الترجمة تصحيف، يتعلّق بما تحته خط. والسبب أنّه تابَعَ ما رسمه الناسخ بالأصل.

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٧١. رقم: ٤٩٢٥.

والصواب: المَعْنِيّ. بميم مفتوحة وعين مهملة ساكنة ونون مكسورة آخرها ياء. نسبة إلى مَعْن بن عتود من طيّء[1].

ويشهد لهذا ما جاء في أسَد الغابة لابن الأثير: وقيل: المَعْنِيّ من طيّء[2].

• **المثال الثالث:**

(ند بر) مَسْعُود بن حراش:

أخو ربعي قال البُخَاري: له صُحْبَة، وقال أبو حاتم: ليست له صُحْبَة، روى عن عمر وطلحة بن عُبَيْدالله.

قلت[3]: لم أجد في «تاريخ البُخاري» له ذِكْرٌ في الصَّحَابَة[4].

علّق المحقّق بقوله: نقله عن البخاري ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٢.

وبذلك يكون قد وَثِقَ بنفي المؤلف، وتابعه. والصواب: مراجعة كتاب التاريخ الكبير للبخاري ففيه الترجمة[5]. أما المؤلف، فيحتمل أنّه وقف على نسخة سقطت منها الترجمة. أو أنّه وَهَمٌ منه.

• **المثال الرابع:**

(...) مَسْعُود بن سَعِيد بن عَامِر بن عرى بن جشهم بن عبد عتبة بن حارثة

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم عند ذكر بطون طيّء. ٤٧٦.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤/ ٣٦٣. رقم: ٤٨٢٦.

(٣) القائل هو: عيسى الرعيني مؤلف الجامع.

(٤) الجامع للرعيني ٥/ ٨٤. رقم: ٤٩٥٧.

(٥) انظر: التاريخ الكبير ٧/ ٤٢١.

ابن الحرث بن الخَزْرَج بن عمرو بن مالِك بن الأوس:

قاله ابن إِسْحَاق وقال موسى بن عُقْبَة وأبو مَعْشَر وعبدالله بن محمَّد بن عِمَارَة: مَسْعُود بن عبد سَعِيد، وله نسبة في «الأوس»، شَهِد «بَدْراً» واستشهد بـ«خيبر» ﷺ.

قلت[1]: وذكر الطَّبراني وأبو نُعَيم وأبو موسى: مَسْعُود بن سَعْد بن قَيْس الزرقي، وأنّه الذي استشهد بـ«خيبر» ووهموا في ذلك؛ فإن مَسْعُود بن سعود ابن قَيْس لم يدرك «خَيْبَر» وإنما استشهد «يوم بئر معونة»؛ قاله الواقدي[2].

وعلّق المحقّق على الرموز بقوله: في هذا الصحابي بتر في الأصل.

ولو أنّه راجع الترجمة وتمعّن فيها، ثم قارنها بمنهج المؤلف في التعامل مع النُّقول المنتقاة من مصادرها، لأدرك أنّ رموز مصادر الترجمة هي: (ط بر نع مو)

ط للطبراني، وقد اعتمد المؤلف على كتابه المعجم الكبير.

بر لكثرة اعتماد المؤلف على ابن عبدالبر في الاستيعاب.

نع لأبي نعيم الأصبهاني، وقد نقل المؤلف من كتابه معرفة الصحابة.

مو لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصبهاني صاحب المستدرك أو الذيل على معرفة الصحابة لابن منده، وقد أشار إليه أثناء الترجمة. والله أعلم.

---

(١) القائل هو: عيسى الرعيني مؤلف الجامع.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٨٤. رقم: ٤٩٥٧.

• **المثال الخامس:**

(طل) المستورد بن منهال:

ذكره ابن ماكولا[(١)].

فوثّق الترجمة من الاستدراك على الاستيعاب للطُّلَيْطُلي (٣٦)، ثم علق على ابن ماكولا بقوله: لم أجده.

قلت: بالنسبة للاستدراك على الاستيعاب، فابن الأمين لم يترجم للمستورد، فلا أدري من أين جاء بالصفحة؟

وأما ابن ماكُولا علي بن هبة الله (ت٤٧٥هـ)، فحقًا لا يوجد اسم المستورد بن المنهال بكتابه: الإكمال في رفع الارتياب، عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.

لكن بعد البحث اتّضح لي بأنّ هناك تحريفًا، وهو:

طل تحرّفت عن طب. والمقصود: ابن جَرير الطَّبَري.

وابن ماكولا تحرّفت عن: ابن الكلبي.

والشاهد أنّ الاسم عزاه ابن جرير الطبري لابن الكلبي، كما في أُسَد الغابة لابن الأَثِير والإصابة لابن حَجَر[(٢)].

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٨٤. رقم. ٤٩٥٧.

(٢) نظر أسد الغابة ٤/ ٢٧٩. رقم: ٤٨٦٠. الإصابة ١٠/ ١٣٧. رقم: ٧٩٦٧.

القاعدة الثانية: التوثيق أنس التحقيق:

بمعنى: أنّ المحقّق لا غِنَى له عن التّوثيق، أي: الإحالة على المصادر المنقول عنها، وكشف مواضعها عبر إثبات الجزء والصفحة.

ولا يَتِمُّ ذلك إلا بمعرفة مصادر الفُنون، وربط المؤلفين بالمؤلفات، وإدراك المظان في بحر النُّقُول.

• المثال الأول:

مدرك بن زياد الفَزَارِي:

له ذِكْرٌ في «تاريخ دِمَشْق» وقبره بقرية راوية من أعمال دِمَشْق، ولم يذكره أحد ممَّن صنف في الصَّحَابَة إلا أَصْحَاب المعاجيم، فالله أعلم[1].

المحقّق لم يُعلّق بتاتا على هذه الترجمة. ولا أدري لِمَ؟

فالمؤلف كشف المصدر الأول، وهو تاريخ دمشق لا بن عساكر، والتوثيق منه سهل وهيّن. جاء فيه: (له صحبة وهو الذي قبره بين حَجِيرًا ورَاوِيَة.

أخبرنا أبوا الحسن الفقيهان، وأبو محمد ابن الأكفاني، وأبو الفرج شعيب ابن علي -إِذْنًا- قالوا: أنا أبو نصر بن طلاّب، أخبرنا أبو المُسدّد بن علي، نا أحمد بن عبد الكريم بن يعقوب، نا أبو عُمَيْر عدي بن أحمد بن عبد الباقي الأدمي، أنا أبو عَطِيّة عبدالرحيم بن مَخْرَمَة بن عبدالله بن بن عبدالله بن مُحْرِز ابن عبدالله بن مُحْرِز بن سعيد بن حيّان بن مُدْرِك بن زِياد الفَزَاري، ومدرك بن زياد صاحب رسول الله ﷺ، وقدم مع أبي عُبَيْدَة فتُوُفّي بدمشق بقَرْيَة يُقال

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٦٥. رقم: ٤٩٠٧.

لها: راوية. وكان أوّلَ مُسلمٍ دُفن بها.

قال ابن عساكر: لم أجد ذِكْرَ مُدْرِك من غير هذا الوجه)[١].

ويبقى كلام المُصَنِّف: (ولم يذكره أحد ممَّن صنف في الصَّحَابَة إلا أصْحَاب المعاجيم).

يحتاج إلى كشف، والمقصود: أنّ المصادر التي اعتمد عليها الرُّعَيْني مِمّن اختصّتْ بتراجم الصحابة لم تتضمن هذا الصحابي، وتفرّد به أصحاب المعاجيم[٢]، أي: معاجم البُلْدان.

ومن ذلك: تاريخ دمشق لابن عساكر، فهو مرتّب على حروف المعجم. ومعجم البلدان لياقوت الحموي، فقد ذكر مدرك بن زياد خلال تعريفه بكل من: حَجِيرا ورَاوِيَة[٣].

ومن خلال هذا النبش والتوثيق، أُنَبّه على اسم وقع فيه اضطراب، وهو: رَاوِيَة. وقع في أَسَد الغابة: زاوية بالزاي. وفي غيره: بالراء.

والصواب أنها بالراء. وأكّد ذلك ياقوت الحَمَوي بقوله: (راوِيَةُ: بكسر الواو، وياء مثناة من تحت مفتوحة، بلفظ: راوية الماء)[٤].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٥٧/ ١٨٣. رقم: ٧٢٨٨. وعنه: ابن الأثير في أسد الغابة ٤/ ٣٥٤. رقم: ٤٨٠٢. وابن حجر في الإصابة ١٠/ ٩١. رقم: ٧٨٨٩.

(٢) مُعْجَم، تُجمع على: معاجِم، ومعاجِيم. انظر: أغلاط اللغويين الأقدمين للأب أنستاس مار الكرملي ١١٩.

(٣) معجم البلدان (حجيرا) ٢/ ٢٢٦. (راوية) ٣/ ٢٠.

(٤) معجم البلدان (راوية) ٣/ ٢٠.

• **المثال الثاني:**

(فت) مدلج الأنصَاريّ:

وجهه النَّبِيّ ﷺ وهو صبي إلى عمر بن الخطاب يدعوه له، ودخل عليه وهو نائم في القائلة بغير إذن، فاستيقظ عمر مسرعًا فزعًا، فانكشف بعض جسده، فنظر إليه الغلام فحزن لذلك عمر، وقال: وددت لو أن الله بفضله نهى عن الدخول علينا في هذه الساعات إلا بإذننا، ثم انطلق إلى رسول الله ﷺ فوجد هذه الآيات قد أنزلت: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ الآيات[1] فخرّ لله ساجدا. ذكره الماوردي[2].

ثمّ علّق المحقّق على الماوردي بقوله: كذا.

أي: أنّه لم يفهم مراد المصنف بذكره الماوردي، فاحتمل أن يكون هناك تصحيف، فقال: كذا. كي يبعد التُّهمة عنه.

والصواب خلاف ذلك، وهو أنّ المؤلف أو ابن فتحون اعتمد في إيراد سبب نزول الآية من سورة النور على تفسير الماوردي المسمّى: النكت والعيون[3]. وإليه المَرَدّ عند الإطلاق. والله أعلم.

• **المثال الثالث:**

قال الرُّعَيْني عند ترجمة: مرداس بن أُدَيَّة: (كان ابن عشر سنين إذ توجه

---

(١) سورة النور: ٥٦. والمحقّق أثبتها: ٥٨. ولعله يعتمد رواية حفص عن عاصم. إذ لم يبين في ختام الكتاب ذلك لأنّه لم يثبت لائحة مصادره ومراجعه.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٦٧. رقم: ٤٩١٣. (٣) تفسير الماوردي ٤/ ١٢٠.

خَالِد بن الوَلِيد إلى البعوضة «زمن أبي بَكْر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» فلم يسمع بها آذانا، إذ كان مؤذنهم أبو الحلال غالب فقتل وسبى، وقتل مالِك بن نويرة وفر مرداس هذا، فلامه أبو بَكْر ورده كما رد السبي والمال ذكره خَلِيفَة بن خياط، وقال الأمير: أبو بلال الخارجي اسمه مرداس بن أدية، والله أعلم)[1].

وثّق المحقق النقل من طبقات خليفة بن خياط، وأثبت بالهامش: ١٧.

وعند الرجوع إلى الطبقات لم أجدِ النَّقْل.

وبعد البحث وجدته بتاريخ خليفة بن خياط العُصْفُري، المُلَقّب بـ: شَبَاب (ت٢٤٠هـ)[2].

والطبقات غير التاريخ، فليُعْلم.

• **المثال الرابع:**

(فت طل) مروان بن الجذع بن زَيْد بن حَرَام بن كَعْب بن غَنْم الأنصَاريّ:

أسلم وهو شيخ كبير، وأسلم ابنه مرداس بن مروان وشَهِد «الحديبية» وكان أمين رسول الله ﷺ على سُهْمَانِ خَيْبَر؛ قاله العدوي وابن الكَلْبي[3].

لم يُوثّق المحقق ما أشار إليه الرّعيني:

أشار إلى العدوي، والمقصود: كتابه نسب الأنصار، مفقود. وقد نقل عنه كثيرا ابن حجر في الإصابة. أما مؤلفه فلم أقف له على ترجمة.

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٧١. رقم: ٤٩٢٦.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط ص ١٠٥.

(٣) الجامع للرعيني ٥/ ٧٦. رقم: ٤٩٣٦.

ابن الكلبي، هو هشام بن محمّد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، والمقصود كتابه: نسب مَعَدٍّ واليَمَنِ الكبير مطبوع، وفيه النَّقْلُ كاملا[١].

• **المثال الخامس:**

(مو) مَسْعُود:

أخو عبد يا ليل، ذكر في ترجمة أخيه، نزل فيهم: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٢] لم يزد على هذا، وليس له في ترجمة أخيه ذكر[٣].

أولا: لم يُوثّق الترجمة: وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة تحت اسم: مسعود بن عمرو بن عُمَيْر الثَّقَفي[٤].

ثانيا: لم يوثّق سبب النزول: وقد رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة خلال ترجمة: حبيب بن عمرو بن عُمَيْر بن عَوْف الثَّقَفي، فقال: أخو مسعود وربيعة وعبد يا ليل، فيهم نزلت: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ حدثنا إبراهيم ابن أحمد، ثنا أحمد بن فرج المقرئ، ثنا أبو عُمَر الدُّوري، ثنا محمد بن مروان، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ نزلت في نفر من ثَقِيف، منهم: مسعود وربيعة وحبيب وعبد ياليل، وهم بنو عمرو بن عُمَيْر بن عوف الثَّقَفي، وفي بني المُغِيرة من قُرَيْش[٥].

(١) انظر: كتاب نسب معد واليمن الكبير ٤٢٥-٤٢٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٨. والمحقّق أثبتها: ٢٧٩. (٣) الجامع للرعيني ٥/ ٩٤. رقم: ٤٩٨٢.

(٤) الإصابة ١٠/ ١٥٣. رقم: ٧٩٩٣.

(٥) معرفة الصحابة ٢/ ٨٣١. رقم: ٦٩٧.

وذكره السيوطي في الدر المنثور، وقال: بسند واهٍ[١].

القاعدة الثالثة: لا عذر في تحريف أحال معنى وأربك السِّياق:

وتعني: أنّ المحقق ينبغي أن يكون ذكيا فطنا، عالما بأفانين الكلام، متقنا لعلوم الآلة، كالنحو، والبلاغة.. كَيْلا يُحرّف أو يُصحّف الكلمات والألفاظ، ويجعل سياقها الجامع قَلِقًا غير مفهوم.

• المثال الأول:

(فت) مرداس بن أدية التميمي:

كان ابن عشر سنين إذ توجه خَالِد بن الوَلِيد إلى البعوضة «زمن أبي بَكْر ﷺ» فلم يسمع بها آذانا، إذ كان مؤذنهم أبو الحلال غالب فقتل وسبى، وقتل مالِك بن نويرة وفر مرداس هذا، فلامه أبو بَكْر ورده كما رد السبي والمال ذكره خَلِيفَة بن خياط، وقال الأمير: أبو بلال الخارجي اسمه مرداس ابن أدية، والله أعلم[٢].

هذا النّصّ به تحريف، ولحن، يتّضح ممّا تحته خط، والصواب فيه:

- فلم يسمع بها أَذَانًا، وليس: آذانا. لأنّ الأذان هو نداء الصلاة. والآذان بالمدّ جمع أُذن، وهي عضو السّماع، وأحد الحواس الخمس.

- إذ كان مؤذنهم أبو الحلال غائبا. لا غالب باللام. لأنّ سياق الكلام يفيد الغَيْبَة، وليس: الغَلَبَة. وهو منصوب باعتباره خبر كان.

---

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٣/ ٣٧٤.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٧١. رقم: ٤٩٢٦.

وهو كذلك في المخطوط انظر الصورة:



• **المثال الثاني:**

(بغ ند نع خ) مرداس بن عُرْوَة:

له صُحْبَة. روى عنه زياد بن علاقة.

أبو نُعيم: نا فاروق الخطابي نا أبو موسى الكشي نا مسدد نا محمَّد بن جابر ح ونا أحمد جَعْفَر بن مسلم أنا أحمد بن علي الأبار نا جَعْفَر بن حميد نا الوَلِيد بن أبي ثور قالا: عن زياد بن علاقة عن مرداس بن عروة أن رجلاً رمى رجلاً بحجر، فأتى به النَّبيّ ﷺ فأقاد منه. لفظ مسدد. رواه الثوري عن زياد عن رجل ولم يسمه[1].

قلت: ما تحته خَطٌّ فيه نقص أحال المعنى.

النقص يتمثّل في: سقوط (الواو) بين: (مسدد) و(رواه).

فالعبارة التي أثبتها المحقق تفيد أنّ: الثوري روى لفظ مسدد عن زياد ...

والصواب: أنّ أبا نعيم لما أسند الرواية ختمها بقوله: لفظ مُسَدّد. أي: أن هذه الرواية من لفظ مُسدّد. إشارة إلى أنّ هناك روايةً أخرى ليست من لفظه:

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٧٢. رقم: ٤٩٢٧.

رواها الثوري..

ولكي تفهم فهما صحيحا ينبغي إثبات الواو. هكذا:

(... لفظ مسّدد. ورواه الثَّوْرِي عن زياد عن رجل، ولم يُسَمّه).

والنّصّ كذلك عند أبي نعيم في معرفة الصحابة[١]. والمحقق لم يستفد منه رغم رجوعه إليه والتوثيق منه.

• **المثال الثالث:**

جاء في الجامع خلال ترجمة مرداس بن عمرو الفَدَكِي: (قلت: عجب لأبي عمر رَحِمَهُ اللَّهُ كيف قال: لم يختلفوا أن المقتول اسمه مرداس ثم قال في ترجمة مُحَلِّم بن جَثّامة أن المقتول عَامِر بن الأضبط وأنّ محلما قتله بعدم حياه عامر بتحية الإسلام، فلما أتوا رسول الله ﷺ بسلبه وأخبروه أنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾[٢] الآية)[٣].

فالمحقّق رفع المصدر (عجب)، والصواب: أن يكون منصوبا لأنّه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: عجبت عجباً[٤]. هكذا سُمِعَ عن العرب، ومثاله الحديث النبوي الشريف: (عَجَبًا لأمر المسلم، إنّ أمره كُلُّه له خير..)[٥].

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم ٥/ ٢٥٦٧.

(٢) سورة النساء: ٩٣. والمحقّق أثبتها: ٩٤.

(٣) الجامع للرعيني ٥/ ٧٣. رقم: ٤٩٢٧.

(٤) انظر النحو الوافي ٢/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٥) رواه مسلم في الصحيح-كتاب الزهد والرقائق-باب المؤمن أمره كله خير. رقم: ٢٩٩٩. ص ١٢٠٠

وهو على الصواب في المخطوط:



• **المثال الرابع:**

(مو) مرداس بن مالِك الغنوي:

أورده ابن شاهين بسنده عن عبد الله يزيدة بن العلاء عن مرداس بن مالِك الغنوي أنه قدم على رسول الله ﷺ فمسح وجهه، ودعا له بخير، وكتب له كتابًا، وَوَلاَّه صدقة قومه(١).

فعلق على ما تحته خط بقوله: كذا في الأصل وفي الإصابة: عن حمزة بن عبدالله بن يزيد الغنوي عن أبيه عن مرداس.

والأولى: أنْ يُثْبت الصّواب في المتن، ويُشير في الهامش إلى التّصحيف الواقع بالنُّسخة. خصوصا وأنّ نسخة الرعيني نسخة منقولة عن مُسَوَّدَة المُصَنِّف. وناسخها ليس من أهل الفنّ. وفي هذه الحال، ما جرى به عمل المحققين: التصحيح في المتن مع الإشارة بالهامش.

وبذلك يكون الصواب: أورده ابن شاهين بسنده عن عبد الله بن يزيد بن العلاء.

ويُثبت بالهامش: بالأصل: عبدالله مزيدة بن العلاء.

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٧٤. رقم: ٤٩٣١.

القاعدة الرابعة: الضبط حلية القلم وعصمة من الوهم:

القَصْدُ: ضبط المُشْكِلِ من الأسماء، والمُصَغَّر من الكلمات، والمُشَدَّد من الحروف، والمَبْنِي للمجهول من الأفعال، صيانة للقارئ من الزلل، وإعانة له على النُّطْق بالصواب. وهذا هو الهدف الأسمى من تحقيق النصوص.

بالنسبة للأسماء، ينبغي الإكثار من مراجعة كتب التراجم، ومشتبه النِّسبة، والمؤتلف والمختلف، والأنساب. كي يتمكّن من ضبطها ضبطًا جيدًا.

والحروف والكلمات والأفعال، فالمعيار زاده المعرفي من علم اللغة، مع الرجوع إلى مصادرها عند الاستشكال.

• **المثال الأول:**

(طل) مخيس بن حكيم العذري: من فوائد أبي طاهر الذهلي[1].

الصواب:

(طل) مِخْيَس بن حَكِيم العُذْرِي: من «فوائد أبي طاهر الذُّهْلِي».

• **المثال الثاني:**

(بغ بر ند نع) مرارة بن ربيعة:

ويقال: ابن ربيع العمري الأنصاريّ، من بني عمرو بن عوف، شهد بدرا، وهو أحد الثلاثة الذي تخلفوا عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وتاب الله عليهم، ونزل القرآن في شأنهم[2].

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٦٢. رقم: ٤٩٠٤.
(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٦٥. رقم: ٤٩١٤.

الصواب: (بغ بر ند نع) مُرَارَة بن رَبِيعَة:

ويُقال: ابن رَبِيع العَمْرِي الأَنْصَارِيّ، من «بني عَمْرو بن عَوْف»، شَهِد «بَدْراً»، وهو أحد الثلاثة الذي تَخَلَّفوا عن رسول الله ﷺ في «غزوة تَبُوك»، وتاب الله عليهم، ونزل القرآن في شأنهم.

• **المثال الثالث:**

(بغ ند نع) مرثد بن ظبيان السدوسي:

هاجر النبي ﷺ وشهد معه حنينا وكتب معه كتابا إلى بعض بني بكر بن وائل[1].

الصواب:

(بغ ند نع) مَرْثَد بن ظَبْيَان السَّدُوسِي:

هاجر النَّبِيّ ﷺ وشهد معه «حُنَيْناً»، وكتب معه كتاباً إلى بعض «بني بَكْر ابن وائل»[2].

• **المثال الرابع:**

(ط بغ بر ند نع) مرثد بن أبي مرثد الغنوي:

واسم أبي مرثد: كناز بن حصن، ويقال: ابن حصين، تقدم نسبه في ترجمة كناز، شهد مرثد وأبوه بدرا، وكانا حليفين لحمزة بن عبد المطلب، وشهد مرثد أيضا أحدا واستشهد يوم الرجيع، وكان أمره رسول الله ﷺ على السرية التي

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٦٨. رقم: ٤٩٢١.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٦٨. رقم: ٤٩٢١.

وجهها معه، وذلك في صفر على رأس ستة وثلاثين شهرا من مهاجر رسول الله ﷺ وذكر حديث قتلهم رضي الله عنهم[١].

الصواب:

(ط بغ بر ند نع) مَرْثَد بن أبي مَرْثَد الغَنَوِي:

واسم أبي مَرْثَد: كَنَاز بن حِصْن، ويُقال: ابن حُصَيْن، تقدّم نسبه في ترجمة كَنَّاز، شَهِد مرثد وأبوه «بَدْراً»، وكانا حليفين لحمزة بن عبد المُطَّلِب، وشهد مَرْثَد أيضا «أُحُداً» واسْتُشْهِدَ «يوم الرَّجِيع»، وكان أَمَّرَهُ رسول الله ﷺ على السَّرِيَّة التي وَجَّهَهَا معه، وذلك في صَفَر على رأس ستة وثلاثين شهرا من مُهَاجَر رسول الله ﷺ. وذَكَرَ حديث قَتْلِهِم رضي الله عنهم.

- **المثال الخامس:**

(طل فت) مرداس بن مالك بن واقد بن رياح يربوع بن ثعلبة بن سعد بن عوف بن كعب بن جلان بن غنم بن يحيى بن احد بن سعد بن قيس غيلان:

وفد على النبي ﷺ، وأهدى له فرسا وصحبه. قاله الطبري[٢].

الصواب:

(طل فت) مِرْدَاس بن مُوَيْلِك بن واقد بن رِيَاح يَرْبُوع بن ثَعْلَبَة بن سَعْد بن عَوْف بن كعب بن جُلّان بن غَنْم بن يحيى بن أَحْمَد بن سَعْد بن قَيْس غَيْلان:

قال: وفد على النَّبِيّ ﷺ، وأهدى له فرساً وصحبه. قاله الطبري.

---

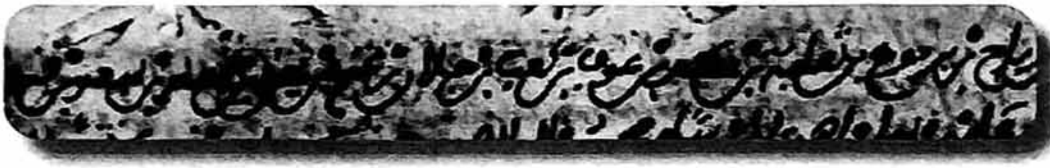
(١) الجامع للرعيني ٥/ ٧٠. رقم: ٤٩٢٤.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٧٥. رقم: ٤٩٣٣.

بالإضافة إلى الضبط فقد أخطأ المُحَقِّقُ رَسْمَ اسمين، هما: ما تحته خط.

والحقّ أنهما في المخطوط على الصواب، وإليك الصورة:





• **المثال السادس:**

(فت) مسافع الديلي:

روى عن النَّبيّ ﷺ: «**لولا رجال خشع...**» الحديث.

روى عنه ابن ابنه مالِك بن عبيدة بن مسافع..[1].

الصواب:

(فت) **مُسَافِع الدِّيْلي**:

روى عن النَّبيّ ﷺ: «**لولا رجال خُشَّع...**» الحديث.

روى عنه ابن ابنه مالِك بن عَبيدَة بن مسافع...

عَبيدة... بفتح العين، هكذا ضبطه ابن حجر في الإصابة، نقلا عن: الخطيب وابن ماكولا[2].

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٨٠. رقم: ٤٩٥٠.

(٢) انظر الإصابة ١٠/ ١٣٣.

• **المثال السابع:**

(فت) مسعود بن حارثة الشيباني:

أخو المثنى بن حارثة، كان مع أخيه بالعراق أيّام ولايته لأبي بَكْر الصديق، ومشاهده بها مذكورة، وكان أخي يستخلفه مكانه، وارتث يوم البويب، فتضعضع جميع من شَهِد معه، فقال لهم -وهو دنف-: يا معشر بكر بن وائل: ارفعوا رايتكم رفعكم الله لا يهولنكم مصرعي. ذكره سيف والطبري[1].

علّق على (لا يهولنكم): كذا عند الطبري.

الظاهر أنّه لم يعرف كيف تُضبط، ومِنْ ثَمَّ لم يفهم معناها. وهو فعل مضارع من الهَوْل: هَالَ يَهُول. أي: لا يُفْزِعَنَّكُمْ.

والنّصّ بعد الضبط يكون هكذا:

(فت) مَسْعُود بن حارثة الشَّيْباني:

أخو المُثَنّى بن حارثة، كان مع أخيه بالعراق أيّام ولايته لأبي بَكْر الصديق، ومشاهده بها مذكورة، وكان أخي يستخلفه مكانه، وارْتُثَّ «يوم البُوَيْب»، فتَضَعْضَعَ جميع من شَهِد معه، فقال لهم -وهو دَنِفٌ-: يا مَعْشَر بَكْر بن وائل، ارفعوا رايتكم رفعكم الله لا يَهُولَنَّكُمْ مصرعي. ذكره سيف والطبري.

• **المثال الثامن:**

(بر ند نع) مسعود بن سنان بن الأسود السلمي:

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٨٤. رقم: ٤٩٥٦.

ويقال: الأسلمي، حليف لبني سلمة من الأنصار شهد أحدا، واستشهد يوم اليمامة(١).

الصواب:

(بر ند نع) مَسْعُود بن سِنَان بن الأَسْوَد السَّلَمي:

ويقال: الأَسْلَميّ، حليف لبني سَلِمَة من «الأَنْصَار» شَهِد «أُحُداً» واسْتُشْهِدَ يوم اليَمَامَة.

قلت: فالسَّلَمي، تضبط بفتح السين المهملة، واللّام، نسبة إلى بني سَلِمَة حيّ من الأنصار(٢).

وليس السُّلَمي بضمّ السين، لأنّها نسبة إلى سُلَيْم، مُصَغَّرا، قبيلة من العرب(٣).

• **المثال التاسع:**

(فت) مسروق بن ذي الحارث الأرحبي الهمداني:

وفد عن همدان على أبي بَكْر الصديق رضي الله عنه؛ إذ بلغهم موت النبي ﷺ وردة من ارتد، وكان خطيبا فيهم، يقال له: القوال ابن القوال، فقال: صحب النبي عليه السلام؛ قاله ابن الكلبي والطَّبَرِي.

ونسبه الطبري: المنهال بن قنفد بن عصمة بن هصيص بن حي بن وائل بن جشم بن مالك بن كعب بن القيض وهو النعمان حضنه(٤).

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٨٩. رقم: ٤٩٦٨. (٢) انظر الإكمال لابن ماكولا ٣/ ٢٨٠.

(٣) انظر الإكمال لابن ماكولا ٣/ ٢٧٨.

(٤) الجامع للرعيني ٥/ ٩٧. رقم: ٤٩٨٩.

علّق على ما تحته خط بقوله: كذا في الأصل.

والنّصّ خِلْوٌ من الضّبط، علاوةً على التّحريف والتّصحيف الذي لَحِق النَّسَب، والصواب:

(فت) مَسْرُوق بن ذي الحارث الأَرْحَبي الهَمْدَاني:

وَفَدَ عن «هَمْدَان» على أبي بَكْر الصديق رضي الله عنه؛ إذ بلغهم موتُ النَّبيّ ﷺ وردَّةُ من ارْتَدّ، وكان خطيباً فيهم، يُقالُ له: القَوَّال ابن القَوَّال، فقال: صَحِبَ النَّبيّ عليه السلام؛ قاله ابن الكَلْبي والطَّبَرِي.

ونسبه الطَّبَرِي: المِنْهَال بن قُنْفُذ بن عَصَبَة بن هُصَيْص بن حُن بن وائل بن جُشَم بن مالِك بن كَعْب بن القَيْن، وهو النُّعمان حَضَنَه.

قلت: وإليك بيان الأسماء التي وقع فيها التصحيف والتحريف:

عَصَبَة بفتح العين والصاد والباء المعجمة الموحدة، كذا ضبطها ابن ماكولا في الإكمال[1].

وحُن بضم الحاء ونون آخره. كذا ضبطها بالحروف ابن ماكولا في الإكمال[2].

والقَيْن بنونٍ آخره، لا الضاد. والنسبة إليه: القَيْنِي[3].

ومعنى كلامه: القَيْنُ وهو النُّعْمان حَضَنَهُ. يُفَسّره كلام ابن الكلبي، قال: (فولدَ جسرُ بن شيع اللاَّت: النُّعمانَ، حضنهُ عبدٌ يُقالُ لهُ: القَيْنُ، فغلبَ عليهِ)[4].

(١) الإكمال ٦/ ٢١١-٢١٢. الأنساب للسمعاني ٤/ ٢٠١. (٢) الإكمال ٢/ ٩٤-٩٥.

(٣) انظر: الأنساب للسمعاني ٤/ ٢٠١. واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٣/ ٧١.

(٤) نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي ٢/ ٦٤٧.

القاعدة الخامسة: التنقير أساس التحرير:

التنقير من نقرت الشيء: ثقبته بالمنقار، من أجل كشف المخفي والمستور، ومنه النَّقْرُ في الرَّحَى والحجر والأرض(١).

وهنا مجازا، يُراد به مراجعة الكلام، والتفتيش فيه، حتّى يتّضح الصواب، وينكشف اللَّبْس. وهذا لا يتم إلا بالاستماتة في البحث، وتقليب المصادر، مع التريث، والتبصر في إدراك معاني الألفاظ.

• المثال الأول:

(بر فت) مُدْرِك بن عِمَارَة:

أتى النَّبيّ ﷺ ليبايعه، فقبض يده عنه، لخَلُوقٍ رآه فيها، فلمّا غسله بايعه.

في حديثه اضطراب، وفي صُحْبَته نَظَر؛ فإنْ كان مدرك بن عِمَارَة بن عُقْبَة ابن أبي مُعَيْط، فلا تصحّ له صُحْبَةٌ ولا لِقَاءٌ ولا رُؤْيَةٌ، وحديثُه هذا لا أصل له، أخرجه (فت) واهما فيه. خرّجه ابن قانع(٢).

قلت: في الأصل المخطوط (رُؤية) بواو مهموزة. وتابعه المحقق(٣).

فلو طالع سياق الكلام، وتمعّن فيه، لأدرك التكرار الواقع فيه. لأنّ اللقاء يتضمّن الرؤية. فلا داعي لتأكيدها. والصواب: ولا رواية بواو غير مهموزة وألف مدّ. أي أنّه ينفي صحّة الرواية المعتمد عليها في إثبات الصحبة. وهي أولى من نفي الرؤية.

---

(١) انظر: لسان العرب (مادة: نقر). (٢) الجامع للرعيني ٥/ ٦٥-٦٦. رقم: ٤٩٠٨.

(٣) وكذلك محققو الإصابة ١٠/ ٥٣٢.

ولا يُقال: ويلزم التكرار أيضا في اللقاء؛ لأنه مُتَضَمَّنٌ في الصُّحبة.

فأقول: لا تكرار؛ لأنّ من جمعوا أسماء الصحابة أوردوا ضمنهم من عاصروا النبي ﷺ كالمُخَضْرَمِين والصِّغَار الذين لم يلقوه. فيكون بذلك نفي المعاصرة. والله أعلم.

• المثال الثاني:

(فت) مدرك بن عَوْف بن هِلاَل بن الحَارِث بن عبد العزى بن جشم بن نقر ابن عمرو بن لؤي بن رهم بن مُعَاوِيَة بن أَسْلَم بن أَحْمَس بن الغوث بن أنمار:

وفد على النَّبيّ ﷺ وأسلم؛ قاله <u>الطبراني</u>[1].

قلت: كذا رسم المحقق ما تحته خَطٌّ. دون توثيق.

والصواب المثبت في المخطوط: الطّبري.



والترجمة أوردها ابن سعد في الطبقات، هكذا:

(مُدْرِك بن عَوْف بن الحارث بن هلال بن عبد العُزّى بن جُشَم بن نُقْر بن عمرو بن لُؤَي بن رُهْم بن معاوية بن أسلم بن أَحْمَس بن الغَوْث بن أَنْمار، وفد إلى النبي ﷺ وأسلم)[2].

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٦٦. رقم: ٤٩١٠.

(٢) الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص٨٣٤. رقم: ٢٩٧.

• **المثال الثالث:**

مدلج بن المِقْدام:

روى أن النَّبيّ ﷺ كان إذا حرس معه النفر ليلة في الغزو، وقال لهم إذا أصبح: قد أوجبتم. وروى أيضا أن رجلا نذر ألا يجلس ولا يأوي في ظل ولا يتكلم في ذلك للنَّبيّ ﷺ فأمره أن يجلس، الحديث، خرجه أبو زُرْعَة الرَّازِيّ الحافظ في «مسند الشَّامِيِّين من الصَّحَابَة». وترجم ابن قانع باسمه دون أن ينسبه، وخرج له الحديث الأوَّل[1].

قلت: المحقق وَثَّقَ الحديث الأول من معجم الصحابة لابن قانع. وأما الحديث الثاني فرسمه كما هو في المخطوط رغم ما في عبارته من قَلَقٍ.

خاصة في: (ولا يأوي في ظل ولا يتكلم في ذلك للنَّبيّ ﷺ).

ولو نَقَّبَ في المصادر لَوَجَدَ الحديث مخرّجا عند أبي نُعَيْم الأصبهاني في معرفة الصحابة، تحت ترجمة مُدْلِج بن عمرو، قال بعد إيراد السَّنَد: وقال مدلج: إنّ رجلا نذر ألا يجلس ولا يتكلم ولا يأوي في ظِلٍّ فَحُدِّث به رسول الله ﷺ فأقسم عليه فتكلم، وقال: إنّما ذلك الشيطان أراد أن يختم على قلبك، فلعمري أسرعتم التبدع وأنا فيكم[2].

• **المثال الرابع:**

مرّة: مذكور في حديث: من يحلب عنده الشاة[3].

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ٦٧. رقم: ٤٩١٢.

(٢) معرفة الصحابة ١/ ٢٦٢٦-٢٦٢٧. رقم: ٦٣١٦.

(٣) الجامع للرعيني ٥/ ٨٠. رقم: ٤٩٤٩.

لم يُوثّق الترجمة، والسبب عدم الاهتداء إلى تخريج الحديث.

وقد رواه ابن قانع في معجم الصحابة والطبراني في المعجم الكبير وأبو نعيم في معرفة الصحابة عند ترجمة يعيش الغفاري، من طريق ابن لهيعة، حدثني الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن يعيش الغفاري قال: دعا رسول الله ﷺ بناقة يوما، فقال: من يحلبها؟ فقال رجل: أنا. قال: ما اسمك؟ قال: مُرّة. قال: اقعد. ثُمّ قام آخر، فقال: ما اسمك؟ قال: جَمْرة. قال: اقعد. ثُمّ قام يَعِيش، فقال: ما اسمك؟ قال: يعيش. قال: احلبها[1].

• **المثال الخامس:**

(فت) مطر بن عَامِر الشيباني:

استعمله خالد بن الوليد على الدعائم حين توجه إلى العراق توخى باستعماله كمالة الصحابة، والدعائم هم: ذهل بن ثعلبة وشيبان بن ثعلبة وعتبة بن ربيعة وغيرهم. ذكره سيف[2].

وهذه الترجمة بها تحريف وتصحيف، والمحقّق لم يوثّقها. ولو نقّب عنها لظفر بها.

والنص بتمامه ذكره أبو الربيع سليمان بن موسى الكَلاعي (ت ٦٣٤هـ) نقلا عن سَيْفِ التَّمِيمِي بشأن مَسِير خالد بن الوليد ﷺ من اليمامة إلى العراق،

---

(١) معجم الصحابة ٣/ ٢٣٩. رقم: ١٢٢٣. المعجم الكبير ٢٢/ ٢٧٧. رقم: ٧١٠. معرفة الصحابة ٥/ ٢٨٢٠. رقم: ٦٦٧٧. وانظر ترجمة يعيش بن طخفة. عند ابن حجر في: الإصابة ١٠/ ١٢٤.

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ١١٢. رقم: ٥٠٢٨.

فقال: (وجدّد خالد التّعبئة، فعبّأ النّاس تعبئةً مستأنفة غير التي دخل بها اليمامة، ونصب لجنده أعلاما غير الذين كانوا أعلامهم، وذلك أنّ أعلامهم الذين دخل بهم اليمامة قفلوا. فوضع رجالا مكانهم، وتوخّى الصّحابة، ثمّ توخّى منهم الكُمَاة، فاستعمل على مُضر: القَعْقَاعَ بن عمرو. وعلى رَبِيعة: فُرات بن حيّان. وعلى قُضَاعة وَضَمّ إليهم أهل اليمن: جرير بن عبدالله الحميَري أخا الأقرع ابن عبدالله رسول رسول الله ﷺ إلى اليمن. وجعل على القبائل دون ذلك -على نصف خندق- فارس أطلال: بُكَيْر بن عبدالله[1] اللّيْثي. وعلى النصف الآخر: مَعْقِل بن مُقَرّن المُزَني، وعلى قيس عَيْلان وعلى غَطَفان ومن يُلاقيهم إلى سعد بن قيس: سعد بن عمارة التَّغْلبي، وعلى هَوَازِن ومن يلاقيهم إلى خَصَفَة: أبا حَنَش بن ذي اللِّحْية العامري، وضمّ جَدِيلة إليهم، وهم: عمرو بن قيس بن عيلان. وعلى اللَّهَازِم من بكر بن وائل: عُتَيْبَة بن النَّهّاس، واللّهازم: عِجْل، وتَيْم اللّات، وقيس بن ثعلبة، وعَنَزَة. وعلى الدعائم، وهم: شَيْبَان بن ثَعْلَبَة، وذُهْل بن ثَعْلبة، وضَبِيعَة بن رَبِيعَة ويَشْكُر بن ربيعة، يَشْكُر بن بَكْر بن مَطَر بن عَامر الشَّيْباني. وعلى قُضَاعة: الحارث بن مُرَّة الجُهَني. وعلى اليَمَن: مالك بن مُرَّة الرُّهَاوِي، وابن زَيْد الخَيْل بن مُهَلْهَل. وهؤلاء تحت أيدي أولئك الثلاثة)[2].

---

(١) كذا بالاكتفا. والصواب: بكير بن شداد وهو الشداخ. ويُعْرف بـ: فارس أطلال، وأطلال اسم فرسه. وفي ذلك قال الشّمّاخ:

وغُيِّبْتَ عَنْ خَيْلٍ بِمَوْقَانَ أسْلَمَتْ ... بُكَيْرَ بَنِي الشَّدَّاخِ فَارِسُ أطْلَالِ

انظر الإصابة ١/ ٦٠١-٦٠٢

(٢) الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء للكلاعي ٢/ ٢/ ٧٣.

ويُلاحظ هنا أمران:

الأول: التحريف في كلمتين، هما:

الكُماة جمع كَميّ[١]، تحوّلتْ بالمخطوط إلى: كَمالة. التي لا تفيد معنى.

عتبة بن ربيعة، والصواب فيها: ضَبِيعَة بن ربيعة.

الثاني: هو أن اسم الصحابي وقع فيه سقط، فاسمه الكامل: يَشْكُر بن بَكْر ابن مَطَر بن عَامر الشَّيْباني. لا مطر بن عامر الشيباني.

✍ القاعدة السادسة: القصد قبل النقد:

أي: ألَّا يُسارع المحقّق إلى النقد إلاّ بعد تحديد مكمن الخطأ، ووجه الصواب فيه؛ وسبر الشواهد الهادية، كي يكون التصحيح وَفْقَ الجادة.

• المثال الأول:

(طل) مخيس بن حكيم العذري: من «فوائد أبي طاهر الذهلي»[٢].

علّق المحقق بعد التوثيق من كتاب الاستدراك على الاستيعاب لابن الأمين الطّلَيْطُلي: (استدركه الطّليطلي على الاستيعاب وقد ذكره. وفات المصنِّف التنبيه على ذلك).

قلت: كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» المطبوع ليس فيه فقط التراجم التي جمعها أبو عمر يوسف ابن عبدالبر النَّمَري(ت٤٦٣هـ)، بل ألحقت

---

(١) الكَمِيُّ: الشجاع المُتَكَمِّي في سِلاحه؛ لأنه كَمَى نفسه، أي: سترها بالدِّرع والبَيْضة. لسان العرب (مادة: كمى).

(٢) الجامع للرعيني ٥/ ٦٤. رقم: ٤٩٠٤.

به استدراكات من جاء بعده. عملا بوصيته لتلميذه أبي علي الغسّاني، قال أبو القاسم السُّهيلي في الروض الأُنُف: (رُفَيْدَةُ: وَذَكَرَ رُفَيْدَةَ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ أَسْلَمَ الّذِي كَانَ سَعْدٌ يُمَرّضُ فِي خَيْمَتِهَا لَمْ يَذْكُرْهَا أَبُو عُمَرَ، وَزَادَهَا أَبُو عَلِيّ الْغَسّانِيّ فِي كِتَابِ أَبِي عُمَرَ، حَدّثَنِي بِتِلْكَ الزّوَائِدِ أَبُو بَكْرِ بْنُ طَاهِرٍ عَنْهُ، وَحَدّثَنِي عَنْهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنّهُ قَالَ لِأَبِي عَلِيّ: أَمَانَةُ اللهِ فِي عُنُقِك، مَتَى عَثَرْت عَلَى اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الصّحَابَةِ، لَمْ أَذْكُرْهُ إلّا أَلْحَقْته فِي كِتَابِي الّذِي فِي الصّحَابَةِ)(١).

• **المثال الثاني:**

(مو) المستورد بن جبلان العبدي:

له ذِكْرٌ في حديث أبي أُمَامَة في ذكر المهدي وصفته في ترجمة أبي أُمَامَة للطبراني.

الطَّبراني: نا علي بن سَعِيد الرَّازِيّ نا علي بن الحُسَين الموصلي نا عنبسة ابن أبي صغيرة نا الأوزاعي عن سليمان بن حبيب قال: سمعت أبا أُمَامَة يقول: قال رسول الله ﷺ: **سَيَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الرُّومِ أَرْبَعٌ هُوَ يَوْمُ الرَّابِعَة عَلَى يَدِ رَجُلٍ مِنَ الهِرَقْلِ يَدُومُ سَبْعَ سِنِينٍ**، فقال له رجل من «عبد القيس» يُقال له المستورد بن جُبلان: يا رسول الله مَن إمام الناس يومئذ؟ قال: **مِنْ وَلَدِي، ابنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، كَأن وَجْهه كَوْكَبٌ دُرِيٌّ، فِي خَدِّهِ الأَيْمَنِ خَالٌ أَسْوَدُ عَلَيْهِ** عباءتان قطوانيتان، **كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَمْلِكُ عِشْرِينَ سَنَةً يَسْتَخْرِجَ الكُنُوزَ وَيَفْتَحُ مَدَائِنَ الشِّرْكِ**(٢).

---

(١) الروض الأنف ٦/ ٣٣٤. (٢) الجامع للرعيني ٥/ ٩٥. رقم: ٤٩٨٣.

علّق المحقّق على الحديث بعد تخريجه من المعجم الكبير للطبراني: (قال الذّهبي في ترجمة عَنْبَسَة بن أبي صغيرة: أتى عن الأوزاعي بخبر باطل. قال ابن حجر في اللسان: وما أدري لِمَ حكم على الحديث بالبطلان، ولم يحك تضعيف عنبسة عن غيره. انتهى. قلت: إن لم يكن ضعيفا فهو مجهول، وكذا الراوي عنه لم أعرفه، وشيخ الطبراني متكلّم فيه).

كلامه هذا عليه مَلاحظ:

الأول: الحافظ ابن حجر استنكر حكم الذهبي بالبطلان على الحديث بسبب عنبسة، والمعلق رغم بيانه حال الرواة لم يُناصر الذهبي في حكمه، وإنّما أثبت ضعف الحديث فقط. فلذلك كان عليه أن يقول: فالحديث ضعيف لأجل كذا وكذا.

الثاني: قوله مجهول. تَهَجُّمٌ، فالأولى أن يقول: الرجل مستور الحال. لم يَرِدْ فيه توثيق ولا تضعيف حسب ما وقفت عليه من كتب التراجم.

الثالث: قوله: وشيخ الطبراني متكلّم فيه. هذا كلام مختصر يحتاج إلى بسط بذكر من تكلّم فيه، مقرونا بمصادره.

وبذلك سيتضح أنّ الحديث ضعيف لأجل شيخ الطّبراني: علي بن سعيد الرازي المشهور بِعَلِيَّك، قال حمزة السهمي: (سألت الدارقطني عن عليّك الرازي؟ فقال: ليس في حديثه كذاك؟ فإنما سمعت بمصر أنه كان والي قرية، وكان يطالبهم بالخراج، فما كانوا يعطونه، قال: فجمع الخنازير في المسجد، فقلت له: إنّما أسأل، كيف هو في الحديث؟ فقال: فقد حدّث بأحاديث لم يُتابع عليها، ثم قال: في نفسي منه، وقد تكلّم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده،

وقال: هو كذا وكذا كأنه ليس هو بثقة)[١].

وهو الأحقّ بالاعتماد عليه في تضعيف الحديث.

• **المثال الثالث:**

(ند نع فت كن) مسلم بن خَيْشَنَّة:

كان اسمه حيسما[٢] أخو أبي قرصافة، له ذِكْرٌ في حديث أخيه أبي قرصافة. قال: قال لي رسول الله ﷺ: هَلْ لَكَ عَقِبٌ؟ فقلت: لي أخ، قال: «فَجِيءْ بِهِ» الحديث[٣].

خرّج المحقّق الحديث فقال: (رواه الطبراني في الكبير، وعنه أبو نعيم، وفي سنده زياد بن سيار لم يُوَثِّقه غير ابن حِبّان، والراوي عنه أيوب بن علي بن الهيصم لم أعرفه).

قلت: أولا: السّند عند الطبراني هكذا: (حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني، ثنا أيوب بن علي بن الهيصم، ثنا زياد بن سيار، عن عزة بنت عياض، قالت: سمعت أبا قرصافة)[٤].

ثانيا: المحقّق عليه مَلاحظ، تتمثل في: قوله: لم أعرفه، وقد استعارها من الهيثمي في مجمع الزوائد، قال: وفيه جماعة لم أعرفهم[٥]. ويقصد: أيوب بن

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ٢٤٤-٢٤٥. رقم: ٣٤٨.

(٢) كذا في النسخة المطبوعة من الجامع، والصواب: مَيْسَمًا.

(٣) الجامع للرعيني ٥/ ٩٩. رقم: ٤٩٩٣. (٤) المعجم الكبير ٣/ ٢. رقم: ٢٥١٤.

(٥) مجمع الزّوائد ٨/ ١٠٥-١٠٦. رقم: ١٢٨٨٣.

علي بن الهيصم، وزياد بن سيار، وعزّة بنت عياض.

فيُفهم من هذا الصنيع:

- أنّ المحقّق عرف اثنان فقط، وهما: زياد بن سيار، وعزّة بن عياض. ولم يبق له إلا أيوب.

- وأنّ علّة الحديث تتمثل في زياد وأيوب فقط.

والصواب مخالف لذلك، وسيتجلّى من خلال التعريف بالرّجال الثلاثة:

- أيوب بن علي بن الهَيْصَم، ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فقال: أيوب بن علي بن هيصم بن أيوب بن مسلم بن خَيْشَنَّة بن نُفَيْر بن مرّ ابن عُرَيْنة أبو سُليمان الكِنَاني، روى عن زياد بن سَيّار، روى عنه أبي، سُئل أبي عنه، فقال: شيخ[1]. ومعناه: أنّ الرجل مجهول الحال، ويشهد له قال ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والايهام عندما تكلّم عن الرّبيع بن سُليم: (فأما قول أبي حاتم فيه: شيخ، فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنّه مُقِلٌّ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أُخذت عنه)[2].

- زياد بن سيّار الكِناني، ترجم له كل من البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وسكتا عنه[3]. وذكره ابن حِبّان في الثقات[4]، وفي كتاب مشاهير علماء الأمصار وقال: زياد بن سيار مولى أبي قِرْصافة

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٢٥٢. رقم: ٩٠٥

(٢) بيان الوهم والإيهام ٤/ ٦٢٧.

(٣) التاريخ الكبير ٣/ ٣٥٧. رقم: ١٢٠٥ الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٤ رقم: ٢٤١٠.

(٤) الثقات ٤/ ٢٥٥.

الكِناني أحاديثه مستقيمة إذا كان دونه ثقة[١]. وذكره ابن قطلوبغا في كتابه الثقات ممن لم يقع في الكتب الستّة[٢]، دون تعقيب ممّا يدلّ على توثيقه.

- عزّة بنت عياض، ذكرها ابن حبّان في الثقات، فقال: (عَزَّة بنت أَبِي قرصافة، واسْمه جَنْدَرَة بْن خَيْشَنَة تَرْوِي عَن أَبِيهَا، رَوَى عَنْهَا أهل فلسطين)[٣]. والصواب: عن جدّها أبي قرصافة. كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم[٤].

وبهذا يتّضح أنّ الإسناد ضعيف لأجل: أيوب بن علي بن الهيصم لعدم معرفة حاله. وأمّا شيخه زياد فحديثه مستقيم (أي: حسن) إذا كان الراوي عنه ثقة. كما يستفاد من كلام ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار.

هكذا ينبغي الحكم على هذا السّند، والله أعلم.

• **المثال الرابع:**

(ط ند نع) مسلم بن العلاء (بن) الحضرمي:

كان اسمه العاص، فسَمَّاه النَّبيّ ﷺ مسلما.

الطَّبراني: نا أحمد الحُسَين بن مابهرام الأيذجي، نا محمَّد بن محمَّد بن مرزوق، نا عمر بن إبراهيم الرقي، نا زكرياء بن طَلْحَة بن مسلم بن العلاء الحضرمي، عن أبيه، عن جَدِّهِ مسلم، قال: شهدت رسول الله ﷺ فيما عهد إلى العلاء

---

(١) مشاهير علماء الأمصار ١٨٨.

(٢) الثقات ممن ل يقع في الكتب السّتّة ٤/ ٣٥٠. رقم: ٤٠٧٨.

(٣) الثقات ٥/ ٢٨٩.

(٤) الجرح والتعديل خلال ترجمة زياد بن سيار الكناني ٣/ ٥٣٤.

حيث وجهه إلى البحرين قال: **وَلا يَحِلُّ لأَحَدٍ جَهْلُ الْفَرْضِ وَالسُّنَنِ، وَيَحِلُّ لَهُ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَكَتَبَ للعلاءِ: أَنْ سُنُّوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ**[١].

فعلّق المحقّق: وزكريا ومن فوقه مجاهيل.

قلت: حَكَم بالجهالة على الرواة دون بيان. وهذه جرأة لا تليق.

والصواب اتباع سَنَنِ النّقّاد، قال ابن حجر في اللسان: (ز): طلحة بن مسلم ابن العلاء بن الحضرمي. عَن جَدِّه. وعنه ولده زكريا.

قال العلائي في الوَشْي: طلحة لا يُعرف، وأظن روايته عَن جَدِّه مرسلة، وزكريا لا أدري من هو[٢].

فيُلاحظ أنّ ابن حجر نقل كلام العلائي دون أن يحكم بالجهالة على الرواة. وفي نقله فائدة عظيمة، وهي بيان الانقطاع بين طلحة وجدّه مسلم.

---

(١) الجامع للرعيني ٥/ ١٠٢. رقم: ٥٠٠٢.

(٢) لسان الميزان ٤/ ٣٥٨.

خاتمة

وبعد هذه الجولة من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض المحقّق خلال اشتغاله على النُّسخة الوحيدة، مُستهديا بالصُّوى التي أبرزتها في شكل قواعد، معزّزة بشواهدها وأمثلتها التطبيقية، لأَخْلُص عَبْرها إلى أنّ:

١- شخصية المحقّق ينبغي أن تتحلّى بثلاث خصائص:

الأولى: التّجرّد، من العوائق والشواغل المادية والمعنوية، إدراكا منه لجسامة وخطر المسؤولية الملقاة على عاتقه.

الثانية: التّثبُّت، حذرا من أن يطبع العمل الارتجال والعبث.

الثالثة: التّبصر، وخاصة عند النقد، حتى تكون الأحكام سديدة، لأنّ التّيقظ أساس التّعرّف.

٢- كتاب الجامع للزّعيني، يحتاج إلى إعادة تحقيق واعتناء، لأجل:

- نسخته الوحيدة، والعمل عليها صعب.

- الكتاب انتسخ عن مسوّدة المؤلف، ويتّضح ذلك في: أنّه لم يرتبه ترتيبا جيدا، ممّا حدا به إلى التعليق في الهامش تنبيها في أكثر من موضع بقوله: هذا يلحق بالموضع السابق.

- النسخة في حالة سيئة بسبب التفكك، والرطوبة، وتقصف الأطراف

والجوانب، مما أدّى إلى تآكل حروف وكلمات.

٣- محقّق الجامع استهان بالعمل، لذلك:

- برز عمله خاليا من الضبط وشكل الأسماء والكلمات، بل أهمل ما تمّ ضبطه في المخطوط.

- خالف الرسم في بعض المواضع دون إشارة أو تنبيه.

- قصّر في توثيق النقول.

- أهمل لائحة المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث.

- خلّط بين مؤلف الكتاب المسمّى أبي موسى عيسى بن سليمان الرعيني الأندلسي المالقي (ت٦٣٢هـ)، ووأبي الحسن علي بن محمد الرُّعَيْني الإشبيلي المعروف بابن الفخّار (ت٦٦٦هـ)، ولذلك ذكر برنامج شيوخ أبي الحسن ضمن آثار أبي موسى صاحب الجامع(١).

والله ولي التوفيق. والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في طنجة: ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ

---

(١) الجامع للرعيني ١/ ٣٧.

جريدة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

٢- أخطاء اللغويين الأقدمين للأب أنستاس ماري الكرملي. مطبعة الأيتام-بغداد. سنة ١٩٣٣.

٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري. دار الفكر-بيروت. سنة ١٩٨٩.

٤- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تح: جماعة من الباحثين. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية-القاهرة. ط١/ ٢٠٠٨.

٥- الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء للكلاعي. تح: محمد كمال الدين عز الدين علي. عالم الكتب-بيروت. ط١/ ١٩٩٧.

٦- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا. دار الكتاب الإسلامي-الفاروق الحديثة-القاهرة.

٧- الأنساب للسمعاني. دار الجنان-بيروت. ط١/ ١٩٨٨.

٨- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي. تح: الحسين آيت سعيد. دار طيبة-الرياض. ط١/ ١٩٩٧.

٩- التاريخ الكبير للبخاري. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. الهند.

١٠- تاريخ خليفة بن خياط. تح: أكرم ضياء العمري. دار طيبة-الرياض. ط٢/ ١٩٨٥.

١١- تاريخ دمشق لابن عساكر. تح: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر-بيروت. سنة ١٩٩٥.

١٢- التفسير المسمى النكت والعيون لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي. دار الكتب العلمية-بيروت.

١٣- الثقات لمحمد ابن حبان البستي. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. الهند. ط١/ ١٩٧٣.

١٤- الثقات ممن لم يقع في الكتب السّتّة لقاسم بن قطلوبغا الحنفي. تح: شادي بن محمد آل نعمان. مركز النعمان للبحوث والدراسات وتحقيق التراث والترجمة -صنعاء. ط١/ ٢٠١١.

١٥- الجامع لما في المصنّفات الجوامع، من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام لأبي موسى عيسى بن سليمان الرعيني. تح: مصطفى باحو. المكتبة الإسلامية-القاهرة. ط١/ ٢٠٠٩. ثم النسخة المصورة عن الأصل المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط.

١٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. دار إحياء التراث العربي-بيروت. ط١/ ١٩٥٢.

١٧- جمهرة أنساب العرب لابن حزم. تح: عبدالسلام هارون. دار المعارف-القاهرة. ط٥/ ١٩٨٢.

١٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي. تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. القاهرة. ط١/ ٢٠٠٣.

١٩- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. لعبدالرحمن السهيلي. تح: عبدالرحمن الوكيل. دار الكتب الإسلامية-مصر. ط١/ ١٩٦٧.

٢٠- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل. تح: موفق عبدالقادر. مكتبة المعارف-الرياض. ط١/ ١٩٨٤.

٢١- صحيح مسلم النيسابوري. اعتناء: أبي صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدولية-

الرياض. سنة ١٩٩٨.

٢٢- الطبقات الكبرى (القسم المتمم) لابن سعد. تح: زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة. ط٢/ ١٩٨٧.

٢٣- كتاب نسب معد واليمن الكبير لهشام بن محمد بن السائب الكلبي. تح: ناجي حسن. عالم الكتب-بيروت. ط١/ ١٩٨٨.

٢٤- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير. مكتبة المثنى-بغداد.

٢٥- لسان العرب لابن منظور. دار صادر-بيروت.

٢٦- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. تح: عبدالفتاح أبي غدة. دار البشائر الإسلامية-بيروت. ط١/ ٢٠٠٢.

٢٧- مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي. تح: محمد عبدالله درويش. دار الفكر-بيروت. ١٩٤٤.

٢٨- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لابن حيان البستي. تح: مرزوق علي إبراهيم. دار الوفاء-المنصورة. ط١/ ١٩٩١.

٢٩- معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر-بيروت.

٣٠- معجم الصحابة لعبدالباقي بن قانع. ضبط وتعليق: صالح بن سالم المصراتي. مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة المنورة. سنة ١٤١٨.

٣١- المعجم الكبير للطبراني. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة العلوم والحكم - الموصل. سنة ١٩٨٣.

٣٢- معرفة الصحابة لأبي نعيم. تح: عادل يوسف العزازي. دار الوطن-الرياض. ط١/ ١٩٩٨.

٣٣- النحو الوافي لعباس حسن. دار المعارف-مصر. سنة ١٩٧٤.

علم العروض ضروري لممارسة
فن التحقيق

لقد نصب الله ﷻ الميزان في كل شيء، وفطرنا على الرجوع إليه تلمسا للإنصاف والعدل، فالميزان معيار لنا في الدنيا عالم الماديات المخلوقة؛ كما هو معيار لنا في الآخرة عالم الوجود السرمدي، ولا يستثنى من ذلك شيء مهما قل شأنه أو دنا.

فمثلا في المجال العلمي نجد فن الكتابة والإنشاء كله يحتكم إلى ميزان يضبطه؛ فالنثر ميزانه النحو يعصمه من اللحن والزلل، والشعر ميزانه العروض يعصمه من الكسر والخلل.

وكل هذا حفاظا على ناموس البيان الذي حبا به الله ﷻ الإنسان وميزه به عن الحيوان الأعجم، والله ﷻ لما ذكر البيان في سورة الرحمن، أردفه بذكر الميزان: المعيار الضابط للمسار عن الجنوح والطغيان، فقال جل ذكره بأول سورة الرحمن: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٢ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٣ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٤ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٥ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٦ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧﴾[1].

ومن هذا المنطلق، ومن أجل تصحيح المسار، وترشيد كفتي الميزان، أشير في هذا البحث إلى أن فن التحقيق الذي يقصد منه العناية بالتراث المخطوط، وإخراجه إلى عالم النور على الوجه اللائق به، ينبغي أن يخضع إلى موازين ترشده وتقيمه على المنهج العدل، وهذا الأمر في عمومه قد كُتب فيه كثيرا إلى حد الإطناب ؛ لكن هناك بعض الجوانب منه التي لم تحظ بالدرس، منها: علم العروض الذي استهان به الكثير ممن يعتنون بالتحقيق اليوم، ولعلهم يظنون

(١) سورة الرحمن آيات: ١-٧.

أن هذا العلم لا علاقة له بهذا المجال، في حين أنه علم ضروري لكل محقق أو معتن بتحقيق وإخراج التراث المخطوط، لأنه إذا كان التحقيق في أصله ومجمله ينصب على ضبط النص، وضبط النص لا يتم إلا بضبط النصوص الشعرية -فضلا عن النثر في الغالب الأعم- احترازا من أمور تؤدي به إلى الخلل والكسر، منها:

- تداخل الأشطر؛ بحيث لا يتم التمييز بين الصدر والعجز.

- السقط، فأحيانا تسقط بعض الروابط فيختل بدونها البناء الموسيقي للبيت.

- الزيادة: وأحيانا يزاد في البيت سهوا من بعض النساخ روابط أو حروف يفسد معها الميزان العروضي للبيت.

- ضبط الألفاظ: ينتج عنه سوء قراءة تؤدي إلى: تسكين ما ينبغي تحريكه أو تحريك ما ينبغي تسكينه، فيخرج بذلك القارئ عن تفاعيل البحر المقصود.

وهكذا... وإذا كثر هذا في عمل المحقق، ساء عمله، وَشِينَ قدر الكتاب في عالم الطبع والنشر.

وفي هذا البحث سأحاول إيضاح هذا الأمر عبر ثلاثة مباحث:

الأول: أبدي فيه نظرة تعريفية عن علم العروض.

والثاني: أورد فيه نماذج لكتب أخطأ محققوها في ضبط وقراءة أبيات شعرية.

والثالث: ألمع إلى مزية العروض في ضبط بعض الأعلام وفق النهج القويم.

○ المبحث الأوَّل: نظرة تعريفية عن علم العروض:

قبل الولوج في هذا البحث لابُد من إلقاء الضوء على هذا العلم للتعريف به، وبيان أوليته، وسبب وضعه، وذكر بعض فوائده، لتكون صُوى ومعالم، فدونكها مرصوفة في أربعة مطالب.

المطلب الأول: تعريف العروض:

- في اللغة: العَرُوضُ: الناحيةُ، يُقال: أَخذ فلان في عَروضٍ ما تُعْجِبُني؛ أي: في طريق وناحية. قال التَّغْلَبيّ:

لكلِّ أُناسٍ مِنْ مَعَدٍّ عَمارةٍ　　عَرُوضٌ إِليها يَلْجَؤُونَ وجانِبُ

يقول: لكل حَيّ حِرْز؛ إلا بني تَغْلِبَ فإنّ حِرْزَهم السُّيوفُ. وعَمارةٍ خُفِضَ لأَنه بدل من أُناس[١].

وتُطلق على: الإبل الصَّعْبة الرأسِ، الذلولُ وسَطُها، التي يُحْمَلُ عليها ثم تُساقُ وسط الإبل المحمَّلة، وإن ركبها رجل مضت به قُدُماً، ولا تَصَرُّفَ لراكبها[٢].

- في الاصطلاح: هو علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان، المعتبر للشعر، العارضة للألفاظ، والتراكيب العربية. وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث إنها معروضة للإيقاعات المعتبرة في البحور الستة عشر عند العرب على ما وضعه واضع هذا الفن[٣].

---

(١) لسان العرب ٧/ ١٦٥.

(٢) لسان العرب ٧/ ١٦٥.

(٣) أبجد العلوم ٢/ ٣٨١.

المطلب الثاني: واضع علم العروض:

واضعه هو العلامة الكبير: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفَرَاهِيدي ويقال: الفَرْهُودِي الأَزْدي اليَحْمَدِي(ت١٦٠هـ).

قال ابن خَلِّكان: (كان إماماً في علم النحو، وهو الذي استنبط علم العروض، وأخرجه إلى الوجود، وحصر أقسامه في خمس دوائر، يستخرج منها خمسة عشر بحراً، ثم زاد فيه الأخفش بحراً آخر، وسماه الخبب. وقيل: إن الخليل دعا بمكة أن يرزق علماً لم يسبقه أحد إليه ولا يؤخذ إلا عنه، فرجع من حجه ففتح عليه بعلم العروض، وله معرفة بالإيقاع والنغم، وتلك المعرفة أحدثت له علم العروض، فإنهما متقاربان في المأخذ)[١].

وقال حمزة بن الحسن الأصبهاني في حقه: (وبعد، فإن دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها أصل عند علماء العرب أفضل من الخليل، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذي لا عن حكيم أخذه، ولا على مثال تقدمه احتذاه، وإنما اخترعه من ممر له بالصّفّارين، من وقع مطرقة على طست، ليس فيها بيان ولا حجة، يؤديان إلى غير حليتهما، أو يفيدان غير جوهرهما، فلو كانت أيامه قديمة، ورسومه بعيدة، لشك فيه بعض الأمم لصنعه ما لم يصنعه أحد منذ خلق الدنيا من اختراعه العلم الذي قدمنا ذكره..)[٢].

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤.

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ١٢٤.

المطلب الثالث: سبب تسميته بالعروض:

قيل فيه الكثير توجيها لتسميته، منها:

- العروض ميزان الشعر؛ لأنَّهُ بها يَظْهَرُ المُتَّزِنُ مِنَ المُنْكَسِر عِنْدَ المُعَارَضَةِ بِهَا. أي: الشِّعْرَ يُعْرَض عَلَيْهَا، فما وَافقَهُ كان صَحِيحاً، وما خالَفَهُ كانَ فَاسِداً[1].

- لأنَّهَا نَاحِيَةٌ من العُلُوم؛ أَي: من عُلُوم الشِّعْر كما نَقَلَه الصَّاغَانِيّ.

- أو لأنَّهَا صَعْبَةٌ؛ فهي كالنَّاقَة التي لم تُذَلَّل.

- لأنَّهُ أُلهِمَهَا الخَلِيلُ بن أَحْمَد الفَرَاهِيدِيّ «بِمَكَّةَ»، وهي: العَرُوضُ[2].

المطلب الرابع: فوائد علم العروض:

إنَّ لهذا العلم فوائد وثمرات جُلّى تباين الناس في حصرها وتعدادها، وإنّي نظرت في هذا الشأن فوجدته لا يخرج عن ثلاثة أمور جامعة، وهي:

١ - صيانة الشعر من الاضطراب:

ويُقصد بالاضطراب، الخروج عن الجادة التي قُصد بها وضع علم العروض[3].

من ذلك:

- **تداخل البحور**: فالبعض ممن لا يحسن العروض، يضطرب في تعيين بعض البحور لعدم التمييز بينها.

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري ٣/ ١٠٨٩. تاج العروس ١٨/ ٣٧٩.

(٢) تاج العروس ١٨/ ٣٧٩. علم العروض والقافية ١٠.

(٣) انظر: الجامع في العروض والقوافي ٤٤.

- **انزياح الأشطر**: فلا يستطيع تحديد الفرق بين الصدر والعجز.

من ذلك ما وقع لمحقق كتاب صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، جاء فيه:

قالوا الهلال ما بدا في يومنا ولا ظهر

قلت السحاب حائل ومعه لا يبدو القمر

وكتب فوقه: الطويل[1].

قلت: ليس كذلك، فهما بيتان وليس بيت واحد، وبحرهما: مجزوء الرجز. وصورتهما هكذا:

قَالُوا الهِلالُ مَا بَدا   في يَوْمِنَا وَلا ظَهَرْ
قُلْتُ السَّحَابُ حَائِلٌ   وَمَعْهُ لا يَبْدُو الْقَمَرْ

- **التمييز بين الصحيح والفاسد من الأوزان:**

قال أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي (ت٣٤٢هـ): (إنّما يُراد بالعروض معرفة الأوزان أهي صحيحة أم مكسورة، ومن أي صنف هي)[2].

٢- الأمن من الوقوع في التحريف والتصحيف:

قال أبو الحسن العروضي: (.. هذا وما فيه من تهذيب الفكر وصفاء الذهن واستخراج ما خفي في الكتب من الأشعار الناقصة الحروف المنطوية الوزن وخاصة الأبيات التي يستشهد بها، فإنها كثيرا ما تقع في الكتب غير مضبوطة،

---

(١) صفوة من انتشر ١٩٥.

(٢) الجامع في العروض والقوافي ٣٥.

ولا مشكولة، وتسقط منها أيضا حروف ربما أغفلها الكاتب. فصاحب العروض لا يذهب عليه أن يفهمها على أصولها وبردها إلى استوائها..)[١]

ومن الأمثلة على ذلك، مما ذكرها أبو الحسن العروضي، قال: (وخبّرني بعض من أثق به أن رجلا من أهل العلم أنشد:

أَيُّهـا المَـرْءُ لا تَقُولَـنَّ شَـيْئاً   لَسْـتَ تَـدْرِي مـاذا يُغْـيك مِنْهْ

وهذا مكسور لا يخرج، وإنما هو: ماذا يَعِيبُكَ منه، من العيب)[٢].

(وخبّرني من أثق به أنه كان في مجلس إملاء، فمرّ به هذا البيت:

أَمِـنْ أُمِّ طَلْحَـةَ طَيْـفٌ أَلَـمْ   وَنَحْنُ بِالإِجْزاعِ مِنْ ذي سَلَمْ

وبعده:

وَفِيهَـا عَصَيْـتُ الأُلـى فَنَّدُوا   وَكُلُّ فَصِيـحٍ بِهَـا مُتَّهَـمْ

قال: فرأيت بعض من كان في المجلس قد كتب: «وفيها: منفردا عن الشعر، وجعل أول البيت «عصيت الألى فندوا»، فظنّ أنّ قوله «وفيها»: وفي هذه القصيدة. ولو كان هذا الرجل في شيء من العروض لم يذهب عليه هذا المقدار)[٣].

٣- إدراك الفرق بين الشعر والنثر:

فكثيراً ما يخلط غير البصير بالعروض بين النثر والشعر، ويعكس في الوصف بينهما. من ذلك ما قاله أبو الحسن العروضي: (رأيت بخط رجل قد كتب بيده

---

(١) الجامع في العروض والقوافي ٣٩.

(٢) الجامع في العروض والقوافي ٤١.

(٣) الجامع في العروض والقوافي ٤١-٤٢.

كتبا كثيرة، وهو أيضا ممّن له نبهٌ في الشكل والضبط قد كتب كلاما منثورا ظنّ أنه شعر متزن، فأخرجه من الكلام، وأفرده كما يفعل بالبيت من الشعر، ليفصل بينه وبين الكلام! وهو كلام ليحيى بن يعمر قاله لرجل نازعته امرأة عنده فقال له:

أَإِنْ سَأَلَتْكَ ثَمَنَ شَكْرِهَا وشَبْرِك   أَنْشَأْتَ تَطُلُّهَا وَتَضْهَلُها[١]؟

... فظن هذا الرجل أن هذا الكلام بيت من الشعر فكتبه في كتابه على هذه الصورة التي كتبناها)[٢].

ومن ذلك أيضا التمييز بين القرآن والشعر، إذ ليس كل متزن من القول يُعد شعرا، قال أبو عمر أحمد ابن عبد ربه القرطبي(٣٢٨هـ) في العقد: (.. فهذا من المنثور الذي يوافق المنظوم، وإن لم يتعمد به قائله المنظوم. ومثل هذا من كلام الناس كثير يأخذه الوزن، مثل قول عبد مملوك لمواليه: اذهبوا بي إلى الطبيب، وقولوا قد اكتوى[٣]. ومثله كثير مما يأخذه الوزن ولا يُراد به الشعر. **ولا يسمى قول النبي ﷺ[٤]، وإن كان موزونا، شعرا، لأنه لا يراد به الشعر**. ومثله في آي الكتاب: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[٥]. ومنه:

(١) والشَّكْر الرضاع، والشَّبْر النكاح، وتطلّها: تسعى في بطلان حقها. وتضهلها: تنقصها وتعطيها الشيء القليل.

(٢) الجامع في العروض والقوافي ٤١.

(٣) وهذا الكلام جاء على وزان: مجزوء الخفيف (فاعلاتن مستفعلن).

(٤) يقصد بعض الكلام النبوي الذي صادف وزن بحر الرجز؛ مثل: ما أنت إلا إصبع دميت، وفي سبيل الله ما لقيت.

(٥) الطور: ٤٧. وهي على وزان مجزوء الرمل: (فاعلاتن فاعلاتن).

﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾[(١)]. ومثله: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾[(٢)]. ومنه: ﴿فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾[(٣)]. ولو تطلبت في رسائل الناس وكلامهم لوجدت فيه ما يحتمل الوزن كثيرا ولا يسمى شعرا. من ذلك قول القائل: من يشتري باذنجان. تقطيعه: مستفعلن مفعولات[(٤)]. وهذا كثير)[(٥)].

وقد وجه هذا الأمر أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) في العمدة بقوله: (الشعر يقوم بعد النية من أربعة أشياء، وهي: اللفظ، والوزن، والمعنى، والقافية، فهذا هو حد الشعر؛ لأن من الكلام موزوناً مقفى وليس بشعر؛ لعدم القصد والنية، كأشياء اتزنت من القرآن، ومن كلام النبي ﷺ، وغير ذلك مما لم يطلق عليه أنه شعر)[(٦)].

ᘓᘐ

---

(١) سبأ: ١٣. ووزنها مثل سابقتها.

(٢) التوبة: ١٤. وهي على وزان بحر الوافر: (مفاعلتن مفاعلتن فعول). على قراءة النصب أو الرفع في سياق القطع، قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٨/ ٨٦-٨٧: «قوله تعالى: (قاتلوهم) أمر. (يعذبْهم الله) جوابه. وهم جزم بمعنى المجازاة. والتقدير: إن تقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين. (و يذهبْ غيظ قلوبهم) دليل على أن غيظهم كان قد اشتد ... وكله عطف، ويجوز فيه كله الرفع على القطع من الأول، ويجوز النصب على إضمار «أن» وهو الصرف عند الكوفيين ...».

(٣) الماعون: ٢. وهي على وزان بحر السريع: (مستفعلن مستفعلن مفعولات).

(٤) وهذا وزان مجزوء المنسرح.

(٥) العقد ٥/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٦) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ١/ ١١٩-١٢٠.

○ المبحث الثاني: نماذج في الميزان:

بعد أن ألمعنا إلى قيمة علم العروض وفائدته، ندلف بهذا المبحث لإيراد نماذج من النصوص التي لم يحالف فيها الصواب صنيع بعض المحققين، وإليك نماذج للتمثيل فقط مما صادفته أثناء مطالعاتي الشخصية:

١ - كتاب «تاريخ الإسلام» للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي بتحقيق البحاثة المطلع المؤرخ المحقق: بشار عواد معروف. وهو عمل جيد من جهة ضبط الأسماء والألقاب والكنى، والتوثيق والعزو، وأما من جهة الشواهد الشعرية، فلم يحسن ضبطها والتعامل معها في أحايين كثيرة، منها:

قوله:

وَالْعَبْـدُ فَهْـوَ فَقِيـرٌ مَالَـهُ أحَـدٌ ... سِواكَ فاصْفَحْ وَلا تُشَمِّتْ بِيَ الفُقَرا[١]

ضبط لفظة (تشمت) بفتح الشين وكسر الميم مع الشدة، والصواب: بتسكين الشين وكسر الميم مع التخفيف (تُشْمِتْ) لكي ينسجم مع تفعيلة بحر البسيط.

وقوله كذلك:

وَلَكِنْ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ تَرُدِّنَ نَاظِرِي ... إِلَى غَيْرِهَا فَالْعَيْنُ نَصْبُ جَمَالِهَا[٢]

الصواب: اسْطَعْتُمْ، بحذف التاء الأولى منها لتنسجم مع الوزن (بحر الطويل)، والمعنى المراد.

---

(١) تاريخ الإسلام ١٥/ ٥٣٢.

(٢) تاريخ الإسلام ١٥/ ٦٣٠.

وقوله أيضا:

وَاشْـهَدْ عَرْفَ نَداهُ إنَّ فيهِ هُدًى لِآمِلِيـهِ إذَا أُدْخِلْـتَ فِـي الظُّلَـمِ(١)

في صدر هذا البيت نقصان حرف أخلّ بوزن البسيط. ولعل الصواب فيه -حسب فهمي-: واشْهَدْ لِعَرْفِ... لتتم التفعيلة الأولى (مستفعلن). والله أعلم.

٢- كتاب «ألفية السند» للحافظ محمد مرتضى الزبيدي، بتحقيق الدكتور محمد بن عزوز، وهو عمل سيء جدا ينبئ عن جهل المحقق بعلم العروض، وبلا مبالغة أقول: جل أبياتها مكسورة، بحيث يندر فيها السالم والصحيح، ومن أمثلة ذلك(٢):

وَعَابِـدِ الْقَـادِرِ ومُفْتِـي الْحَـرَمِ وَغَيْرِهِـمْ مِـنَ الشُّـيُوخِ فَاعْلَـمِ

الصواب: وعابد القادر مفتي الحرم. بحذف الواو المتوسطة بين «القادر» و«مفتي الحرم» الذي هو بدل من «عابد» لا معطوف عليه. والحَكَمُ في ذلك تفاعيل بحر الرجز.

كذلك:

ذُو السَّـنَدِ الْعَالِـي عَطَـا اللـهِ هُـوَ ابْـنُ أَحْمَـدَ الْعَزِيـزُ الْجَـاهِ(٣)

الصواب: ذو السند العالي عطاء الله. بزيادة الهمزة بآخر «عطا».

٣- كتاب «صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر» للعلامة

---

(١) تاريخ الإسلام ١٥/ ٥٨٨.

(٢) ألفية السند ٩٢.

(٣) ألفية السند ٩٢.

المؤرخ الأديب محمد الصغير الإفراني، بتحقيق الدكتور عبد المجيد خيالي، وهو كسابقه يكثر في أشعاره الكسر والاختلال، ويزيد عليه الخلط في تعيين الأبحر، وعدم التمييز بين النثر والشعر، من أمثلة ذلك[1]:

وله: [الطويل]

وَقَدْ وَعَدَهُ وَسِيمٌ بِالْوَصْلِ ضُحْوَةً   فَأَصْبَحَتِ الْحالُ مُغَيَّمةً فلمْ يفِ
يَـا أَيُّهَـا الْغَيْـبُ الَّـذِي قَـدْ غَـدَا   يَحْجُبُ مِنْ عَيْنِي هِلاَلَ الصَّباحِ
حَجَبْتُـهُ عَـنْ مُقْلَتِـي بَاطِـلاً   سَـلَّطَ اللـهُ عَلَيْـكَ الرِّيَـاحِ

قلت: في هذا المثال جميع أنواع الاختلال:

الأول: في تعيين البحر، وهو من السريع لا الطويل.

الثاني: البيت الأول نثر وليس بشعر.

الثالث: البيتان مُسَكَّنَا الآخر (الصباحْ-الرياحْ)، وهذا يسمى عند العروضيين: القافية مقيّدة. ومسألة أخرى وهي أنه لما كسر «الرياح» وقع في اللحن، وحقها أن تنصب لأنها مفعول «سلط»، لم يتنبه لذلك، ولو انتبه وتفطن للَّحْنِ وتجاوزه لوقع في الإقواء، وهو عيب من عيوب القوافي، يتمثل في اختلاف حركة الروي، كما هنا حسب ضبط المحقق اعتمادا على الوجه الإعرابي: الكسرة في البيت الأول، والفتحة في بيت الثاني.

٤- منحة الكبير المتعالي في شعر وأخبار محمد تقي الدين الهلالي (ت١٤٠٧هـ)، بتحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وهذا الديوان

(١) صفوة من انتشر ١٩٥

قد قام بمراجعته عروضيا السيد أبو الفضل حسام، وقد أفاد، لكن وقعت منه هنات ليست بالهينة منها:

قصيدة في وصف الشتاء، جاء فيها:

إِلَــى اللــهِ أَشْــكُو بِغَرْنَاطَــةٍ   شِــتَا زَمْهَرِيــرٍ تَعَــدَّى وَجَــارَ
يُسَــامِرُني فــي اللَّيَالِـي الطِّـوَالِ   وَيَصْحَبُنــي دَائِمــاً فــي النَّهَــارِ
وَلاَ مُدْفِئٌ غَيْرُ شَمْسِ الزَّوَالِ   إِذَا كَشَفَ الصَّحْوُ عَنْهَا السِّتَارَ

وعلّق أبو الفضل في الهامش بأن القصيدة في قافيتها عيبٌ عروضي هو الإصراف، وهو اختلاف حركة الرويّ بين الفتح من جهة، وبين الضم أو الكسر من جهة أخرى..[1]

قلت: لا عيب في القصيدة، والصواب في قافيتها: مُقَيَّدة مُرْدَفَة[2]، هكذا:

إِلَــى اللــهِ أَشْــكُو بِغَرْنَاطَــةٍ   شِــتَا زَمْهَرِيــرٍ تَعَــدَّى وَجَــارْ
يُسَــامِرُني فــي اللَّيَالِـي الطِّـوَالِ   وَيَصْحَبُنــي دَائِمــاً فــي النَّهَــارْ
وَلاَ مُدْفِئٌ غَيْرُ شَمْسِ الزَّوَالِ   إِذَا كَشَفَ الصَّحْوُ عَنْهَا السِّتَارْ

وفي قصيدة أخرى:

تَعَلَّــمَ الْمَكْــرَ مِنْــهُ   مُــذْ عِــدَّةٍ مِــنَ سِــنِينِ

قلت: البيت من بحر المجتث كما نصّ أبو الفضل حسام، لكن عجزه فيه كسر، والصواب فيه: تسكين نون (مِنْ)، فيصير:

---

(١) منحة الكبير المتعالى ٣٦٢.

(٢) انظر أنواع القوافي في كتاب الجامع في العروض والقوافي ٢٨٩.

تَعَلَّمَ الْمَكْرَ مِنْهُ   مُذْ عِدَّةٍ مِنْ سِنِينِ

٥- تبصير القانع في الجمع بين شرحي ابن شطّي وابن قانع على العقيدة السَّفّارينية جمع وترتيب ياسر بن إبراهيم المزروعي، وهو كتاب جيّدٌ نفيس في بابه، إلاَّ أن النظم وقع فيه وهن، من ذلك:

قوله في الباب الثالث في الأحكام[1]:

ويَفعَلُوا الفِعلَ الَّذي بِه أَمَرَ   حَتْمًا ويتركُوا الَّذي عنهُ زَجَرَ

قلت: أطلق المعتني بالكتاب قافية البيت بالفتح، والصواب فيها التقييد، مناسبة لوزان بحر الرجز، هكذا:

ويَفعَلُوا الفِعلَ الَّذي بِه أَمَرْ   حَتْمًا ويتركُوا الَّذي عنهُ زَجَرْ

وله[2]:

فَنَسْأَلُ اللهَ النَّعيمَ والنَّظَر   لرَبِّنا مِنْ غَيْرِ ما شَيْنِ غَبَرَ

قلت: أخطأ في موضعين، هما:

- (شَيْنِ) حقها التنوين.

- والقافية مقيدة أيضا.

فيصير البيت هكذا:

فَنَسْأَلُ اللهَ النَّعيمَ والنَّظَرْ   لرَبِّنا مِنْ غَيْرِ ما شَيْنٍ غَبَرْ

(١) تبصير القانع ١٨٥.

(٢) تبصير القانع ٣٤٧.

٦- ديوان ابن عبد ربه القرطبي، جمع وتحقيق الدكتور محمد التّونجي. وعمله لا بأس به؛ إلاّ أنه وقع في وهم، نتيجة إخفاقه في تعيين عيب عروضي في مقطوعة لابن عبد ربه:

قال[١]: [الطويل]

أَعَاذِلَ قَدْ آلَمْتِ ويْلَكِ فَلَوْمِي ... وَمَا بَلَغَ الإِشْرَاكَ ذَنْبُ عَدِيمِ
لقد أَسْقطتْ حقِّي عليكِ صَبابتي ... كما أَسْقطَ الإفلاسُ حقَّ غريمِ
وأعذرُ ما أدمى الجُفونَ منَ البُكا ... كريمٌ رأى الدُّنيا بكفِّ لئيمِ
أَرى كُلَّ فَدْمٍ قَد تَبَحْبَحَ فِي الغِنى ... وذُو الظَّرْفِ لا تلْقاهُ غيرَ عَدِيمِ

عابه بالإيطاء وهو تكرار القافية. ولم يتنبه إلى أن أحدهما في صفة والآخر في أخرى، وهذا أحسن كما قال أبو الحسن العروضي[٢].

وهو ما وقع عند ابن عبدربه، فعديم الأولى تعني: الأحمق الذي لا عقل له. والثانية، تعني: الفقير الذي لا مال له[٣].

٧- كتاب كَشْفُ الْمُغَطَّا في فَضْلِ الْمُوَطَّا لابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، حققه الباحث خالد السباعي، واجتهد في الاعتناء به ضبطا وتعليقا وتصحيحا، إلا أنه ندت عن قلمه هَنَات فيما يتعلق ببعض الأبيات الشعرية، منها:

أبيات لأبي الحسن أحمد بن فارس القزويني، قال[٤]: [المتقارب]

---

(١) ديوان ابن عبد ربه ٤٨. (٢) الجامع في العروض والقوافي ٢٨٦.

(٣) انظر: لسان العرب ١٢/ ٣٩٣.

(٤) كشف المغطا ٦٦-٦٧. للإشارة فالمحقق لم يضبط الأبيات؛ بل تركها عارية من الحركات.

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ الْوَاضِحَاتِ ... مِنَ الْعِلْـمِ فَاقْرَأْ كِتَابَ الْمُوطَّا
تَجِدْ حِينَ تَحْوِيهِ فَرْضَ الْإِلَهِ ... وَسُـنَّةَ أَحْمَـدَ خَطًّـا وَنَقْطَـا
وَدَعْ مَـا تَكَلَّفَـهُ الْجَاهِلُـونَ ... بِلَفْـظٍ مُعَمًّـى وَمَعْنًـى مُغَطَّـا
وَدُونَـكَ عِلْمًـا يُضِـيءُ الْفُـؤَادَ ... لَفْظًا وَمَعْنًى وَشَـرْحًا وبَسْطَا

قلت: البيت الأخير لم يُحْسن الفصل بين الصدر والعجز، والصواب فيه: نقل دال (الفواد) إلى العجز، هكذا:

وَدُونَـكَ عِلْمًـا يُضِـيءُ الْفُـؤَا ... دَ لَفْظًا وَمَعْنًى وَشَـرْحًا وبَسْطَا

ومن قصيدة في مدح الموطا لأبي عثمان الورجيني رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: [الطويل]

ولَـمَ يُؤْتَ هَذَا الْعِلْمُ إِلاَّ مِنَ أَهْلِهِ ... وَفِي قِلَّةِ التَّمْيِيزِ بِالْعِلْمِ مَعْطَبُ

قلت: الصواب تسهيل همزة (أهله)، وتنقل حركتها إلى نون (من)، فتصير هكذا، موافقة لوزن بحر الطويل (مفاعلُ): مِنَ اَهْلِهِ.

٨- كتاب الأفنان النّدية شرح منظومة السُّبُل السّويّة في فقه السّنن المروية للشيخ حافظ بن أحمد بن علي حكمي(ت١٣٧٧هـ)، للشيخ زيد بن محمد بن هادي المَدْخَلي، وشرحه متميز في كشف معمّيات النظم، وبيان دلائله، إلاّ أنّ بعض أبيات المنظومة لم تتزن وفق ميزان بحر الرجز، من ذلك:

قوله:

مِنْ بِئْرٍ أَوْ بَحْرٍ وَثَلْجٍ أَوْ بـرد ... أو غيرهـا كلٌّ بـه النـص ورد[٢]

(١) كشف المغطا ٦٨.
(٢) الأفنان الندية ١/ ٧٠.

قلت: إثبات همزة (أو) بالموضعين في صدر البيت يؤدي إلى كسره، والصواب تسهيلها، هكذا:

مِنْ بِئْرٍ اَوْ بَحْرٍ وَثَلْجٍ اَوْ بَرَدْ   أَوْ غَيْرِهَا كُلٌّ بِهِ النَّصُّ وَرَدْ

٩- إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لاميّة العرب لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغُوسي المراكشي (ت١٠١٦هـ)، حققه الأستاذ الدكتور محمد الأمين المؤدّب، وقد أجاد في الاعتناء به وخدمته، إلاّ أنه ندّت من قلمه بعض الهَنَات في ضبط بعض الأبيات الشعرية، منها:

قول أبي زُبيد الطّائي: [خفيف]

مَنْ يَكِدَني بِسيِّءٍ كنتَ مِنْهُ   كالشجا بين حَلْقه والْوَرِيدِ[1]

قلت: وصدر البيت مكسور، حاول المحقق تصحيحه، فلم يُوفّق، والصّواب: بسكون الدال لا فتحها (يَكِدْنِي)، فيصير البيت هكذا:

مَنْ يَكِدْنِي بِسيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ   كَالْشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[2]

(١) إتحاف ذوي الأرب ٢٠٣.

(٢) إتحاف ذوي الأرب ٢٠٣.

○ المبحث الثالث: دور العروض في ضبط الأعلام:

كثيرا مايضطرب بعض المحققين في ضبط بعض الأعلام البشرية أو الجغرافية، فيزلون عن جادة الصواب، ولو يعلمون ما لعلم العروض من فائدة في هذا الباب لما وقعوا في الخطأ بأسماء كثيرة، قال أبو الحسن العروضي: (ألا ترى أنك لو رأيت بيتاً من الشعر، وفيه كلمة من العربية لا تعرفها نحو: جَحْمَرِش وكَنَهْبَل، وأنت عارف بالعروض ووزنه وأجزائه لم يجز أن تقول: جَحَمْرِش فتفتح الحاء وتسكّن الميم. ولا كَنْهَبُل فتسكن النون وتفتح الهاء؛ لأنّ الوزن يردعك ويمنعك من هذا الخطإ القبيح، ويزيل عنك الشّك واللَّبس، ويَرُدُّك إلى البصيرة واليقين، ولا تحتاج إلى ملاقاة أحد في معرفة ذلك؛ بل تكون أنت المرجوع إليك، والحكم فيما يرد عليك، فكيف يحسن ذا لعاقل أنْ يفرّط فيه، ويكون صفراً منه ومن معانيه؟)[1].

وإليك أيها القارئ نماذج للتمثيل:

• **النموذج الأول: مدينة الْمَرِيَّة**

فالكثير من المعاصرين تجدهم يضبطونها: أَلْمِيرْيَة على وفق الضبط الأعجمي Almería، في حين أن العرب يخالفونهم في ذلك، قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: (المرية بالفتح[2] ثم الكسر[3] وتشديد الياء بنقطتين من تحتها. يجوز أن يكون من مَرَى الدم يَمْري إذا جَرَى، والمرأة مرْئية. ويجوز أن يكون

(١) الجامع في العروض والقوافي ٤٠.

(٢) يعني: فتح حرف الميم.

(٣) يعني: كسر حرف الراء.

من الشيء المَرِيء فحذفوا الهمزة؛ كما فعلوا في: خَطِيَّة ورَدِيّة[١])[٢].

لكن أبا حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني صاحب كتاب تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، خالف ياقوت الحموي، وقال: (المَرِّية بفتح الميم، وكسر الراء المكررة المشددة)[٣].

إذن عند النظر في هذين القولين، نجد أنفسنا في حيرة، لا بد من فيصل يكشف وجه الصواب بينهما، ولا نجد أحسن من علم العروض، من خلال استقراء الأبيات الشعرية الواردة بذكر مدينة المرية، منها:

قال أبو عمر أحمد بن دَرَّاج القَسْطَلي: [الطويل]

مَتَى تَلْحَظُوا قَصْرَ الْمَرِيَّةِ تَظْفَرُوا   بِبَحْرِ نَدًى مِينَاهُ دُرٌّ وَمَرْجَانُ
وَتَسْتَبْدِلُوا مِنْ مَوْجِ بَحْرٍ شَجَاكُمُ   بِبَحْرٍ لَكُمْ مِنْهُ لُجَيْنٌ وَعِقْيَانُ

وقال ابن الحداد في أبيات ذكرت في تُدْمِيرَ: [البسيط]

أُخْفِي اشْتِيَاقِي وَمَا أَطْوِيهِ مِنْ أَسَفِ   عَلَى الْمَرِيَّةِ وَالْأَنْفَاسُ تُظْهِرُهُ

وقال آخر:

قَالُوا الْمَرِيَّةُ صِفْهَا   فَقُلْتُ مَظٌّ وَشِيحُ
فَقِيلَ فِيهَا مَعَاشٌ   فَقُلْتُ إِنْ هَبَّ رِيحُ[٤]

---

(١) يقصد: أصلهما: خطيئة ورديئة.

(٢) معجم البلدان ٥/ ١١٩.

(٣) تكملة الإكمال ٣٣٤.

(٤) الروض المعطار ٥٣٧.

وقال ابن الحداد أيضا في قصيدة من مدائح ابن صمادح، يصف غلبته على وادي آش سنة خمس وخمسين: [الطويل]

بِلادٌ غَدَتْ يَأْجُوجُ فِيهَا فَأَفْسَدَتْ فَكُنْتَ كَذِي الْقَرْنَيْنِ وَالْجَحْفَلُ السَّدُّ
وَمَا زَالَ شَرْقِيُّ الْمَرِيَّةِ عَاطِلاً إِلَى أَنْ عَلاَهَا مِنْ رُؤُوسِهِمُ عِقْدُ[1]

وقوله أيضا: [الكامل]

يَا وَافِدَيْ شَرْقِ الْبِلاَدِ وَغَرْبِهَا أَكْرَمْتُمَا خَيْلَ الْوِفَادَةِ فَارْبِطَا
وَرَأَيْتُمَا مَلِكَ الْبَرِيَّةِ فَاهْنَآ وَوَرَدْتُمَا أَرْضَ الْمَرِيَّةِ فَاحْطُطَا
يَرْمِي نُحُورَ الدَّارِعِينَ إِذَا ارْتَأَى وَيُذِلُّ عِزَّ الْعَالَمِينَ إِذَا سَطَا[2]

وقوله أيضا: [الطويل]

وَمَا بَالُ طَرْفِي لَا يُوَافِيكَ شَاكِيًا وَطَرْفُكَ فِي كُلِّ الْأَحَايِينِ وَسْنَانُ
وَفِي ثَغْرِكَ الْوَضَّاحِ رِيٌّ لُبَانَتِي فَظَلْمُكَ صَدْآءُ وَقَلْبِيَ صَدْيَانُ
تَسُحُّ بِأَهْوَاءِ الْوَرَى مِنْهُ رَاحَةٌ شَآبِيبُهَا فِيهَا لُجَيْنٌ وَعِقْيَانُ
وَمَا كَيَمِينَيْهِ الْفُرَاتُ وَدِجْلَةٌ وَإِنْ حَكَمُوا أَنَّ الْمَرِيَّةَ بَغْدَانُ[3]

ولأبي بكر الخولاني المُنَجِّم في رجل قَرّاق من أهل جيّان: [المجتث]

أَوْغَادُ أَهْلِ الْمَرِيَّةِ افْتَرَسُوا عِرْسَكَ يَا وَغْدَ أَهْلِ جَيَّانِ
قَرَّاقُهُمْ أَنْتَ غَيْرَ أَنَّهُمُ قَدْ بَشَّرُوا رَأْسَ قَافِكَ الثَّانِي[4]

---

(١) الذخيرة لابن بسام ١/ ٣١٤. (٢) الذخيرة لابن بسام ١/ ٧١٢.

(٣) الذخيرة لابن بسام ١/ ٧٢٣-٧٢٤.

(٤) الذخيرة لابن بسام ١/ ٨٠٥.

وقال أبو القاسم خلف ابن فرج الإلبيري المعروف بالسُّمَيْسِر: [الخفيف]

بِئْسَ دَارُ الْمَرِيَّةِ الْيَوْمَ دَاراً   لَيْسَ فِيهَا لِسَاكِنٍ مَا يُحَبُّ
بَلْدَةٌ لاَ تُمَارُ إِلاَّ بِرِيحٍ   رُبَّمَا قَدْ تَهُبُّ أَوْ لاَ تَهُبُّ(١)

وقال: [مجزوء الرجز]

قَالُوا: الْمَرِيَّةُ فِيهَا   نَظَافَةٌ، قُلْتُ: إِيهِ
كَأَنَّهَا طَسْتُ تِبْرٍ   وَيُبْصَقُ الدَّمُ فِيهِ(٢)

وقال أبو طالب عبد الجبار من أهل جزيرة شُقْر، وكان يُعرف بالمتنبي، في أرجوزته:

وَآلُ مَعْنٍ مَلَكُوا الْمَرِيَّهْ   بِسِيرَةٍ مَحْمُودَةٍ مَرْضِيَّهْ(٣)

وأنشد الرئيس أبو عبد الله بن أبي الحسين: [مجزوء الخفيف]

حُسْنُ الْمَرِيَّةِ رِيحٌ   جَرَى عَلَيْهَا فَعَمَّا
فَكُلُّ وَجْهٍ تَرَاهُ   تَرَاهُ بَدْراً أَتَمَّا(٤)

فكل هذه الأبيات، تنصّ على ضبط ياقوت الحموي، وإن اختلفت من جهة القالب، ومن جهة المصدر.

- من جهة القالب: بحورها مختلفة، فيها البحور الطويلة، مثل: الطويل

---

(١) الذخيرة لابن بسام ١/ ٨٨٤.

(٢) الذخيرة لابن بسام ١/ ٨٨٥.

(٣) الذخيرة لابن بسام ١/ ٩٤٣.

(٤) تاج المفرق ١/ ١٨١.

والبسيط.. وفيها المتوسطة، مثل: الخفيف، وفيها القصيرة: كمجزوء الخفيف، ومجزوء الرجز.

- من جهة المصدر: نُظَّامها أو شعراؤها متعددون.

وهذا يُعد فرضية الوقوع في الضرورة الشعرية، والتوافق أو الاتحاد على الإتيان بها دائما محرّفة.

وأما قول ابن الصابوني: بفتح الميم، وكسر الراء المكررة المشددة.

فخطأ محض، وأراد تحريف من الناسخ أو المحقق، نتج عن خطإ في القراءة. والله أعلم.

• **النموذج الثاني: مُغَلْطَاي بْنُ قَلِّيج**

بالنسبة للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البَكْجَرِي (ت٧٦٢هـ)، فقد أشار الزِّرِكْلي رحمه الله في الأعلام[1] إلى أنّ في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي[2] وجد الاسم مشكولا فيه بسكون الغين، وأبوه (قليج) بكسرة تحت القاف وإهمال الحاء.

وكل ذلك مخالف لبيت ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، في منظومته (بديعة البيان) وشرحها (التبيان) لابن حجر العسقلاني، يقول فيه:

وَبَعْـدَهُ الْمُلَيِّـنُ التَّخْرِيـجِ   ذَاكَ مُغَلْطَـايَ فَتـى قَلِّيـجِ[3]

---

(١) الأعلام ٧/ ٢٧٥.

(٢) النجوم الزاهرة ١١/ ٨.

(٣) التبيان لبديعة البيان ٣/ ١٤٩٦.

إذن، البيت أبى ميزان بحره (الرجز) أن تكون غين الاسم ساكنة.

• النموذج الثالث: المقَّري

هو الفقيه العلامة الأديب أحمد بن محمد المَقَّرِي (ت١٠٤١هـ) صاحب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ضبطه محقق كتاب ألفية السّند بسكون القاف: المقْري، هكذا:

كِلاهُما عن أَحْمَد بـنِ المَقْري   عَـنْ عمِّه المَوْلـى الإمام الأَكْبَرِ[1]

والصواب الذي يناسب وزن بحر الرجز: المقَّري بقاف مشدّدة مفتوحة.

• النموذج الرابع: السَّرَخْسي

هو المحدّث الرّاوية عبد الله بن أحمد بن حمويه أبو محمد السَّرَخِسِي راوي صحيح البخاري عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري بِفِرَبْر سنة ست عشرة وثلاثمائة، نسبة إلى سَرَخْس. ضبطه محقق كتاب ألفية السّند بفتح الخاء، هكذا:

عَـنِ السَّرَخَسِـي عَـنِ الفِرَبْـرِي   عَـنِ البُخـارِي الإمـامِ الحَبْـرِ[2]

والصواب الذي يناسب وزن بحر الرجز: السَّرَخْسِيِّ بسكون الخاء. وبتشديد ياء النسبة.

• النموذج الخامس: البُرُلُسي

هو الفقيه أحمد عميرة البرلسي المصري الشافعي (ت٩٥٧هـ)، نسبة إلى

(١) ألفية السند ٩١.

(٢) ألفية السند ٩١.

البُرُلُس (من غربية مصر)[١]، ضبطه محقق كتاب ألفية السّند بضم الراء، هكذا:

وعابِـدِ الدَّائِـمِ والبُرُلُسِـي وعنْ فَتَى سِجِينِ زاكِي الأَنْفُسِ[٢]

والصواب الذي يناسب وزن بحر الرجز: البُرْلُسي بسكون الراء.

• النموذج السادس: الشُرُنْبُلالي

هو الفقيه حسن بن عمار بن علي الشُّرُنْبُلالي الوفائي الحنفي (ت١٠٦٩هـ)، نسبة إلى شبرى بلولة (بالمنوفية)[٣]، على غير قياس. اضطرب فيه محقق كتاب ألفية السّند، فورد بموضعين بصورتين مختلفتين، هكذا:

عَنه روى الفِقْهَ والحَديثَ عَنْ أخِي شُـرُنبابِل ذاكَ المُؤْتَمَـنْ[٤]

وفي موضع آخر:

الأوّلانِ رَوَيَـا بالاتّصـالِ عَنِ الإمَامِ الحَسَنِ الشُّرُنْبُلاَلِ[٥]

وكلا الضبطين خطأ، والصّواب الذي لا محيد عنه، والموافق لبحر الرجز في الموضعين:

الأول: شُرُنْبُلاَلَ بضم الشين والراء معا، وسكون النون، وضم الباء، ولامين مفتوحتين. واللام الثاني فُتِحَتْ؛ لأنه ممنوع من الصرف.

---

(١) الأعلام ٧/ ٢٣٣.

(٢) ألفية السند ١٣٢.

(٣) الأعلام ٢/ ٢٠٨.

(٤) ألفية السند ١٣٤.

(٥) ألفية السند ١٣٤.

والثاني: الشُرُنْبُلاَلي بضم الشين والراء معا، وسكون النون، وضم الباء، ولام مفتوحة، وأخرى مكسورة.

● **النموذج السابع: سَفَّارين**

والمنسوب إليها: العلامة المحدث محمد بن أحمد بن سالم السَّفّاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)، لكنّ محقق ألفية السند ضبطها بتخفيف الفاء، هكذا:

وَمِنْهُمُ الرَّاقِي ذُرَى الْمَعَالِمِ مُحَمَّدُ بْنُ أحمدَ بْنِ سَالِمِ
مَنْسُوبُ سَفَارِينَ ذَاكَ الحَنْبَلِي مُسْنِدُ عَصْرِهِ الإمامُ المُعْتَلِي[1]

والصواب الذي يناسب وزن بحر الرجز: سَفَّارين بفاء مشدّدة مفتوحة.

● **النموذج الثامن: الأَقْصُرَائِي**

هو الفقيه أبو زكريا أمين الدين يحيى بن محمد بن إبراهيم الأقصرائي، تركي الأصل من بلدة أقصرا (آق سراي) (ت٨٨٠هـ)[2]. لكنّ محقق ألفية السند ضبطها، هكذا:

والْأَقْصُرَ آي أمينِ الدّينِ والكَافِيَجِي الْحَبْرِ مُحْي الدِّينِ[3]

والصواب الذي يناسب وزن بحر الرجز: **الأَقْصُرَائِي**. والبيت هكذا:

والْأَقْصُرَائِيُّ أمينُ الدّينِ والكَافِيَجِيُّ الْحَبْرُ مُحْيِي الدِّينِ

---

(١) ألفية السند ١٥٦-١٥٧. (٢) الأعلام ٨/ ١٦٨.

(٣) ألفية السند ٩٠.

خاتمة

وبعد هذه الجولة بين أسفار وآثار من مختلف الفنون (أدب وتاريخ وفقه..)، والتملي بنفحات نصوصهم المفيدة، تذكرة لنفسي، وإفادة لغيري، نخلص من خلالها إلى مجموعة من النتائج، أهمّها:

- أنّ علم العروض من أهم مكونات عُدّة المحقق، فلا ينبغي الاستغناء عنه، أو الاستهانة به.

- أن المتصدّي للتحقيق لابدّ أن يكون ملمّا ببعض أوّليات هذا العلم كمعرفة البحور، حتى يستطيع كشف وتمييز المكسور من الصحيح.

- أن هذا الفن له فوائد جُلّى في توثيق النصوص وصيانتها من التحريف والتصحيف.

إذن؛ فما على المحقق إلاّ تعلم العروض، وهو سهل لضبط رسومه، إذا اتّخذ كتابا من كتب العروض هجيراه وديدنه، وأمّا التفاصيل فتُدرك وتترّسخ مع الدُّرْبة والممارسة.

هذا بالنسبة للّبيب الفَطِن، أمّا من كان حاله كحال من أَمَرَهُ الخليل بن أحمد الفراهيدي بتقطيع هذا البيت:

إِذَا لَـمْ تَسْـتَطِعْ شَـيْئًا فَدَعْـهُ   وَجَـاوِزْهُ إِلَـى مَـا تَسْـتَطِيعُ[1]

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ١٧٢.

فعليه بمراجعة أهل الاختصاص والمعرفة، كما كان يفعل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد استعصى عليه قراءة بيت شعر جاهلي، فراسل العلامة الأديب أبا فهر محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأفاده به، وقد أثبت ذلك بآخر تحقيقه لكتاب «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن قيم الجوزية[1] بكل تواضع وأمانة.

هذا ما أردت الإلماع إليه، والحمد لله رب العالمين.

(١) المنار المنيف ٢٠٠-٢٠١.

جريدة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم برواية ورش.

٢- أبجد العلوم لصديق خان القِنَّوجي. دار ابن حزم-بيروت. ط١/ ٢٠٠٢.

٣- إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب لأبي جمعة الماغوسي. تحقيق وتقديم: د محمد أمين المؤدّب. مكتبة الرّشاد-الدار البيضاء. ط١/ ١٩٩٧.

٤- الأعلام للزركلي. دار العلم للملايين-بيروت. ط١٧/ ٢٠٠٧.

٥- الأفنان الندية شرح منظومة السبل السوية لفقه السنن المروية لزيد بن محمد بن هادي المدخلي. دار علماء السلف-الرياض. ط٢/ ١٩٩٣.

٦- ألفية السّند لمرتضى الزبيدي. تحقيق: محمد بن عزوز. دار ابن حزم-بيروت. ط١/ ٢٠٠٦.

٧- البداية والنهاية لابن كثير. تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي. دار هجر-مصر. ط١/ ١٩٩٨.

٨- تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي. مطبعة الكويت. سنة ١٩٧٩.

٩- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق لأبي البقاء البلوي. تحقيق: الحسن السائح. مطبعة فضالة-المغرب.

١٠- تاريخ الإسلام للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي-بيروت. ط١/ ٢٠٠٣.

١١- تبصير القانع في الجمع بين شرحي ابن شطي وابن قانع على العقيدة السفارينية.

جمع وترتيب ياسر بن إبراهيم المزروعي. دار البشائر الإسلامية-بيروت. ط١/ ١٩٩٩

١٢- تبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي، للحافظ ابن حجر العسقلاني. دراسة وتحقيق: عبدالسلام الشيخلي-عبدالخالق المزروزي-سعيد البوناني-إسماعيل الكوراني. دار النوادر-بيروت.

١٣- تكملة الإكمال لابن الصابوني. تحقيق: مصطفى جواد. مطبعة المجمع العلمي العراقي. سنة ١٩٥٧.

١٤- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني. تحقيق: محمد أسعد طلس. دار صادر-بيروت. ط٢/ ١٩٩٢.

١٥- الجامع في العروض والقوافي لأبي الحسن العروضي. تحقيق وتقديم: زهير غازي زاهد وهلال ناجي. دار الجيل-بيروت. ط١/ ١٩٩٦.

١٦- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة. ط٢/ ١٩٦٤

١٧- ديوان ابن عبد ربه الأندلسي. دراسة لحياته وشعره: د محمد التونجي. مكتبة الخافقين-دمشق. ط١/ ١٩٩٦.

١٨- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني. تحقيق: إحسان عباس. الدار العربية للكتاب-ليبيا. ط١/ ١٩٨١.

١٩- الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري. تحقيق: إحسان عباس. مكتبة لبنان-بيروت. ط٢/ ١٩٨٤.

٢٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. دار العلم للملايين – بيروت. ط٤/ ١٩٨٧.

٢١- صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير الإفراني، تحقيق: عبدالمجيد خيالي. المركز الثقافي المغربي-الدار البيضاء. ط١/ ٢٠٠٨.

٢٢- العقد الفريد لابن عبدربه القرطبي. تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر-مصر. ط٣/ ١٩٦٥.

٢٣- علم العروض والقافية للدكتور عبدالعزيز عتيق. دار النهضة العربية بيروت.

٢٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني. تح: محيي الدين عبدالحميد. دار الجيل-بيروت. ط٥/ ١٩٨١.

٢٥- كشف المغطا في فضل الموطا لابن عساكر. تحقيق خالد السباعي. دار الحديث الكتانية-بيروت. ط١/ ٢٠١٣.

٢٦- معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر-بيروت. ط١/ ١٩٧٧.

٢٧- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية-بيروت. ط٦/ ١٩٩٤.

٢٨- منحة الكبير المتعالي في شعر وأخبار محمد تقي الدين الهلالي. تحقيق: مشهور حسن سلمان. الدار الأثرية-عمان-الأردن. ط١/ ٢٠١٠.

٢٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي. اعتناء: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية-بيروت.

٣٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. تح: إحسان عباس. دار صادر - بيروت. ط١/ ١٩٧١.

المخطوطات الحديثيّة المنسوبة لغير أصحابها بالخزائن المغربيّة

«النُّكَتُ على صحيح البُخَاري بمكناس أُنْمُوذَجًا»

تعريف وتحليل ومناقشة

إنّ الخزائن المغربية الخاصة والعامة لتزخر بمخطوطات حديثية مهمة ونفيسة .. ما عُرف منه قد اعْتُنِيَ به وطُبع ونُشر .. لكنّ الذي لا زال محبوسا في عُلَبِها، أو مَرْكُونا في رُفُوفِها، بحاجة إلى عناية زائدة للكشف عنه، والتعريف به .. ومنْ ذلك الكتب مجهولة المؤلف، والمنسوبة لغير كُتّابها..

وقد بذل خبراء المخطوط بالمغرب جهودا في الكشف عن مجاهيل المخطوطات الحديثية، أمثال:

الشيخ عبدالحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، الذي تميّزت مكتبته الذّائعة الصّيت بأعلاق ونفائس، أحياها وجلّى محاسنها؛ نحو: الجرح والتعديل لعبدالرحمن ابن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ)[١]، والأربعين البلدانية لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (ت٥٧٦هـ)[٢]..

الشيخ محمد المنوني (ت١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ الذي عرّف بنوادر حديثية في كتابه: منتخبات من نوادر المخطوطات؛ كروايات صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ) ونُسَخِها بالمغرب[٣]، وإيضاح السَّبيل من حديث سؤال جبريل لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم ابن الزّبير الغرناطي (ت٧٠٧هـ)[٤].

---

(١) المكتبة الوطنية رقم: ٣٤١ك.

(٢) فهرس الفهارس ١/ ١١٢.

(٣) ينظر: صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين، ورواياته، وأصوله لمحمد المنوني. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٤٩ . العدد ٣. جمادى الثانية ١٣٩٤هـ.

(٤) ينظر: منتخبات من نوادر المخطوطات لمحمد بن عبدالهادي المنوني. ٦٣-٦٩.

الشيخ محمد بوخبزة التطواني رحمه الله، له الفضل في إبراز جزء الحوض والكوثر لبقي بن مخلد (ت٢٧٦هـ)، بعدما كان في زوايا الإهمال عند بعض أهل البادية، وقد نُشر عن هذه النسخة الوحيدة.

والدكتور محمد الطبراني من خلال إحيائه لـ: التاريخ لأبي حفص عمرو بن علي الفَلَّاس (ت٢٤٩هـ)، وطبقات الفقهاء والمحدّثين لأبي أحمد حُمَيْد بن مَخْلَد الأزدي الشهير بابن زَنْجَوَيْه (ت٢٥١هـ).

ولقد كان لي -خلال فهرسة خزانة الجامع الأعظم بوَزّان- شَرَف الكشف عن كتب حديثية وفقهية وعقَدِية، منها: رسالة حول حال حديث التكبير من سورة الضُّحى لأبي العلاء إدريس العراقي الفاسي (ت١١٨٤هـ)[1]. وهي نسخة وحيدة لا يُعرف لها نظير إلى الآن.

ولا زالت الخزائن تكتنز كتبا أو نُسَخا مخطوطة، يُقال عنها: مجهول، أو لم يُذكر جامعها، أو مؤلفها غير مذكور.

ومنها: كتب نُسبت لغير مؤلّفيها؛ نحو: كتاب الكوكب السّاري في اختصار صحيح البخاري، اضطرب مفهرس خزانة الجامع الأعظم بِتَازَة، فمرّة نسبه لإبراهيم بن عبد الله بن أحمد الرّسموكي، ومرّة لابن أبي مهنا المكناسي. وهما ناسخان فقط، والمؤلف الحقيقي هو: محمد بن عيسى بن حَرْزُوز المكناسي ترجم له عبدالرحمن بن زيدان (ت١٣٦٥هـ) في إتحاف أعلام النّاس[2].

---

(١) الفهرس الوصفي لخزانة الجامع الأعظم بوزان تحت رقم: ٢٩٧. مدمج ضمن رسالة الجواب المحتكر عن حديث الحال المرتحل.

(٢) إتحاف أعلام الناس ٣/ ٦٨٩

والكتاب له نسخ كثيرة بالخزانات المغربية، مثل: الخزانة الحسنية، وخزانة الجامع الأعظم بوزّان.

وفي هذا السّياق يكون موضوع بحثي هذا حول: كتاب النُّكت على صحيح البخاري، الذي تردّدت نسبته بين: تقي الدّين السُّبْكي، وقوام السُّنّة الأصبهاني..

وذلك عبر مقدّمة، ومبحثين:

المبحث الأوّل: في التّعريف بالكتاب من خلال توصيفه واستجلاء منهجه.

المبحث الثّاني: في مناقشة النِّسبتين، مع التّرجيح، وبيان الصّواب.

ثم خاتمة لاستخلاص النتائج.

ومنهجي في ذلك، يَسْري عبر:

- قراءة الكتاب (المخطوط) قراءة مستوعبة.

- تتبّع نقوله ونصوصه.

- تَلمُّس نَفَسِ الكاتب مع مقارنته بكتب أخرى للّذي نُسِبَ إليه.

- مناقشة الاقتراحات الواردة في نسبة الكتاب مراعيا في ذلك التّاريخ والمذهب والأسلوب، مع التّرجيح متوسّلا بالدّلائل والقرائن الّتي لاحت بعد الدّراسة.

وللعلم؛ فالنّص المخطوط لم يُسبق أن دُرِسَ دراسة علمية، سوى مقالٍ تعريفيّ نشره الأستاذ الدكتور قاسم عزيز الوزّاني في مجلة دعوة الحقّ، عرض فيها المحتوى باقتضاب شديد، وتماهى في النّسبة مع ما أُثبت بطُرّة النُّسخة.

وقد وَسَمْتُهُ بـ:

المخطوطات الحديثية المنسوبة لغير أصحابها في الخزائن المغربية

النكت على صحيح البخاري بمكناس أنموذجا

تعريف وتحليل ومناقشة

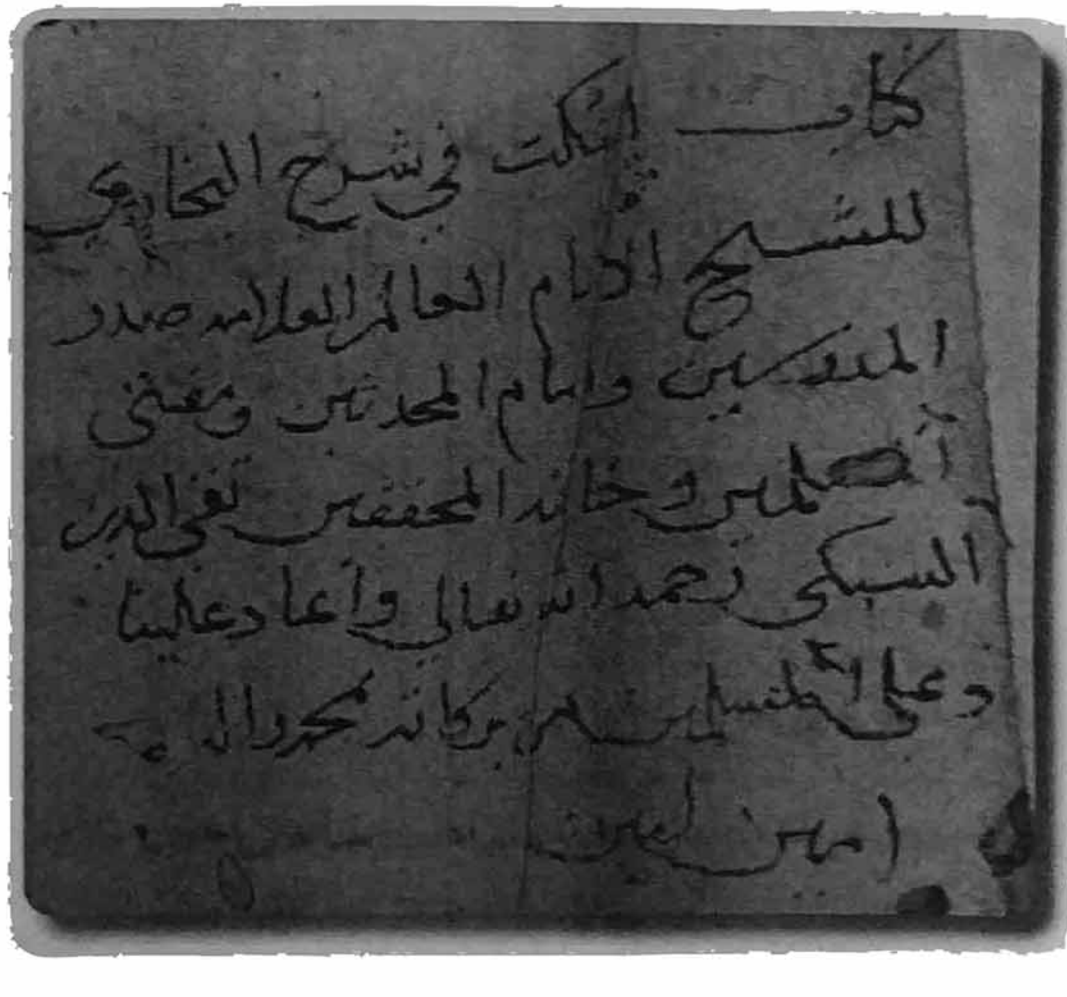
والله الموفّق، والهادي إلى أقوم سبيل.

○ المبحث الأول: التعريف بالكتاب:

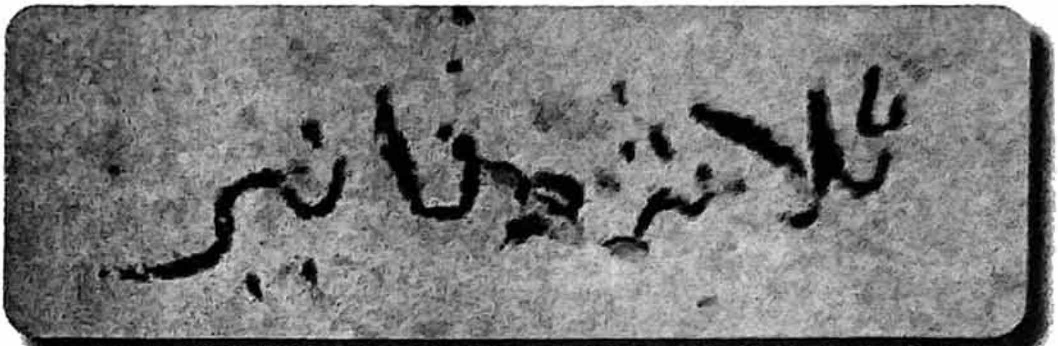
✍ المطلب الأول: توصيف الكتاب:

باديْ ذي بدء؛ الكتاب اسمه كما وُجد مكتوبا على طُرّته بخطّ مشرقي مغاير لخطّ النسخة:

كتاب النُكَت في شرح البخاري للشيخ الإمام العالم العلّامة، صدر المدرّسين، وإمام المحدّثين، ومفتي المتكلّمين، وخاتمة المحقّقين: تقي الدّين السُّبكي رحمه الله تعالى، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته، بمحمد وآله. آمين آمين.


كتاب
النكت في شرح البخاري
للشيخ الإمام العالم العلامة صدر
المدرسين وإمام المحدثين ومفتي
المتكلمين وخاتمة المحققين تقي الدين
السبكي رحمه الله تعالى وأعاد علينا
وعلى المسلمين من بركاته بمحمد وآله
آمين آمين

أعلى العنوان توجد عبارة: ثلاثة دنانير. ولعلّه ثمن شراء النسخة المخطوطة.



أولّه بعد البسملة: (الحمد لله على نعمه المتوالية المتظاهرة، وأياديه المتعالية المتواترة، منزل الغيوث على رُبَى الرّياض الناضرة .. وبعد؛ فأشرف العلوم علم الحديث، ومعرفة أخبار الرسول التي فيها جُمل أصول الدين وتفاصيله، وعليها تأسيس بناء الإسلام وتأصيله، فوقع في مَعْرض .. أن أملي عليك شيئا يُغنيك على الإحاطة بشطر ما يتعلّق بها، فاخترت أن أشرح كتاب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي هو دستور المشتغلين بهذا العلم، ومقدّم على جميع ما صُنّف في هذا الشأن ...).

ومقدّمته كُتبت بخطّ مشرقي مغاير لخطّ الكتاب وخطّ الطُّرَّة، وفيها بتر واضح لعدم انسجام سياقها مع لاحق الكلام الوارد بأصل النّسخة.

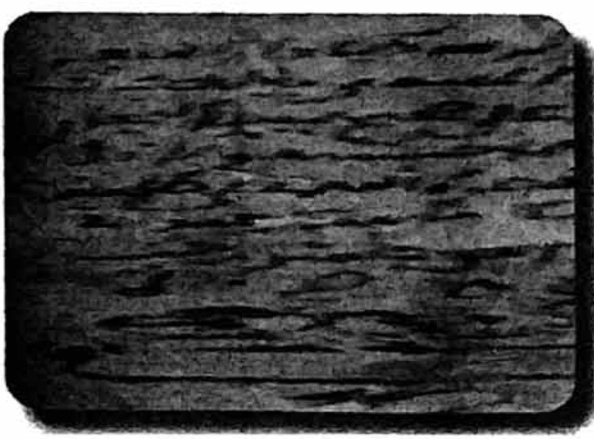
وقد تناول فيه جميع كتب صحيح البخاري: من كتاب بدء الوحي إلى كتاب التّوحيد.

آخره: (وفي الحديث أنّ رجلا خاصم أباه، فلبّت له؛ أي: أخذ بلبّته. ويقال: أخذ بتلبيبه: إذا جمع عليه ثوبه الذي هو لابسه وقبض عليه فجرّه. وفي حديث جُبَيْر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنّه صلّى في ثوب واحد متلبّبًا به. قال أبو عُبَيْد: هو الذي

تحرّم به عند ... وكل من جمع ثوبه متحرمًا به وتلبّب. انتهى ما بذلتُ القول بإتمامه من شرح كتاب البخاريّ رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ابتدأ به ولدي أبو عبد الله، فعاجله الموت قبل إتمامه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى وأجزل له ثواب ما نواه، وأدّاه من فضله وكرامته في عقباه أفضل ما كان يتمنّاه في دنياه إنّه المنعم. بمحمّد وآله، والرّجا فسيح أن ينفع الله به من نظر فيه، ولا يضيّع سعي من اجتهد في جمعه ونقله، وهو حسبنا، ونعم الوكيل).

تاريخ النسخ: يوم الأحد ٢٥ شعبان سنة ٨٥٦هـ. دون التصريح باسم النّاسخ.

نص التّحبيس: الحمد لله هذا السِّفْرُ المسمّى بالنُّكت على صحيح سيدنا البخاري ممّا حبّسه مولانا نصره الله على طلبة مكناسة الزيتون في ثامن عشر رجب سنة ١١٧٥هـ.



كذا مكتوب عليه بهامش المقدّمة.

المطلب الثّاني: منهج الشّارح:

قد سلك المؤلّف رَحِمَهُ اللَّهُ منهجا في كتابته، يمكن عرضه في الملامح الآتية:

١- إخلاص النّية في المبتغى: لقوله: (إذا تعرّض في الحديث لكنية صحابي

ذكرت اسمه مبتغيا به وجه الله ﷻ ودعاة من الخلق..)[١] وقوله: (وأستمد المعونة من الله، وأسأله أن يُجري في ذلك الصواب على لساني، ويُجزل الثواب لابني أبي عبدالله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لسبقه إلى هذا الشرح، وشرح كتاب مسلم رحمة الله عليهما، واختراه المنية إياه دون إتمامهما..)[٢].

٢- تبيان سبب التأليف: يقول: (وإن كان الخطابي أفرد كتاب الأعلام لشرح هذا الكتاب، ووفّاه حظّه، ولم يبخسه نصيبه وحقّه؛ إلاّ أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ رام الإيجاز في بعضها، وترك الدخول في شرح كبير، ممّا يحتاج فيه إلى بيان وبسط ... وإذا رأيت كتابي، وتأمّلته، وتخلّلته بعين الرّضى، وجدته مشتملا على كثير من الفوائد، لم يتعرّض لها رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إلاّ أنّي لا إخالك تنصفني فيما أصبتُ فيه، وتصفحُ عنّي فيما أخطأتُ فيه .. وقصدي في ذلك تجنّب ما أورده الخطّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إلاّ أنْ يكون قد ذكر شيئا على سبيل الاختصار فبسطت القول فيه، أو يكون قد ذكر في حديث أو لفظ وجها فيكون عندي فيه وجه آخر فأذكره، وأُزيّف ما ذكره زائفًا..)[٣].

٣- التنصيص على نهاية شرح ولد المؤلف وبداية شرح الوالد: قال: (ومن باب خوف المؤمن أنْ يُحبط عمله، وهو لا يشعر، وإليه انتهى .. ولدي أبو عبدالله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونوّر قبره من شرح الكتاب، ومن ها هنا تولّيتُ أنا شرحه؛ فأقول ..)[٤].

(١) النكت على صحيح البخاري ص٢٠.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٢٤.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص٢٠.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص٢٠.

٤- الاختصار وعدم الاستطراد: نحو قوله: (وقد أتى الخطّابي في كتابه بمَدَدٍ صالح، ونحن نذكر ما ذكره فيه على سبيل الإيجاز)(١). وقوله: (ولو أتينا بكلّ ما رُوِي عن العرب في هذا لَكَثُر)(٢).

وقوله: (فصل من كلام بعض العلماء اختصرته)(٣). وقال في كتاب تفسير القرآن: (نذكر في هذا الباب شرح ألفاظ على حدّ الاختصار، فإنّ النّاس قد أكثروا التّأليف في تفسير القرآن)(٤).

٥- الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النّبوية والأشعار: يقول: (وسبيلي في هذا الكتاب .. والاستشهاد على ما أذكره بالآيات والآثار وأشعار العرب..)(٥).

وبالنسبة للآثار في الغالب يوردها معلّقة، وأحيانا يسندها من روايته، نحو:

١- أَخْبَرَنَا الفضل بن مَحْمُودُ المؤدّب، أَنا مُحَمَّد بن عبد الله ابْن شَاذَانَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَبَّابُ، حدّثنَا ابْن أبي عَاصِم، حدثني إسماعيل بن عبدالله سمويه، حدّثنا ابن أبي أويس، حدثنا مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد وابن شهاب: أنّهما كانا يريان القراءة على العالم والسّماع منه(٦).

٢- أخبرنا عمر بن أحمد الفقيه، أخبرنا أبو سعيد النّقّاش، أخبرنا علي بن

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص١٩٩.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص٣٠٨.

(٥) النكت على صحيح البخاري ص٢٠.

(٦) النكت على صحيح البخاري ص٢٨.

عيسى، أخبرنا الحسن بن سفيان، أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا سعيد بن الحكم، أخبرنا محمد بن أبي كثير، أخبرني زيد بن أسلم، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد الخُدْري.

٣- أخبرنا عمر بن أحمد السِّمْسَار، أخبرنا أبو سعيد النّقّاش، أخبرنا عمر ابن أحمد بن القاسم، أخبرنا محمد بن أيوب، أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس، حدّثني مالك. قال أبو سعيد: وأخبرنا أحمد بن إبراهيم، أخبرني الحسن بن سفيان، أخبرنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن سمي عن سمي، عن أبي صالح السّمان، عن أبي هريرة.

٤- أخبرنا محمد بن إبراهيم الكَرْخِي بقَزْوِين، أخبرنا عبدالله بن عمر بن زاذان، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السُّنّي، أخبرنا أحمد بن شعيب النّسائي، أخبرنا سليمان بن منصور البَلْخي، أخبرنا أبو الأحوص (ح) قال النّسائي: وحا هَنّاد بن السّري في حديثه، عن أبي الأحوص، عن أشعث، عن معاوية بن سُوَيْد، قال: هَنّاد، قال: البراء بن عازب[1].

٥- أخبرنا محمد بن إبراهيم الكَرْخي، أخبرنا عبدالله بن عمر بن زاذان، أخبرنا أبو بكر ابن إسحاق السُّنّي، أخبرنا أبو عبدالرّحمن النّسائي، أخبرنا عمرو بن منصور، حدثنا سفيان، وأنا طلحة بن يحيى، عن عمّته عائشة بنت طلحة، عن خالتها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[2].

٦- أخبرنا أحمد بن علي الأسواري في كتابه، أخبرنا عبدالعزيز فادويه في

(١) النكت على صحيح البخاري ص١٤٩.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص١٥٠.

كتابه، أخبرنا أبو بكر بن حسيس، حدثنا محمد بن سهل بن الصّباح، حدثنا أبو مسعود، حدثنا نعمان، عن ابن المبارك، عن حرملة بن عمران، حدثنا أبو فراس مولى عبدالله بن عمرو أنّ عمرو بن العاص(١).

٧- أخبرنا أبو الفتح الصّحّاف في كتابه، قال: أخبرنا محمد بن عبيدالله بن صالح، حدثنا أبو الشَّيْخ، قال: حدثنا ابن أبي عاصم، قال: حدثنا يعقوب بن حُمَيْد، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن عمرو بن عثمان بن هانئ، أنّه أخبره أنّه سمع القاسم بن محمد يقول: دخلت على عائشة رضي الله عنها(٢).

٨- أخبرنا أبو نصر محمد بن سهل السّرّاج، أخبرنا عبدالله بن الحسن الأزهري، حدثنا أبو عَوَانَة الأسْفَرايِيني، حدثنا محمد بن رجا أبو بكر بن خلف، حدثنا يحيى بن سعيد عن عبدالله بن عمر(٣).

٩- وحدثنا والدي محمد بن الفضل ولفظ الحديث له، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد، حدثنا محمد بن عمر، حدثنا الفِرَبْرِي، حدثنا مُسَدّد، حدثنا يحيى، عن عبدالله، حدثني جُنْدُب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هُرَيْرة رضي الله عنه(٤).

١٠- أخبرنا أبو عمر بن عبدالوهاب، أخبرنا والدي أبو عبدالله، أخبرنا أحمد ابن محمد بن عمر، أخبرنا عبدالله بن حنبل، أخبرنا محمد بن جعفر الوَرْكَاني

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص١٥١.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص١٦١.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص١٧١.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص١٧١.

ومحمد بن بَكّار، قالا: أخبرنا إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، عن عاصم الأحْول، عن عكرمة، عن ابن عبّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[(١)].

١١- أخبرنا طلحة بن الحسين الصّالحاني، أخبرنا جدي أبو ذرّ، أخبرنا أبو الشَّيْخ، أخبرنا محمد بن يحيى بن منده، أخبرنا عمرو بن عيسى، أخبرنا أبو حَرٍّ البكراوي، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[(٢)].

١٢- أخبرنا أبو بكر الصّابوني، أخبرنا والدي إسماعيل الصّابوني، أخبرنا أبو عبدالرحمن السُّلَمِي، أخبرنا أبو يحيى زكريا بن أيوب الغلّاف .. بمصر، أخبرنا يونس بن عبدالأعلى، أخبرنا أشهب بن عبدالعزيز، قال: سمعت مالك[(٣)].

ومن الأشعار: نحو قوله: (فسمّى النَّعْلَيْن مِلْكًا، وليسا في الحقيقة بمِلْكٍ على مذهب العرب في وضع الفعل موضع الفعل إذا وافق معناه من وجه من الوجوه، من ذلك؛ قول الصّلتان: [الكامل]

سبقتْ يداك له بعاجل طعنةٍ سفهتْ لمنقذها أصول جوائح

فسمّي بعود الطعنة سفهًا، وليس بسفهٍ في الحقيقة.

وقول عدي بن يزيد: [الرّمل]

ثُـمَّ أَضْحَـوْا لَعِبَ الدَّهْـرُ بِهِـمْ وَكَذَلِـكَ الدَّهْرُ نُـودِي بِالرِّحالِ

فجعل إهلاكه إياهم لعبًا.

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص٣٢٠.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٣٢٠-٣٢١.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص٣٢٢.

وقول ذي الرُّمَة: [الطّويل]

وأبْيَضَ مَوْشِيِّ القَمِيصِ نَصَبْتُه   على ظَهْرِ مِقْلاتٍ سَفِيهٍ جَديلُها

أراد متحرّك جديلها، فجعل كثرة حركتها سفهًا، ومثله كما يُقال: حزن الدّار وبكت البلاد، قال ابن مُقْبِل: [المتقارب]

لعَمْرُ أَبِيكِ، لَقَدْ شَاقَني   مكانٌ حزنْتُ لهُ أوْ حَزِنْ[1]

٦- الاستئناس بأقوال الفقهاء: لقوله: (واستنباط المعاني من أقوال الأئمة)[2].

٧- إيضاح المُشْكِل من الأسامي: قال: (أنْ أشرح المُشْكل من أسامي الصّحابة)[3]. نحو: (طلحة بن عبيدالله ﷺ: الطّلحة واحدة الطّلْح، وهو شجر. وعُبيد تصغير عبد، وعُبَيْدالله هو عمر بن عمير بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرّة، كنيته أبو محمد، ويقال له: طلحة الخير، وطلحة الفيّاض، وطلحة الطّلحات. وليس هو طلحة الطلحات، الذي قيل فيه: [الخفيف]

رحم الله أعظمًا دفنوها   بِسِجِسْتَانَ طلحةَ الطّلحاتِ)[4]

٨- بيان قصد البخاري: مثل قوله عن ترجمة كيفية بدء الوحي: (غير أنّه لم يقصد لهذه التّرجمة: تحسين العبارة وتسويتها، وإنّما مقصوده: فهم السّامع إذا قرأ الحديث علم مقصوده من التّرجمة، فلم يشتغل بها تعويلا منه على فهم القارئ)[5].

(١) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.
(٢) النكت على صحيح البخاري ص٢٠.
(٣) النكت على صحيح البخاري ص٢٠.
(٤) النكت على صحيح البخاري ص٢٣.
(٥) النكت على صحيح البخاري ص٢١.

٩- المقارنة بين مذاهب الأئمة، مع التّوجيه: مثل قوله: (وذهب الشافعي رحمة الله عليه إلى أن المشي قدَّامها أفضل ... ومن شأن الشفيع أن يتقدّم بين يدي المشفوع له، وإلى هذا صار أحمد بن حنبل أو مالك بن أنس، وقال أبو حنيفة: المشي وراءها أفضل لعله ذاهب إلى ظاهر الحديث)(١).

وقال: (قال الخطابي: وقد رأى العلماء في الشّجرة تُقطع: الفِدْيَة، جعل ابن الزبير في الشجر الصغير: الشّاة، وفي الكبير: بقرة. وهو قول عطاء، وإليه ذهب الشافعي)(٢).

وقال: (وغسل اليدين قبل إدخالهما في الوضوء مندوب إليه عند مالك والكوفيين والشافعي، وقال أحمد: من اللّيل دون النّهار وجب غسلهما)(٣).

١٠- التّرجيح بين الأقوال وبيان المختار: نحو قوله: (وهذا قريب من التّحقيق، وأقربها إلى الصّواب، وألصقها بالقلوب ما ذكره كثير من الأئمة و.. اختار ابن الأنباري)(٤).

وقوله: (قال ابن أبي عاصم: والذي أختاره وأذهب إليه أن يقول الرّجل إذا قرأ على العالم أن يقول قرأت على فلان بن فلان..)(٥).

١١- تصويب الأقوال مع التعليل: نحو قوله: (والصواب ما ذكره الخطّابي

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص٢٣.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٢٩.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص٣٥.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

(٥) النكت على صحيح البخاري ص٢٨.

رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنّ الخوارج غير خارجين من الدائرة بالاتفاق من الفقهاء)[١]

١٢- اهتمامه بالفقه الشافعي: تفريعا لأقواله، نحو: (للشافعي فيه قولان)[٢] وتنصيصا على أصحابه، نحو: (وقال في البُوَيْطي: تغرف غرفة لأنفه)[٣]. وتعضيدا لاختياره، نحو: (وقال به الشافعي واختاره أحمد بن حنبل، وهو الذي رجح مالك، قال الشافعي: والمصير إليه أولى من حديث القاسم؛ لأنه موقوف، وحديث يزيد أشبه بظاهر كتاب الله ﷻ، واحتجّ أنّ الله تعالى ذكر استفتاح الإمام بعضهم لقوله تعالى: ولتقم طائفة منهم معك، ثم قال: فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم..)[٤]. وتمييزا بين القديم والجديد، بقوله عن المعدن: (وأما النّصاب، فقال في القديم: لا يُعتبر فيه النّصاب)[٥]. تبيانا للصّحيح، فيقول: (وأمّا الضّرب الثّالث وهو المباشرة في غير الفرج لشهوة بأن يقبّل لشهوة، فالصّحيح من مذهب الشّافعي أنّه لا يفسد الاعتكاف)[٦].

١٣- حكاية الاتّفاق والاختلاف: نحو قوله: (..لأنّ الخوارج غير خارجين من الدّائرة بالاتّفاق من الفقهاء)[٧]. وقوله: (اختلف العلماء في بول الصّبيّ، فقال طائفة: بوله طاهر قبل أن يأكل الطّعام، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق،

(١) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٤٠.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص٤٠.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص١٢٠

(٥) النكت على صحيح البخاري ص١٨٥.

(٦) النكت على صحيح البخاري ص٢٢٤.

(٧) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

والحجّة لهم ... وقال الكوفيون: بول الصّبي والصّبيّة نجس سواء أكل الطعام أم لم يأكل، واحتج لهم الطّحاوي..)(١).

وقوله: (وأمّا حديث جابر فقد حُكي عن الشّافعي أنّه قالت به بعض العلماء..)(٢).

١٤- بيان حُجج الأئمة: نحو قوله: (حديث فاطمة بنت أبي حُبيش في هذا الحديث حُجّة لمالك والشّافعي في أنّ المستحاضة إذا ميّزت دم الحيض من دم الاستحاضة أنّها تعتبر الدّم، وتعمل على إقباله وإدباره)(٣).

١٥- الإشارة إلى النُّسَخِ عند ضبط الكلمات: بإجمال ودون تعيين؛ نحو قوله: (وقَعَ بفتح القاف، في بعض النّسخ، وفي بعضها: وَقِعٌ بكسر القاف وضمّ العين والتّنوين، وفي بعضها: وَجِعٌ بالجيم المكسورة)(٤). وقوله: (وفي: نسخة مختصرا)(٥).

١٦- تتبّع ألفاظ الحديث في أبواب أخرى من صحيح البخاري: مثل ما فعل في باب صلاة الخوف، قال: (فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما غزوت مع رسول الله ﷺ قِبَلَ نَجْدٍ فوازينا العدد. لم يذكر البخاري في أبواب صلاة الخوف غير حديث ابن عمر هذا. وذكر في كتاب المغازي حديث مالك، عن يزيد بن رُومان، عن صالح بن خَوَّات، عن من شهد مع رسول الله ﷺ الخوف يوم ذات الرِّقاع...

(١) النكت على صحيح البخاري ص٤٤.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص١٢٠.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص٥٦.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

(٥) النكت على صحيح البخاري ص٢٠٦.

وذكر البخاري في المغازي عن مُسَدَّد، عن يحيى بن سعيد ... وذكر البخاري في المغازي حديث جابر إلّا أنّه لم يُسْنده ..)[١].

١٧- الإلماع إلى اللّطائف الإسنادية من خلال المعارضة بين الروايات: نحو قوله: (رواه البخاري عن قُتَيْبَة عن مالك، كذلك هو في موطّأ القَعْنَبي وابن بُكَيْر وأبي مُصْعَب، قال مالك: وحديث زيد بن رُومان أحبّ ما سمعت إليّ. ورُدّي عنه أنّه قال: هل أحسن ما سمعت في صلاة الخوف. وموطأ يحيى بن يحيى: قال مالك: وحديث القاسم أحبّ ما سمعت إليّ في صلاة الخوف. وذكر إسماعيل بن إسحاق عن ابن وهب عن مالك، قال: حديث زيد أحب إليّ. ثمّ رجع، فقال: يكون قضاؤهم بعد السّلام أحبّ إليّ على حديث القاسم... وذكر مالك ذلك في رواية عن يحيى بن سعيد، **والزيادة من الحافظ مقبولة**)[٢].

١٨- التّنصيص على المحفوظ من الرّوايات: قال: والصّحيح عندنا بيانا واحدا، والمحفوظ عند أصحاب الحديث بيانا ..). وقال: (ومن باب غزوة مُؤْتَة: أنا أَطَّلِعُ من صائر الباب، كذا في الرواية، والمحفوظ: من صِيرِ الباب؛ وهو: شَقُّهُ)[٣].

١٩- الإشارة إلى التّصحيح اللُّغوي في معارضة الرواية الحديثية: قال: (وقوله: بَشِقَ المُسَافِرُ كذا في النُّسَخ بالباء، وهو غير معروف في العربية، وفي نوادر اللّحياني: نَشَقَ بالنون؛ أي: نَشَبَ. **هذا في العربية صحيح، والرّواية لا تُساعده**)[٤].

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص١٢٠. (٢) النكت على صحيح البخاري ص١٢٠.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص٢٩٢.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص١٢٨.

٢٠- التوسّل بالإعراب لتأكيد المراد: قال: (ومن باب يَنْعَى إلى أهل الميّت بنفسه، في التّرجمة خلل. ومقصود البخاري: باب الرجل ينعي إلى الناس الميتَ بنفسه؛ كأنّه سقط منه ذكر الميت مرّة أخرى، فيكون المعنى: باب الرجل ينعي إلى أهل الميتِ الميّتَ بنفسه. ويكون الميت نَصْبًا مفعول ينعي، وهو مفعول ثانٍ)[١].

٢١- ختم بعض الأبواب بالمستفاد من أحاديث الباب: فيقول: (ومن فقه هذه الأحاديث: إن الاعتكاف لا يصحّ إلّا في المسجد ...)[٢].

٢٢- بيان الغلط والسَّقَط: نحو قوله في باب الأمر باتّباع الجنائز: (وأمّا الخصلة السّابعة؛ فركوب المياثر، وقد سقط من الكتاب)[٣].

وقوله في باب العُشُر فيما سُقي من ماء السّماء: (ولعلّ النّاسخ قدّم كلام البخاري على الباب الذي يقتضيه غلطًا)[٤].

المطلب الثّالث: موارد الشّرح:

اعتمد المؤلف في شرحه على مجموعة من المصادر والمراجع، وهي:

• القرآن الكريم. وقد استعان فيه بأقوال أهل التفسير، هكذا بإجمال[٥]، وأحيانا يفصّل؛ فيقول: قال ابن عبّاس وابن جُرَيْج .. وصرّح باستفادته من

(١) النكت على صحيح البخاري ص١٢٨.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٢٢٤.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص١٥٠.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص١٨٢.

(٥) النكت على صحيح البخاري ص٢١٠.

كتاب معاني القرآن[1] لأبي زكريا يحيى بن زياد الفَرّاء (ت٢٠٧هـ).

• كتب السّنّة النّبوية. اعتمد منها حسب تصريحه: كتاب الجنائز[2] لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضّحّاك الشّيباني (ت٢٨٧هـ)، وكتاب الجنائز[3] لأبي الشيخ عبدالله بن محمد الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، وكتاب الجنائز[4] ولعله من كتاب أطراف الصّحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدّمشقي (ت٤٠١هـ). ثمّ من شروح السُّنّة: أعلام السُّنن شرح صحيح البخاري لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ).

• كتب الفقه: لم يصرّح إلا بكتابين، هما: الأم[5] للإمام محمد بن إدريس الشّافعي (ت٢٠٤هـ)، والحاوي الكبير شرح مختصر المُزَني[6] لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت٤٥٠هـ).

• كتب المغازي: أحال مرّة على أهل المغازي[7] بإطلاق، ومرّة أحال على محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ)[8]، ويقصد غالبا: مغازيه.

• كتب اللّغة: وهي الّتي لها النّصيب الأوفر في الكتاب، وقد صرّح بثلاثة

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص١٢٠.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص١٦٠.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص١٥٥.

(٤) النكت على صحيح البخاري ص١٥١.

(٥) النكت على صحيح البخاري ص١٨٥.

(٦) النكت على صحيح البخاري ص٣٢٨.

(٧) النكت على صحيح البخاري ص٢٩٢.

(٨) النكت على صحيح البخاري ص٣٨٦.

كتب، وهي: النّوادر[١] لأبي الحسن علي بن المبارك اللِّحياني (ت٢٢٠هـ)، ومجمل اللُّغة[٢] لأحمد بن فارس القزويني (ت٣٩٥هـ)، والغريبين[٣] في القرآن والحديث لأبي عُبَيْد أحمد بن محمد الهَرَوِي (ت٤٠١هـ).

أمّا غيرهم، فينقل عنهم دون تعيين، وهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي[٤] (ت١٧٠هـ)، الليث بن نصر ابن المظفر[٥] الكناني صاحب الخليل، أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي[٦] (ت٢٣١هـ)، أبو حاتم سهل بن محمد السِّجِستاني[٧] (ت٢٤٨هـ)، وعبدالله بن مسلم ابن قُتَيبة[٨] الدِّينَوَرِي (ت٢٧٦هـ)، أحمد بن يحيى الشّيباني المشهور بثَعْلَب[٩] (ت٢٩١هـ)، أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد البصري[١٠] (٣٢١هـ)، إبراهيم بن محمد ابن عَرَفَة الأزدي المعروف بنِفْطَوَيْه[١١] (ت٣٢٣هـ)، أبو القاسم عبدالرّحمن بن إسحاق الزَّجّاجِي[١٢] (٣٣٧هـ).

---

(١) النكت على صحيح البخاري ص١٢٨.

(٢) النكت على صحيح البخاري ص٢٩.

(٣) النكت على صحيح البخاري ص: ٤٠، ٤٤، ١٢٨..

(٤) النكت على صحيح البخاري ص٤٤. والمؤلف ينقل عنه من كتاب العين جزما.

(٥) النكت على صحيح البخاري ص٢٩٢.

(٦) النكت على صحيح البخاري ص١٦٠.

(٧) النكت على صحيح البخاري ص٤٤.

(٨) النكت على صحيح البخاري ص٤٤.

(٩) النكت على صحيح البخاري ص٣٨٤.

(١٠) النكت على صحيح البخاري ص١٢٨.

(١١) النكت على صحيح البخاري ص٢٥.

(١٢) النكت على صحيح البخاري ص٢١٠.

والدّواوين الشّعرية، مثل: ديوان ذي الرّمّة[١].

من خلال هذه المصادر يتّضح بأنّ آخرها (الماوردي ت٤٥٠هـ) كان في القرن الخامس الهجري، وهذا يعني أنّ المؤلف سيكون في الغالب من القرن الخامس أو السادس الهجريين. والله أعلم.

(١) النكت على صحيح البخاري ص٢٢.

٤) المبحث الثاني: مناقشة النسبتين، مع الترجيح:

بالنسبة للكتاب فقد نُسب أوّلا إلى تقي الدّين علي بن عبدالكافي السُّبكي (ت٧٥٦هـ)، كما نصّ على ذلك كلّ من:

- الشيخ الفقيه محمد الفضيل بن الفاطمي الشّبيهي (ت١٣١٨هـ) في كتابه الفجر السّاطع على الصّحيح الجامع؛ فقد نقل منه في أحد عشر موضعا، منسوبا إلى السُّبْكي[1].

- الفقيه محمد بن عبدالهادي المنوني (ت١٤٢٠هـ) في مقاله عن مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث، معتمدا على الشّبيهي[2].

- الأستاذ عبدالسلام البرّاق في فهرس الخزانة[3].

- الأستاذ قاسم عزيز الوزّاني في مقال تعريفي في مجلة دعوة الحقّ، بعنوان: من نوادر المخطوطات بخزانة الجامع الكبير بمكناس: كتاب النّكت في شرح البخاري، للشيخ الإمام تقي الدين السّبكي[4].

ثم نُسب إلى: الشيخ الإمام قوام السُّنّة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التّيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، من لَدُن:

(١) الفجر الساطع على الصحيح الجامع ١/ ٢، ١٦٥، ١٩٠، ٣٥٦، ٣٩٢. ٢/ ٧، ٣٧، ١٥٧، ٣٣٣، ٣٩٠. ٣/ ٩٨، ٢١٥، ٢٥٢، ٢٨٩. ٤/ ١٣٠، ١٧٣، ١٧٦. ٥/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٣، ٣٠٦. ٧/ ٣١. ٩/ ٢٣٠. ١٢/ ٤٦، ٢٦٣، ٢٦٦. ١٤/ ٢٠٦، ٢٢٤.

(٢) قبس من عطاء المخطوط المغربي ٢/ ٩٢٢. رقم: ١٠٨.

(٣) فهرس المخطوطات المحفوظة في خزانة الجامع الكبير بمكناس ص١٠٨-١٠٩.

(٤) مجلة دعوة الحق. العدد ٣٠٠ ربيع ١-ربيع ٢ ١٤١٤/ شتنبر -أكتوبر ١٩٩٣. ص:٢٨.

- الأستاذ عبدالسلام البراق حفظه الله بخطّه على ورقة فارغة في بداية المخطوط، ثم قال: (وليس هو لتقي الدين السبكي). وهذا دليل على تراجعه.



الأستاذ الدكتور محمد السّرار في مشاركة له بندوة علمية بوجدة، بعنوان: مخطوطات الحديث النبوي بخزائن الكتب المغربية[1].

أمّا النّسبة الأولى، (تقي الدين السُّبكي)، فلا شكّ أنّها وهَمٌ واضح لثلاثة أمور:

الأول: أنّه لا يُعرف للسُّبكي شرح على البخاري، ولم يُذكر ضمن تصانيفه[2].

الثاني: أسلوب السُّبكي جدلي، لأنّه مِنْطيقي متكلّم أشعري، أمّا صاحب الشرح فلا ينحو إلى الجدل، وهو على طريقة المحدّثين في مسائل العقيدة بالتسليم دون تفسير أو تأويل، مع إيراد أقوال السّلف في ذلك مسندة عن شيوخه؛ كما فعل في كتاب الاستئذان، قال: (حديث خلق الله آدم على صورته قد تكلّم أهل العلم في هذا الحديث، والصّواب تسليم الخبر والإيمان به..)[3].

---

(١) الموقع الإلكتروني يوتيوب:

https://www.youtube.com/watch?v=JYggJp١bKW٨

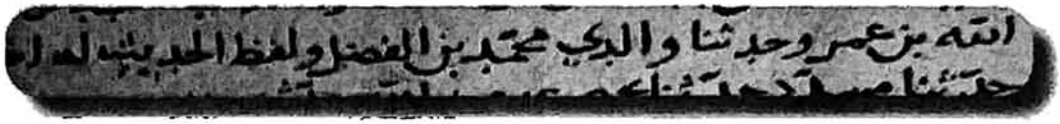
لكنّه قال عن الكتاب هو: شرح صحيح مسلم. يُنظر: الدقيقة: ٣٨:١٣.

(٢) ينظر طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السُّبكي ١٠/ ٣٠٧-٣١٥. فقد استوعب فيه عناوين مصنفات والده.

(٣) النكت على صحيح البخاري ٣٧٥.

وكذلك بفصل في إثبات رؤية محمد ﷺ ربّه ليلة المعراج[١].

الثالث: يروي عن شيوخ من القرن الخامس الهجري والسبكي من القرن الثامن. من ذلك يروي عن والده: محمد بن الفضل. في حين أنّ والد تقي الدّين اسمه: عبدالكافي بن علي.


الله بن عمر وحدثنا والدي محمد بن الفضل ولفظ الحديث له

وأمّا النّسبة الثانية، (قوام السُّنَّة الأصبهاني)، فهي الصّواب الّذي لا مِرْيَة فيه، لثلاثة أمور:

الأوّل: مضمون الكتاب في شرح البخاري، وقوام السّنّة له شرح على صحيح البخاري ذكره غير واحد من مترجميه منهم: الذّهبي في السِّيَر، وابن كثير في طبقات الشافعية، وابن العِمَاد في شذرات الذّهب، والسيوطي والداودي في طبقات المفسّرين، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٢]. وهو تكميل لشرح ولده أبي عبدالله محمد كما نصّ على ذلك كل من ابن كثير وابن العِماد.

الثاني: أسلوبه أسلوب أهل الحديث في الاستشهاد بالآثار بأسانيدها، مع اطّلاع على مذاهب الفقهاء وانحياز لمذهب الشافعي تصحيحا وترجيحا؛ إذ

---

(١) النكت على صحيح البخاري ٣٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٤. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٧. طبقات الشافعية لابن كثير ٢/ ٥٥٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ١٧٥. طبقات المفسرين للسيوطي ٣٧. طبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٥. كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون ١/ ٥٥٤.

هو أحد أئمّة الشّافعية؛ كما يقول ابن كثير في الطّبقات[1]، علاوة على اعتماد شواهد اللغة استشهادا وتصحيحا.. ويشهد لهذا ما قاله عنه تلميذه السّمْعاني: (قال أبو سَعْد السَّمْعَاني: أبو القاسم هو أستاذي في الحديث، وعنه أخذت هذا القدر، وهو إمام في التّفسير والحديث واللُّغَة والأدب، عارف بالمتون والأسانيد..)[2].

الثالث: الشّيوخ الّذين يروي عنهم هم أساتذته، أبرزهم:

- والده محمد بن الفضل[3].
- الفضل بن مَحْمُودُ المؤدّب، روى عنه في كتابيه المحجّة في بيان المحجّة، والتّرغيب[4].
- عمر بن أحمد السِّمْسار، روى عنه في كتابيه المحجّة في بيان المحجّة، والتّرغيب[5].
- أبو عمرو بن عبدالوهاب، روى عنه في كتابيه المحجّة، والتّرغيب[6].
- أبو نصر محمد بن سهل السّرّاج، روى عنه في كتابيه المحجّة، والتّرغيب، وذكره ضمن شيوخه: الذّهبي في سير أعلام النبلاء[7].

(١) طبقات الشافعية لابن كثير ٢/ ٥٥٩.   (٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٤.

(٣) النكت في شرح البخاري ص١٧١. وروى عنه في: الحجة في بيان المحجّة ١/ ١٠٨. والترغيب والترهيب ١/ ٤٠٢.

(٤) الحجة في بيان المحجّة ٢/ ١١٤. الترغيب والترهيب ١/ ٥٤٢.

(٥) الحجة في بيان المحجّة ١/ ٥٤٧. الترغيب والترهيب ٢/ ٨.

(٦) الحجة في بيان المحجّة ١/ ٩٩. الترغيب والترهيب ١/ ٤٣٣.

(٧) الحجة في بيان المحجّة ٢٠/ ٨١. الترغيب والترهيب ٢/ ٧٥. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٤.

- طلحة بن الحسين الصّالحاني، روى عنه في كتابيه المحجّة، والتّرغيب[1].

- أبو بكر الصّابوني، روى عنه في كتابه المحجّة، والتّرغيب[2].

إذن؛ من هما مؤلّفا الكتاب؟

ترجمة الولد:

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل التّيمي الأصبهاني.

وُلد سنة ٥٠٠هـ.

ونشأ في كنف والده محصّلا ومُجدّا، فصار إماما في اللّغة والعلوم، حتّى ما كان يتقدّمه كبير في الفصاحة والبيان والذّكاء، وكان أبوه يفضّله على نفسه في اللّغة وجريان اللّسان.

أملى جملة من شرح على الصّحيحين، وتصانيف أخرى كثيرة مع صغره.

توفّي بهَمَذَان سنة ٥٢٦هـ[3].

ترجمة الوالد:

أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي التّيمي الطّلحي الأصبهاني، الجُوْزي[4]، لُقِّبَ بـ: قوام[5] السُّنَّة.

---

(١) الحجة في بيان المحجّة ١/ ١٠٩. الترغيب والترهيب ١/ ٢٣٦.

(٢) الحجة في بيان المحجّة ١/ ١٠٠. الترغيب والترهيب ٢/ ٩٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٤. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٨٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ١٧٥.

(٤) ومعناه: الطّير الصغير بلسان أهل أصبهان. قاله: السّمعاني في الأنساب ٢/ ١٢٠.

(٥) تُضبط بوجهين: قوّام بصيغة مبالغة فعّال. وقِوَام بمعنى عماد. وكلاهما جائز، فالأولى دالة على كثرة عناية بالسّنّة، وحسن قيام بها. والثانية دالّة على شدّة تمسّكه بالسّنّة حتى سار قدوة لها.

وُلد سنة ٤٥٧هـ.

تتلمذ على مشايخ عدّة، أبرزهم: والده محمد بن الفضل، وأبو عمرو ابن مَنْدَه، وعائشة بنت الحسن، وإبراهيم بن محمد الطيّار، وأبو منصور بن شُكْرَوَيْه، وابن رَزَا الإمام، وأبو عيسى عبدالرحمن بن محمد بن زياد، وابن خُرْشيد قولة، وأبو بكر ابن مَرْدَوَيْه..

ورحل في طلب العلم إلى مدائن عدّة، منها: نيسابور، بغداد، ودمشق، ومكة، وجاور بها سنة.

درّس وأفاد، وأملى وصنّف في فنون عدّة، حتّى صار أستاذ علماء عصره وقدوة أهل السّنّة في زمانه..

من تلامذته: ولده أبو عبدالله، وأبو موسى المديني، وابن عساكر الدّمشقي، أبو سعد السّمعاني، وأبو طاهر السِّلَفي...

صنف تصانيف عدّة، أشهرها: التّرغيب والتّرهيب وبه عُرف، والحُجّة في بيان المحجّة، وتفسير القرآن، وشرح الصحيحين أتمّ فيه كتابة ولده...

توفّي رَحِمَهُ اللهُ بأصبهان يوم عيد الأضحى بعدما فَلَج سنة ٥٣٥هـ(١).

---

(١) الأنساب للسمعاني ٢/ ١٢٠. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٤. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٧. طبقات الشافعية لابن كثير ٢/ ٥٥٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ١٧٥. طبقات المفسرين للسيوطي ٣٧. طبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٥. كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون ١/ ٥٥٤.

خاتمة

وبعد هذه القراءة الفاحصة في تضاعيف وخفايا هذا الكتاب المخطوط من أجل تعيين صاحبه أومؤلّفه الّذي اضطربت نسبته في نظر القارئ بين رجلين: السُّبكي وقوام السّنّة، وبعد تأمّل وتمعّن، واطّلاع شامل على كل حرف من حروف الكتاب، وسياق معانيها، اتّضح لي الصّواب في ترجيح انتساب الشّرح إلى رَجلين: الابن والوالد، فالابن ابتدأ شرح الكتاب، والوالد أتمّه.

ومن ثمّ: **فالكتاب للشّيخين محمد بن إسماعيل التّيمي (ت٥٢٦هـ)، وإسماعيل بن محمد بن الفضل التّيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ). وهو تتميم لشرح أبي سُلَيْمان حَمْد بن محمّد الخطّابي (ت٣٨٨هـ).**

وهذه هي النتيجة الأهمّ من هذا البحث. وهناك نتائج أخرى تتمثل في:

١- **نسبة كتاب معيّن إلى كاتبه**: تحتاج إلى تريّث وتبصّر، إذ ليس كل ما وُجد على طُرّة الكتاب هو الحقّ؛ بل قد يكون غيره، كما تبيّن لنا الآن. وذلك يتمّ من خلال:

- مطالعة الكتاب مطالعة شاملة، فالانتقاء لا يُفضي إلى نتيجة صائبة.

- تلمّس شخصية الكاتب في أسلوبه من خلال استعمال ضمير المتكلّم مثلا.

- حَصْر الزّمن الّذي عاش فيه الكاتب، عبر تتبّع نقوله، خاصة آخر أصحابها وفاة، أو معرفة شيوخه إن نصّ عليهم.

- تتبّع كتب أخرى في الفنّ الذي يندرج فيه الكتاب، لعلّ أحدها نقل عن المؤلّف.

- مقارنة الأسلوب والمنهج بمؤلّفات أخرى للمؤلّف بعد ظهور البوادر الأولى للكشف، قصد التأكّد.

٢- كتاب النكت في شرح البخاري، عليه ملاحظ:

العنوان في شكّ منه، وأظنّه ملفّقا لأمور:

الأوّل: صياغته ركيكة، فالكتاب هو تكميل لشرح الخَطّابي كشْفًا للغامض، وتتميما للنّاقص، كما تقدّم. فلذلك الصّحيح أنْ يكون النُكت على شرح البخاري، كما فعل كل من الزّركشي وابن حجر؛ إذ سمّيا كتابيهما: النُكت على مقدمة ابن الصّلاح. (لا في)؛ لأنّ (في) تقتضي جمع النُكَت من شرح الخَطّابي: أعلام السُّنَن. وهذا غير وارد في الكتاب.

الثّاني: هذا العنوان لم ينصّ عليه المؤلف في المقدّمة على عادة الأقدمين، ولا في الخاتمة كما يفعل بعض النّسّاخ عند الانتهاء.

الثّالث: كلّ من ذكره من مترجمي قوام السّنّة، وسمه بشرح البُخَاري، إذْ لو كان مُعَنْوَنًا لم يُغفلوه كلّهم، وخاصّة مفهرسي الكتب، ومحصي أسامي الفنون؛ مثل: حاجي خليفة في كشف الظنون.

لذلك فالصّواب أن يُسمّى: **شرح صحيح البخاري.**

٣- تحقيق الكتاب: المخطوط نسخة وحيدة في حالة سيّئة، بسبب الأَرَضَة، الّتي نهشته نهشا، وفكّت أربطته، علاوة على أنّ النّاسخ مَسَخَ الكتاب بكثرة

الأخطاء تحريفا وتصحيفا، لذلك فعلى من يتصدّى لتحقيق الكتاب ينبغي أن يكون مُتْقِنًا لعلوم ثلاثة: الحديث، والفقه، واللُّغَة؛ إذ عليهما تدور رَحَى الشّرح.

٤- الكتاب لم يحظ بالاعتناء: إذْ لم يَنْقُلْ عنه أحدٌ من شُرّاح البخاري؛ خاصّة المشهورين كابن رجب وابن حجر والعيني والقسطلاّني. وإنّما تفرّد بالنَّقْل عنه عالم من المتأخرين، وهو: محمد الفضيل ابن محمد الفاطمي الشبيهي (ت١٣١٨هـ)، وقد نقل عن نفس النّسخة منسوبة خطأً إلى السُّبكي.

والله وليّ التّوفيق. والحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على النّبي الأمين، وآله الطّيّبين الطّاهرين، وصحبه العُدُول أجمعين.

بدر العمراني

في طنجة: ١٥ صفر الخير ١٤٤٠هـ

جريدة المصادر والمراجع

الكتب:

١- إتحاف أعلام النّاس بجمال أخبار حاضرة مكناس لعبدالرحمن بن زيدان. تحقيق: علي عمر. مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة. ط١/ ٢٠٠٨.

٢- تذكرة الحفاظ لمحمد بن أحمد الذهبي. دار الكتب العلمية-بيروت.

٣- الترغيب والترهيب لإسماعيل بن محمد الأصبهاني. اعتناء: أيمن بن صالح بن شعبان. دار الحديث-القاهرة. ط١/ ١٩٩٣.

٤- الحجة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السّنّة إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني. تحقيق ودراسة: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي. دار الراية-الرياض. سنة ١٩٩٩.

٥- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة. مؤسسة الرسالة-بيروت. ط١/ ١٩٨٥.

٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبدالحي بن أحمد ابن العماد العكري. تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير دمشق. ط١/ ١٩٨٦.

٧- طبقات الشافعية الكبرى لعبدالوهاب بن علي السُّبْكي. تحقيق: محمود محمد الطّناحي وعبدالفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية. مصر.

٨- طبقات الشافعية لإسماعيل بن عمر ابن كثير. تحقيق: عبدالحفيظ منصور. دار المدار الإسلامي-بيروت. ط١/ ٢٠٠٤.

٩- طبقات المفسرين لمحمد بن علي الداودي. دار الكتب العلمية-بيروت. ط١/ ١٩٨٣.
١٠- طبقات المفسرين لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. مكتبة وهبة-القاهرة. ط١/ ١٩٧٦.
١١- الفجر السّاطع على الصحيح الجامع لمحمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزّرهوني. دراسة وتحقيق: عبدالفتاح الزّنيفي. مكتبة الرشد-الرياض.
١٢- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبدالحي الكتاني. تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي- بيروت. ط٢/ ١٩٨٢.
١٣- فهرس المخطوطات المحفوظة في خزانة الجامع الكبير بمكناس إعداد: عبدالسلام البراق. منشورات وزارة الثقافة. الرباط. سنة: ٢٠٠٤.
١٤- الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزّان. إنجاز: بدر العمراني الطنجي ومحمد سعيد الغازي. إشراف ومراجعة: عبداللطيف الجيلاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الرباط. ط١/ ٢٠٠٨.
١٥- قبس من عطاء المخطوط المغربي لمحمد بن عبدالهادي المنوني. دار الغرب الإسلامي-بيروت. ط١/ ١٩٩٩.
١٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. مؤسسة التاريخ العربي-قم.
١٧- منتخبات من نوادر المخطوطات لمحمد بن عبدالهادي المنوني. الخزانة الحسنية-الرباط. المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش. ط٢/ ٢٠٠٤.
١٨- النكت على صحيح البخاري مخطوط محفوظ بخزانة الجامع الكبير بمكناس. تحت رقم: ١٥٤.

المجلات:

- دعوة الحق. العدد ٣٠٠. ربيع ١-ربيع ٢، ١٤١٤/ شتنبر -أكتوبر ١٩٩٣.

- مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٤٩. العدد ٣. جمادى الثانية ١٣٩٤هـ.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

تقديم ٥
المقدمة ٧
ضوابط التحقيق ٧
خطوات التحقيق ٩
● كيف نعالج ظاهرة التصحيف والتحريف أثناء تحقيق كتب التراجم؟ قواعد ونماذج ١١
المبحث الأول: من أجل تحديد المفاهيم: التصحيف، التحريف، الترجمة ١٥
المطلب الأول: التصحيف والتحريف ١٥
المطلب الثاني: الترجمة ١٩
المبحث الثاني: قواعد منهجية مشفوعة بنماذج تطبيقية ٢٣
القاعدة الأولى: التمكن قبل التصدر ٢٣
القاعدة الثانية: الأدب قبل العتب ٢٦
القاعدة الثالثة: إدمان المراجعة أولى من المتابعة ٢٨
القاعدة الرابعة: لا قياس في الأسماء ٣١
القاعدة الخامسة: الاستعانة أولى من الاستماتة ٣٢
القاعدة السادسة: الإدراك والفهم أصل في سلامة السياق ٣٧

القاعدة السابعة: إذا طرأ الشك فلا يُقطع برأي إلا بنصّ أو مرجّح قويّ .. ٣٩
القاعدة الثامنة: ليس كل مُثبَت يُصار إليه ٤١
القاعدة التاسعة: القصد قبل النقد ٤٢
القاعدة العاشرة: التصحيح أولى من إثقال الهوامش بالفروق.......... ٤٣
خاتمة ٤٥
جريدة المصادر والمراجع ٤٧
● قواعد لتحقيق النسخة الوحيدة: كتاب الجامع للرُّعَيْني المالقي أنموذجا
.... ٥٥
القاعدة الأولى: المراجعة أولى من المتابعة ٦٠
القاعدة الثانية: التوثيق أُنس التحقيق ٦٥
القاعدة الثالثة: لا عذر في تحريف أحال معنى أو أربك السياق.......... ٧٠
القاعدة الرابعة: الضبط حلية القلم وعصمة من الوهم ٧٤
القاعدة الخامسة: التنقير أساس التحرير.......................... ٨١
القاعدة السادسة: القصد قبل النقد ٨٦
خاتمة ٩٣
جريدة المصادر والمراجع ٩٥
● علم العروض ضروري لممارسة فن التحقيق.................... ٩٩
المبحث الأول: نظرة تعريفية عن عام العروض ١٠٣
المطلب الأول: تعريف العروض ١٠٣
المطلب الثاني: واضع علم العروض ١٠٤
المطلب الثالث: سبب تسميته بالعروض........................ ١٠٥

المطلب الرابع: فوائد علم العروض ١٠٥
المبحث الثاني: نماذج في الميزان ١١٠
١- تاريخ الإسلام للذهبي ١١٠
٢- ألفية السند للزبيدي ١١١
٣- صفوة من انتشر لمحمد الصغير الإفراني ١١١
٤- منحة الكبير المتعالي في شعر وأخبار محمد تقي الدين الهلالي ... ١١٢
٥- تبصير القانع في الجمع بين شرحي ابن شطّي وابن قانع ١١٤
٦- ديوان ابن عبدربه القرطبي ١١٥
٧- كشف المغطّا في فضل الموطّا لابن عساكر ١١٥
٨- الأفنان الندية شرح منظومة السبل السوية لزيد بن محمد المدخلي.. ١١٦
٩- إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب لأبي جمعة الماغوسي .. ١١٧
المبحث الثالث: دور العروض في ضبط الأعلام ١١٨
النموذج الأول: مدينة المرية ١١٨
النموذج الثاني: مغلطاي بن قليج ١٢٢
النموذج الثالث: المقري ١٢٣
النموذج الرابع: السرخسي ١٢٣
النموذج الخامس: البرلسي ١٢٣
النموذج السادس: الشرنبلالي ١٢٤
النموذج السابع: سفارين ١٢٥
النموذج الثامن: الأقصرائي ١٢٥
خاتمة ١٢٧

جريدة المصادر والمراجع ١٢٩

● المخطوطات الحديثية المنسوبة لغير أصحابها بالخزائن المغربية: النكت على صحيح البخاري أنموذجا ١٣٣

المبحث الأول: التعريف بالكتاب ١٣٩

المطلب الأول: توصيف الكتاب ١٣٩

المطلب الثاني: منهج الشارح ١٤١

المطلب الثالث: موارد الشرح ١٥٣

المبحث الثاني: مناقشة النسبتين، مع الترجيح ١٥٦

ترجمة محمد بن إسماعيل التيمي الأصبهاني ١٦٠

ترجمة إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني ١٦٠

خاتمة ١٦٣

جريدة المصادر والمراجع ١٦٧

فهرس الموضوعات ١٧١